

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤٦٦

الخميس، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد داتو سري أمان/السيدة أدنين	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد إيبانيث
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

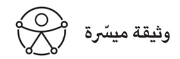
الأطفال والنزاع المسلح

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة (S/2015/402)

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأطفال والنزاع المسلحة

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة (S/2015/402)

تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حاراً بالأمين العام والوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن مشاركتهم تأكيد لأهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو للمشاركة في هذه الجلسة ممثلي أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنما، بوتسوانا، بولندا، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جورجيا، رومانيا، زمبابوي، سلوفاكيا، سلوفينيا، السودان، السويد، سويسرا، العراق، غواتيمالا، الفلبين، فنلندا، فييت نام، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موناكو، ميانمار، النرويج، النمسا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، واليونان.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسيدة يوكا براندت، نائبة المدير التنفيذي لليونيسيف؛ والسيدة يونيس آبيو، مديرة التيسير من أجل السلام والتنمية.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الأشخاص التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد أحمد فتح الله، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

أقترح أن يوجه المجلس الدعوة للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم المؤقت لبعثة المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/409، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/402 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه

٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير خارجية ماليزيا، معالي السيد داتو سري أنيفا أمان، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

لقد كان العام الماضي من أسوأ الأوقات في الذاكرة الحديثة للأطفال المقيمين في البلدان المتضررة من النزاع. ويبيّن تقريري (S/2015/409) المعروض على المجلس التحديات الهائلة التي نواجهها في التمسك بالحقوق الأساسية لعشرات الملايين من الأطفال. وشهدنا تصاعدا وتكثيفا للأزمات، ما يجعل الحماية أكثر صعوبة. وتمثّل الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى والعراق ونيجيريا وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية إهانة لإنسانيتنا المشتركة.

ويساورني قلق عميق إزاء معاناة الكثير من الأطفال نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة في العام الماضي. وأحث إسرائيل على اتخاذ خطوات ملموسة وفورية، بوسائل منها استعراض السياسات والممارسات القائمة بهدف حماية الأطفال ومنع قتلهم وتشويههم، فضلا عن احترام الحماية الخاصة الممنوحة للمدارس والمستشفيات.

وفي جميع أنحاء العالم، عانى كثير من آلاف الأطفال من أعمال ينبغي ألا يعاني منها أي منهم. فقد تعرضوا للقتل والتشويه والتجنيد القسري والتعذيب والاعتداء الجنسي ودمرت مدارسهم. وفي اتجاه مثير للقلق،شهدت عمليات الاختطاف زيادة سريعة أيضا. فما فتئت الجماعات مثل جيش الرب للمقاومة تواصل اختطاف الأطفال لسنوات عديدة، غير أن مستوى وطابع ذلك الانتهاك المروع يشهدان تغيرا. فالاختطاف يستخدم حاليا بوصفه وسيلة لترويع أو استهداف جماعات عرقية أو طوائف دينية بعينها، في حين يستهدف الأطفال على وجه الخصوص. وصُدمنا جميعا للعدد الكبير من عمليات الاختطاف التي نفذها تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام مرارا وتكرارا في الأشهر الأخيرة. ولكن ينبغي لنا أن ندرك أن هذه الممارسة قد أصبحت شائعة في كثير من الحالات الأخرى المشمولة بالتقرير، وأنها ترتكب من قبل العديد من الجماعات المسلحة الأخرى من غير الدول. وإنه لمن دواعي سروري أن المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن الأطفال والنزاع المسلح المعقودة في آذار/مارس (انظر S/PV.7414) قد شهدت تأييدا كبيرا من الدول الأعضاء للتصدي لهذا التحدي ولزيادة الأدوات المتاحة للتصدي له.

وسوف نحتفل في الشهر المقبل بالذكرى السنوية العاشرة لقرار المجلس ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي أنشأ آلية الرصد والإبلاغ عن تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. كما قطعت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وأسلافها أشواطا كبيرة في حماية الأطفال من التجنيد. وتستند حملة ”أطفال لا جنود“ إلى سنوات عديدة من العمل الرامي إلى تغيير تلك السلوكيات، كما شهد هذا العام مزيدا من التقدم. وها نحن قد مضينا أكثر من ذي قبل نحو عالم لا يرتدي فيه أي من الأطفال زيا حكوميا موحدا، أو يشارك في أي من أعمال القتال. وأحث تلك الحكومات المعنية الممثلة في قاعة المجلس اليوم على مضاعفة جهودها لتنفيذ أهداف الحملة، والعمل مع ممثلتي الخاصة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به في التصدي للتحدي المتمثل في إنهاء الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول.

ويبرز التقرير المعروض على المجلس بعض التقدم المحرز في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، يمثّل الإفراج عن ١٧٥٧

طفلا من فصيل كوبرا في جنوب السودان بقعة ضوء في صورة تظل قاتمة عدا عن ذلك. وستواصل ممثلتي الخاصة العمل مع هذه الجماعات لتؤكد أننا نبذل قصارى جهدنا لحماية الأطفال في هذه البيئات الأكثر صعوبة.

وتشكّل الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال مصدر قلق بالغ لبلدان الأصل وللبلدان التي يفر إليها الأطفال على حد سواء. وقد يعبر الأطفال الحدود هربا من التراع، غير أن ذلك لا يعني أنهم باتوا آمنين من أضراره، إنما هم بحاجة إلى تدخلات حماية عاجلة ومستمرة.

ويؤسفني أن محتويات تقريري السنوي هذا العام عن الأطفال والتراع المسلح قد كانت موضوعا للخلاف والمناقشات أكثر مما جرت العادة إلى حد يهدد سلامة التقرير نفسه. وفي حين اجتازت الآلية مرحلة التدقيق، ينبغي أن يكون محتوى تقريري غنيا عن البيان. فهو يقدّم لمحة عامة قوية عن الانتهاكات الفظيعة التي عانى منها الأطفال في حالات التراع في عام ٢٠١٤، ويسهم في زيادة الوعي العالمي، ويشدد على ضرورة المساءلة ويدعو إلى العمل. وفضلا عن ذلك، فهو بمثابة تذكير حازم بوجوب أن تكون حماية الأطفال في التراعات المسلحة أولوية مشتركة بالنسبة لنا جميعا.

إن من المناسب إجراء مناقشة صحية تمكن الدول الأعضاء من طرح آرائها وتوفير المعلومات ذات الصلة. غير أنه ينبغي ألا تحجب المصالح الوطنية الهدف الأساسي المنشود، ألا وهو حماية الأطفال باعتباره التزاما أخلاقيا وقانونيا. وسيجد أولئك الذين يشاركون في أعمال تسفر عن ارتكاب العديد من الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال قيد التحقيق بغض النظر عن نواياهم. وينبغي أن تسعى الدول الأعضاء بجميع السبل لحماية الأطفال المتضررين من التراعات المسلحة. ويتمثل أحد السبل الهامة في وضع حد للإفلات من العقاب على الانتهاكات المبيّنة في التقرير.

وأود أيضا أن أؤكد مجددا للجميع التزامي بضمان أن تبذل الأمم المتحدة جهدا أكبر وتعمل بصورة أفضل لمنع أي انتهاكات بحق الأطفال في سياق التراع. وتجعل الادعاءات الأخيرة المتعلقة بوقوع انتهاكات في جمهورية أفريقيا الوسطى ذلك ضروريا أكثر من ذي قبل. وأحث جميع الدول الأطراف، لا سيما أطراف التراعات المحددة في هذا التقرير، على العمل مع ممثلتي الخاصة لمنع حدوث انتهاكات جسيمة بحق الأطفال في المستقبل. فللأطفال الحق في التمتع بالحماية في مدارسهم وبيوهم ومجتمعاهم المحلية. ولنجعل من حقوق الطفل محورا لجهودنا المبذولة لبناء مستقبل تصان فيه كرامة الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة زروقي.

السيدة زروقي (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة أولا، لتوجيه الشكر إلى وزير الشؤون الخارجية في ماليزيا على تنظيم هذه المناقشة بشأن الأطفال والتراع المسلح. وتستفيد مناقشة اليوم من المناقشة الهامة التي أجريناها في ٢٥ آذار/مارس (انظر S/PV.7414)، برئاسة فرنسا، والمكرسة للأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول.

وكما ذكر الأمين العام من فوره، فقد كان عام ٢٠١٤ مدمرا للأطفال المقيمين في مناطق التراع.

زادت حدة عدد من التراعات في عام ٢٠١٥، مما يفرض عواقب قصيرة وطويلة الأجل على العديد من الأطفال العالقين وسط العنف.

يعيش ما يقدر بنحو ٢٣٠ مليون طفل الآن في بلدان ومناطق متضررة من التراعات. وأرغم أيضا أكثر ٥ ملايين طفل لاجئ على الفرار من بلدان توجد فيها آلية للرصد والإبلاغ. وتبدت الآثار المروعة على رفاه الأطفال بصفة

خاصة في أفغانستان والعراق وجنوب السودان ودولة فلسطين وسوريا واليمن. ويوثق التقرير المعروض على المجلس (S/2015/409) الزيادات الحادة في عدد الأطفال الذين قتلوا في عام ٢٠١٤، وعدد مروع بنفس القدر من المصابين. لا ينبغي أن يصيبنا ذلك بالصدمة فحسب، إنما هو دعوة إلينا جميعا من أجل العمل. سوف أغتنم الفرصة اليوم لإبراز التحديات كما أراها، والسبل التي يمكننا بها التصدي للعقبات ومساعدة هؤلاء الأطفال.

أولا، استحوذت الجماعات المتطرفة التي تتسم بالعنف وجرائمها المروعة على قدر كبير من اهتمام العالم في عام ٢٠١٤. رأينا الأطفال يجبرون على أن يصبحوا مفجرين انتحاريين ودروعا بشرية، وشهدنا إعدام كثيرين آخرين علنا. وطلب من آخرين مشاهدة ارتكاب أعمال وحشية علنية والمشاركة الفعلية فيها. ونلاحظ أن التصدي للتهديد الذي يمثله العنف المفرط، من جانب جماعات الميليشيات وفي بعض الأحيان من جانب القوات الحكومية، أثار شواغل فيما يتعلق بحماية الطفل. ويسرني أن أرى أن المجلس يناشد بانتظام الدول كفالة اتخاذ التدابير لمواجهة هذه المجموعات والامتثال لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره، فإن اختطاف الأطفال بأعداد كبيرة أصبح سمة متزايدة وسائدة من سمات التراع في عام ٢٠١٤. ولا بد من تعزيز الاستجابة للاختطاف للتصدي لهذا الاتجاه المتنامي، بما في ذلك من خلال آليات الإنذار المبكر. وأكرر دعوة الأمين العام في تقريره إلى توسيع نطاق الأدوات المتاحة لتناول هذه المسألة الهامة، بما في ذلك إضافة الاختطاف بوصفه من الانتهاكات الموجبة للإدراج في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام. ويجب أيضا تصميم برامج إدماج تناسب أولئك الذين تعرضوا للتجربة الصادمة للاختطاف وما يرتبط بها من عنف وضمان توافر الدعم الدولي لتمويل هذه البرامج.

وعلى نحو ما نوقش باستفاضة في المناقشة المفتوحة في آذار/مارس (انظر S/PV.7414)، فإن الانخراط مع الجماعات المسلحة من غير الدول مجال تركيز حيوي آخر لتحسين حالة الأطفال في التراعات. إن أغلبية الأطراف المدرجة في مرفقات تقرير الأمين العام من الجماعات المسلحة من غير الدول، وما برحت أعمل لإشراك طائفة واسعة من هذه الجماعات للحصول منها على التزامات بوقف الانتهاكات وحماية الأطفال. وكما يشير تقرير الأمين العام، فقد قمت في جمهورية أفريقيا الوسطى بدعم جهود فريق الوساطة التابع للأمم المتحدة لإدراج أحكام حماية الطفل في اتفاق برازافيل لوقف إطلاق النار، الموقع في تموز/يوليه من العام الماضي. وجرى زيادة توطيد هذا التقدم في سياق منتدى بانغي في أيار/مايو من هذا العام. وبعد الالتزام الذي وقعت عليه ١٠ جماعات مسلحة على هامش المنتدى، أفرجت جماعة المتصدِّين لحَمَلة السواطير وتحالف سيليكا السابق عن أكثر من ٣٠٠ طفل، وينتظر الإفراج عن آلاف آخرين في الأشهر المقبلة. وهذا تذكير آخر بالموارد الكبيرة اللازمة لاستقبال وإعادة إدماج هذا العدد الكبير من الأطفال على النحو المناسب.

في الآونة الأخيرة، وبناء على دعوة من حكومة كولومبيا، اجتمعت في كوبا في أيار/مايو مع وفد القوات المسلحة الثورية في كولومبيا – جيش الشعب. كانوا منفتحين على مناقشة المعايير الدولية والسبل التي يمكن بها أن يحرزوا تقدما لكفالة حماية الأطفال. وفي هذا الصدد، نرحب بالإعلان الذي صدر في وقت سابق من هذا الأسبوع فيما يتعلق بإطلاق سراح الأطفال دون سن ١٥ عاما، وأتطلع إلى رؤية مزيد من التقدم لضمان فصل جميع الأطفال.

وفي وقت لاحق من أيار/مايو، اجتمعت مع قادة ثلاث جماعات مسلحة من دارفور لأشدد على أهمية حماية الطفل. ويسرني أن أفيد بأنه في أعقاب هذا الاجتماع، أصدر القادة بيانا مشتركا بشأن حالة الأطفال في دارفور، وتعهدوا بتعزيز الجهود لمنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال.

تتطلب هذه المشاركة المنسقة أيضا دعم الدول الأعضاء للمساعدة على تيسير الاتصال مع هذه الجماعات والسماح بالوصول بشكل مستقل بحيث يمكن عقد مناقشات. ومن مصلحة جميع المعنيين إشراك هذه الجماعات في عملية من شأنها التعجيل بوضع حد للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال ومنع ارتكابها المستقبل.

وكما يعلم أعضاء المجلس، أطلقنا في العام الماضي حملة ”أطفال، لا جنود“. ويسرني أن أفيد بأننا نواصل إحراز تقدم نحو إنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال من قبل قوات الأمن الوطنية بحلول عام ٢٠١٦. شهدنا اتخاذ تدابير هامة في عام ٢٠١٤ في أفغانستان وميانمار والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن أن نرى في تقرير الأمين العام أن حالة تجنيد وحيدة من جانب القوات الحكومية في جمهورية الكونغو الديمقراطية جرى توثيقها في عام ٢٠١٤، وأننا لم نتلق أية تقارير حتى الآن في عام ٢٠١٥. يمثل ذلك تقدما ملموسا بالمقارنة مع الحالة قبل سنوات قليلة فحسب. سوف أتوجه قريبا إلى ميانمار لدعم الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري في جهودهما الرامية إلى تكثيف وتنفيذ أولويات خطة عملهما المشتركة.

وفي حين يحرز تقدم بالفعل في حملات العديد من البلدان، للأسف، عرقلت الأزمتان في جنوب السودان واليمن بشدة الجهود التي يبذلها البلدان. تحقق تقدم ملموس، لكن المكاسب فقدت الآن إلى حد كبير.

من جنوب السودان، أتلقى شهادات تفيد بأن الأطفال – بعضهم يبلغ أربعة أشهر من العمر – يجري استهدافهم في ولاية الوحدة على أساس أصلهم العرقي. يلقى شهود العيان والناجون داخل منازل تحترق. في إحدى الحالات، أفادت التقارير بأن صبية صغار لم يتمكنوا من الهرب من هجوم على قريتهم جرى ربطهم معا بحبل واحد وذبحهم. وتتعرض الفتيات أيضا للاغتصاب من قبل أفراد ومجموعات على حد سواء. جرى للتو تلقى تلك التقارير المثيرة للانزعاج، وارتكبت تلك الأعمال خلال الأسابيع الستة الأخيرة. تشكل تلك الجرائم الشنعاء استهتارا بالعديد من الالتزامات من جانب جميع الأطراف في جنوب السودان بوقف الانتهاكات ضد الأطفال. وكما يعلم المجلس، اعتمد الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح استنتاجات قوية بشأن جنوب السودان في أيار/مايو. وللأسف، يبدو أن لهذه الإجراءات تأثيرا ضئيلا يكاد ينعدم على وقف الانتهاكات المستمرة.

يجب عمل المزيد، وأدعو المجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن، إلى اتخاذ تدابير منسقة لحماية هؤلاء الأطفال الذين نشؤوا محاطين بالعنف وانعدام الأمن.

واليمن حاضرٌ أيضاً في أفكارنا يومياً، ونحن نشاهد العنف في وسائط الإعلام ونتلقّى تقارير بشأن الأطفال الذين قتلوا في عمليات القصف الجوي، وعن تجنيد العديد من الأطفال الآخرين. منذ أواخر آذار/مارس، وكما أفادت اليونيسيف قبل بضعة أسابيع، فإن ١٣٥ طفلاً على الأقل قتلوا وجرح ٢٦٠. ودمّر القتال المدارس والمستشفيات. وقد ارتفعت أيضاً بشكل كبير حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع، مع قيام جميع أطراف النزاع في الميدان بتجنيد الأطفال بأعداد كبيرة.

والمسألة الأخرى التي كانت مؤخراً محطّ التركيز في الميدان، كما ذكر الأمين العام قبل قليل، هي الانتهاك والاستغلال الجنسيان للأطفال من جانب أفراد من حفظة السلام أو القوات الأجنبية. إن الانتهاك الجنسي الذي يرتكبه المكلفون بحماية السكان أمر فاضح على وجه الخصوص. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع هذا السلوك وأن نكفل مساءلة الجناة في جميع السياقات.

ومسألة الحرمان من الحرية شاغل آخر من الشواغل، مع قيام قوات الأمن باحتجاز الأطفال لارتباطهم الفعلي أو المزعوم بالجماعات المسلحة. ومما يبعث على القلق بشكل مواز هو أن الأطفال يعاملون في المقام الأول على أنهم تهديدات أمنية بدلاً من اعتبارهم ضحايا. وما فتئ مكتبي يعمل مع شركائه لكفالة توفر بروتوكولات لكفالة تسليم الأطفال المحتجزين إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل في أقرب وقت ممكن، وقد آتت هذه الجهود ثمارها. في عام ٢٠١٤، تم التوصل إلى اتفاقات مع حكومتي تشاد والصومال لتسليم الأطفال إلى جهات فاعلة في مجال حماية الطفل. كما أدرجت أحكام حماية الطفل في مفهوم العمليات لقوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات التي أنشئت لمكافحة جماعة بوكو حرام. ولكن رغم هذا التقدم، ما زلنا نتلقى تقارير مثيرة للقلق عن احتجاز عدد كبير من الأطفال، ولا سيما في سياق عمليات مكافحة الإرهاب.

إن الزيادة في عدد الأزمات الأخيرة وخطورتها وضعت تصميمنا وقدرتنا على الاستجابة كليهما على محك الاختبار. وأهم عنصر من عناصر استجابتنا سيتمثل في مضاعفة جهودنا والتصدي للتحديات الجديدة باستخدام أدوات جديدة. وأود أن أذكر الحكومات المعنية بأنها لا تزال تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية الأطفال داخل حدودها ويجب عليها التصدّي بنشاط للانتهاكات الواردة في تقرير الأمين العام.

ولا تزال مكافحة الإفلات من العقاب تشكل أحد الجوانب الرئيسية لجهودنا ليس للرد على الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال فحسب، ولكن أيضاً لمنعها. لن تتوقف الانتهاكات من دون مساءلة ذات مصداقية. وأدعو جميع الدول إلى الامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية وإعادة النظر في سياساتها وممارساتها لتضمن حماية الأطفال واحترام حقوقهم.

أخيراً، يجب علينا جميعاً أن نستجيب لهذه الدعوة إلى العمل. فالمخاطر كبيرة. يعتمد جيل كامل من الأطفال علينا لنكون صوته، ولنحكي حكايته، وفي المقام الأول لنتّخذ إجراءات. ومكتبي على استعداد للعمل مع أي طرف من أطراف النزاع الواردة في تقرير الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة زروقي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة براندت.

السيدة براندت (تكلمت بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أشكر وزير خارجية ماليزيا على تنظيم هذه المناقشة، والأمين العام على قيادته، والسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنيّة بالأطفال والنزاع المسلح على التزامها الذي لا يعرف الكلل لإبقاء الأطفال آمنين في النزاع.

في كانون الثاني/يناير من هذا العام، في ولاية بورنو بنيجيريا، تعرّضت القرى لهجوم من الجماعات المسلحة. أُحرقت المنازل والمدارس. فرّت فاطمة، وهي أم شابة، مع رضيعها وولديها صغيري السن. وعندما أوقفها المسلحون، أُجبرت على الإجابة عن أسئلة تتعلّق بزوجها ومعتقداتها الدينية. أخلى المسلّحون سبيلها في نهاية المطاف، ولكنهم أمروها بالتخلي عن ولديها وهما بعمر ثلاث سنين وسبع سنين. وقد مشت مع ابنتها لأسابيع إلى أن وصلت إلى مخيم للأشخاص المشردين داخلياً. وليست لديها أي فكرة عما

حدث لابنيها، أو ما إذا كانت ستراهما مرة ثانية. وهذا مخيف ومدمر وشائع بصورة متزايدة.

وقد كان العام الماضي، كما يوثّق تقرير الأمين العام (S/2015/409) وكما ذكرت ممثلته الخاصة من قبل، واحداً من أسوأ الأعوام على الإطلاق للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، لا سيما بسبب الزيادة المثيرة للجزع في عمليات الاختطاف، ولا سيما عمليات الاختطاف الجماعية، للأطفال والبالغين في العراق ونيجيريا وجنوب السودان وسورية.

لقد شهدنا عمليات اختطاف جماعية من قبل، وقد ذكر الأمين العام للتو جيش الرب للمقاومة الذي اختطف الأطفال أثناء الليل، مما دفع بالآلاف إلى الخروج في رحلة ليلية خطرة إلى مناطق بعيدة عن متناوله. وفي الواقع، سيكون لنا شرف الاستماع إلى المزيد عن هذا من السيدة إيونيس أبيو. إن نطاق عمليات الاختطاف وطبيعتها آخذة في التغيّر، ويقدّم تقرير الأمين العام العديد من الأمثلة على ذلك.

فالاختطاف المستخدم لبثّ الخوف والرعب في السكان غالباً ما يكون الحلقة الأولى في سلسلة من الانتهاكات الجسيمة. وغالباً ما يتلو ذلك الاعتداء الجنسي والاغتصاب والتلقين العقائدي وتجنيد الأطفال كجنود. تصيب آفة كل جريمة من هذه الجرائم الطفل المعني، فتحرمه من طفولته وتهدد قدرته على عيش حياة كاملة ومنتجة. وتنتهك كل جريمة منها القانون الدولي. وهي تلحق بنا العار لعدم قيامنا بمزيد من الجهود لمنع وقوع الفظائع وتحفزنا على العمل لمنع جميع انتهاكات حقوق الطفل وتتطلب زيادة المساءلة. وإذا لم يتم التصدي لها، فكل جريمة يمكن أن تسهم في دورات العنف والنزاع المتكررة التي تدمر حياة الأفراد والمجتمعات وتطيل أمد النزاع إلى الأجيال المقبلة. ولذلك، نرحب بالاهتمام الخاص لمجلس الأمن هذا الصباح لإضافة عمليات الاختطاف باعتبارها من الانتهاكات الموجبة للإدراج في مرفقات تقرير الأمين العام.

ودعونا نعترف أيضاً بالتقدم الذي أحرزناه معاً من أجل إطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماج المتضررين منهم جراء النزاع. وقد ذكر الأمين العام وممثلته الخاصة حملة ”أطفال، لا جنود“، التي كانت محورية في ذلك التقدم المشترك. كما أدّت الجهود المشتركة أيضاً إلى إطلاق سراح أكثر من ٠٠٠ ٢ طفل في وقت سابق من هذا العام من أيدي الجماعات المسلحة من غير الدول، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر فرنسا على تنظيم مناقشة تركز تحديداً على الأطفال ضحايا هذه الجماعات في وقت سابق من هذا العام (انظر S/PV.7414).

ومع ذلك، لا يمكننا أن نتوقف عند الإفراج عن الأطفال ويجب ألا نتوقف عنده. يجب أن نفكر أيضاً إزاء ما سيحدث بعد الإفراج عن الأطفال. كيف يمكن لهم استئناف حياة طبيعية وهم مثقلون لا محالة بعبء من ندوب الإصابات البدنية والنفسية؟ فكروا في ابني فاطمة الصغيرين. كيف لهما أن يتأقلما عند عودتهما إلى أمهما؟ فكروا بالصدمة التي تعاني منها النساء الشابات والفتيات اللواتي هربن من جماعة بوكو حرام. فكروا في أكثر من ١٤٠ صبياً كردياً اختطفهم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام العام الماضي. هؤلاء الأطفال ضحايا، ويجب أن يعاملوا على هذا الأساس. فبعد الإفراج عنهم، يكون أفضل خيار هو نقلهم بسرعة إلى مركز خدمات حماية الأطفال، إلى أيدي خبراء متمرّسين يمكنهم أن يدعموهم فيما يستردّون عافيتهم، وتتم إعادة بنائهم وإعادة إدماجهم، والذين يمكنهم تلبية احتياجات الفتيات والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة.

ويجب أن نلتزم بتقديم هذا الدعم البالغ الأهمية، لأنه بدون ذلك لن يحصل الأطفال على فرصة للتعافي، وثمة خطر حقيقية من إعادة تجنيدهم. وفي حين أننا نشيد بالتقدم المحرز في بعض المناطق، لكننا نظل حذرين لأنه حيثما ينشب النزاع من جديد أو يكون هناك تصعيد، فإن مخاطر حدوث انتكاس تكون حقيقية. وقد تحدثت الممثلة الخاصة للأمين العام من فورها عن جنوب السودان واليمن، حيث لم يتواصل استخدام الأطفال فحسب بل زاد في فترات النزاع الأخيرة.

وينبغي أن نحول اهتمامنا تجاه الوقاية بشكل عاجل وجماعي. وأفضل السبل للقيام بذلك، بطبيعة الحال، هي تكثيف الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع وتحقيق المساءلة، لا كوسيلة لمعالجة أخطاء الماضي فحسب بل لردع أخطاء المستقبل كذلك. ولكن يجب أيضا إشراك الجهات الأكثر تضررا، وذلك، على سبيل المثال، بتعزيز تدابير الحماية المجتمعية عن طريق إشراك القادة المحليين واستكشاف فوائد حماية المدنيين العزل، وكذلك بدعم الأساليب التي تستخدمها الأسر لحماية أطفالها - بما في ذلك، في بعض الحالات، التماس الأمان والحماية مثل اللاجئين أو المشردين داخليا.

وحتى بينما نتصدى لتلك التحديات، تظهر تهديدات جديدة. ويتهدد الأطفال أشكال جديدة من العنف يتم الترويج لها عبر وسائط التواصل الاجتماعي. والأشكال العدوانية للتجنيد لارتكاب أعمال بالغة العنف، مثل المشاركة في عمليات الإعدام والتفجيرات الانتحارية، حقيقية ولا تقتصر على مناطق النزاع. وحتى في الأماكن التي ينبغي أن ينعم الأطفال فيها بالأمان، لا يحدث ذلك. ولنتذكر الهجوم الذي وقع على مدرسة في بيشاور بباكستان وأودى بحياة ١٤٥ من الأطفال والمدرسين. أو ما حدث في غزة في العام الماضي حيث دُمرت وتضررت أكثر من ٢٦٠ مدرسة. أو ما يجري في البلدان التي تستخدم فيها الحكومات والجماعات المسلحة من غير الدول المدارس لتخزين الأسلحة واحتجاز السجناء وإيواء الجنود. أو الاستمرار في استخدام الأسلحة المتفجرة والأسلحة العشوائية، مثل الألغام الأرضية والقنابل العنقودية، في المناطق المأهولة بالسكان.

ولذلك، تقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة بشكل متزايد قيادة النرويج بخصوص ”إعلان المدارس الآمنة“، الذي يدعو إلى إعلان المدارس أماكن آمنة ومحمية ويحدد الإجراءات لإنهاء استخدام المدارس لأغراض عسكرية. ونحن بحاجة إلى المزيد من تلك المبادرات، بما في ذلك إجراء مفاوضات للإفراج عن الأطفال الذين تحتجزهم الجماعات المسلحة، وتنفيذ برامج إعادة الإدماج على مستوى المجتمعات المحلية لمساعدة الأطفال لا للتعافي وإعادة إدماجهم فحسب ولكن أيضا لتعلم مهارات جديدة تجعلهم مستعدين للمستقبل. وتُظهر تلك الجهود للأطفال وأسرهم أننا نكترث وأننا نلتزم بحمايتهم ورفاههم وليس بوسعنا أن نتغاضى عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة أيا كان مرتكبوها وأينما حدثت، ولن نتغاضى عنها.

لقد خذلنا فاطمة. ولا يسعنا إلا أن نتخيل الأسى الذي تعانيه هي وأطفالها يوميا. ولا نعلم إن كان سيتم لم شملهم مرة أخرى. ونأمل ذلك بالطبع. وأبلغت فاطمة موظفينا في مخيم المشردين داخليا بأنها لم تفقد الأمل. ولا يسعنا أن نفقد الأمل. ويجب أن تلهمنا شجاعتها لنعمل بجهد أكبر. فأطفال فاطمة وآلاف آخرون يعتمدون علينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة براندت على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أبيو.

السيدة أبيو (تكلمت بالإنكليزية) بالنيابة عن منظمتي، تيسير السلام والتنمية، وبالتعاون مع مركز الأسرة وحقوق

الإنسان، أود أن أشكر الرئاسة الماليزية على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن في المناقشة المفتوحة اليوم. فمنظمتنا هي منظمة تقليدية شعبية، وعملنا يسهم في تحسين احترام حقوق الشعوب وتعزيز سبل العيش المستدامة. إن مشاركتنا هنا اليوم مثال على الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يضطلع بولايته على نحو متوازن.

سأركز في بياني بصفة خاصة على التحديات التي ما زالت تواجه الأفراد وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية المتضررة من عمليات الاختطاف والأنشطة الأخرى التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا. أفعل هذا على أمل أن تسفر المعلومات عن المزيد من التدخلات في شمال أوغندا، ولكن أيضا، والأهم أنها قد تؤثر في الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مناطق الحرب والتراع المسلح حيث لا يزال الأطفال معرضين بشدة للاختطاف والتجنيد من قبل الجماعات المتمردة.

شهد الأوغنديون بين عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٨، وبخاصة الأطفال في شمال أوغندا، تجارب مشابهة للغاية لما يعاني الآن منه غيرهم من الأطفال في مناطق الحرب والتراع، وآثارها لا تزال واضحة اليوم. فمن بين أكثر من ٦٥ ٠٠٠ شخص من المدنيين اختطفهم جيش الرب للمقاومة، كان ما لا يقل عن ٥٣ في المائة من الأطفال، وبعضهم في التاسعة من عمره. وقد أصبحوا عمال سخرة لدى جيش الرب. وبالإضافة إلى التجنيد، تتعرض الفتيات للاغتصاب المنتظم والعنف الجنسي الذي أدي، من بين أمور أخرى، إلى إصابتهن بالأمراض المنقولة جنسيا وولادة الآلاف من الأطفال. والعديد من هؤلاء الأطفال المختطفين قتلوا أو شوهوا خلال الحرب، ولا يزال الكثيرون منهم في عداد المفقودين. أما الذين عادوا فقد أصبحوا ظلالا باهتة لما كانوا عليه من قبل حيث كانت معنوياتهم في الحضيض وأجسادهم هزيلة، تماما مثل الأسر والمجتمعات المحلية التي تركوها، والتي عاش أغلبها لسنوات عديدة في مخيمات للمشردين داخليا وفي ظروف معيشية بائسة. ولكن عاد البعض منهم دون أن يجد أسرة على الإطلاق.

وفقدت هذه المجتمعات المحلية لسنوات سبل رزقها بأكملها، وهؤلاء الذين أمكن الوصول إليهم في وقت لاحق اضطروا للعيش على الأغذية والمواد غير الغذائية التي يوزع معظمها برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه، والذين نظل ممتنين لهم. فكما يحدث في معظم الحروب، انهارت جميع الهياكل الأساسية في المنطقة، بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية والطرق وتوقفت عن العمل. وجميع تلك الأمور أصبحت أولويات تنافس الحاجة إلى الدعم المباشر للرفاه النفسي والاجتماعي للأطفال وأسرهم. ولم ترجع حياتهم إلى سابق عهدها مطلقا.

وينبغي عدم التقليل من شأن أن جهود الإدماج كانت في الغالب مجزأة وغير منسقة وتجريبية بل و غير مكتملة، وذلك مفهوم لأنه لم يكن لدينا إلا القليل لنتعلم منه. وفي حين أن تلك الجهود لبت الاحتياجات الطارئة والقصيرة الأجل للعديد من الأطفال – وأبقتهم على قيد الحياة في أمان نسبيا من المدنيين الحانقين واليائسين ومن الرفض الذي كان يلوح في الأفق من قبل أسرهم – فإنها لم تكن حلاً مضمونا للآثار الطويلة الأمد للحرب على الأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وما أنجز في سبيل إعادة الإدماج انطوى أساسا على نقل الأفراد من النقطة ألف إلى نقطة باء. ونُقل معظم الأطفال مباشرة من جيش الرب للمقاومة إلى مخيمات المشردين داخليا المزرية. وتلقى بعضهم وليس جميعهم المشورة الأساسية في مراكز الاستقبال قبل وصولهم المخيمات.

وبعد مرور أعوام على الحرب، فإن المنطقة الشمالية تسجل أعلى نسبة من الأمراض ذات الصلة بالصحة العقلية في البلد، مع ارتفاع معدلات الانتحار ومعدلات إدمان الكحول

والمخدرات. وقد أثر ذلك حتى على بعض جهود إعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي. وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣، في مستشفى غولو، في الشمال، تم توثيق ١٠ ٧٣٦ حالة نفسية تعاني من أعراض شديدة نتيجة الاضطرابات النفسية اللاحقة للصدمة والاكتئاب، وذلك بمتوسط ٧٥ حالة يوميا.

ويمكن للجهات الفاعلة في مناطق الحرب الأخرى الاستفادة منا والتصرف في مرحلة مبكرة لكفالة تلقي الأفراد والأسر، إلى جانب الأطفال العائدين، مساندة نفسية كافية. ففي محيطنا، تنتشر الاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة والاكتئاب، وذلك إلى جانب أمراض أخرى، على نطاق واسع وتدل على ضرورة إدماج الصحة النفسية في الرعاية الصحية الأولية. وأشير إلى حالة توضيحية حدثت مؤخرا، في عام ١٩٩١، أُجبر صبي سأسميه ''أومونا''، لم يكن عمره يتجاوز تسع سنوات، على إحراق مترله بينما كان والداه وشقيقاه محبوسين في الداخل. وبُعيد ذلك، وحينما فروا إلى الأدغال، أمره رئيس المجموعة بقتل شقيقيه لمحاولتهما الهروب. وقد انشق على جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٢ وعاد إلى مترله مع شريكة حياته التي كانت هي أيضا من الجنود الأطفال السابقين، ومعهما أطفالهما الثلاثة. وأحيانا ما كان يقوم هو وزوجته بضرب أطفالهما ضربا مبرحا ويطردالهم ليعيشوا في الشوارع في غولو. وشُخصت حالة جميع أفراد الأسرة على أنها إصابة باضطرابات نفسية شديدة لاحقة للصدمة واكتئاب شديد.

وقد أصبحت إعادة إدماج مثل هؤلاء الأطفال أكثر صعوبة بسبب معاناة المجتمعات المستقبلة أيضا من آثار الحرب والصدمات النفسية.

ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أُحيلت إلينا على سبيل المثال، من قِبَل عيادة للصحة العقلية في مستشفى غولو، امرأة عمرها ٥٨ عاماً، سأسميها أكيلو، لمساعدتها في تسوية قضية نزاع على أرض. وإنني أعيد سرد حكايتها لأنها نموذجية للسكان عموماً، الذين يعود إليهم الأطفال المقاتلون السابقون. وفي عام ١٩٦٦، داهم جيش الربّ للمقاومة مُجمَّعها وقطع رأس زوجها، وأمرها أن تضحك وهي تحمله وتتجوَّل به. وقتلوا في الوقت نفسه ابنها وأسرته، وأمروها أن تدفن جثثهم. وهي الآن أرملة وثكلى، وقد أمرها أخوة زوجها بأن تترك أرضهم تحت التهديد بالموت. ثمَّ سوَّوا بيتها بالأرض. ومنذ ذلك الحين بدأت تخشى غروب الشمس، لأنَّ لياليها، كما أوضحت، كانت مسكونة بأفكار إرغامها على حَمْل رأس زوجها ومشاهدة ابنها وأسرته يُقتَلون جميعاً مرة أخرى.

والمسألة هنا هي أنه على الرغم من الاهتمام الذي أُولي للجروح النفسية التي واجهها الأطفال، مهما كانت قصيرة الأمد، فإننا لم نعالج إلى حدٍّ كبير جروح أشخاص مثل أكيلو، الذين ربما لم يُختطَفوا، ولكنهم ما برحوا يتحملون وطأة الحرب. لكنّنا توقَّعنا أشخاصاً مثل أكيلو، شكَّلوا الأغلبية في المجتمعات المحلية، لاحتضان ودعم إعادة إدماج أطفال اختُطِفوا سابقاً مثل أومونا.

وتشهد المنطقة أيضاً حوادث نزاعات على الأراضي غاية في القسوة، تؤدي غالباً إلى سلوك عنيف وإيقاع الأطفال والنساء ضحايا، وإثارة أعراض حادة من أمراض الصحة العقلية. ومن المسائل المثيرة للقلق أننا لم نُقدِّم أيضاً الدعم الكافي لتسريح الأشخاص المشردين داخلياً وإعادة إدماجهم، بحيث يمكنهم أن يتجاوزوا محنهم وينفِّذوا إعادة توطينٍ أكثر تنظيماً، إلى جانب حماية الفئات الأكثر ضعفاً مثل أكيلو. وفي خضم ذلك، يجد أيتام الحرب، وبخاصة أولئك الذين وُلِدوا في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، أنَّ من الصعب تحديد أرض آبائهم القديمة أو حتى المطالبة بها. وأود أيضا أن أوجه اهتمام المجلس إلى أنَّ المقاتلات السابقات اللواتي أنجبن أطفالاً

وجدن إعادة الإدماج في غاية الصعوبة إذا لم يستطع أطفالهن المولودون في الحرب أن يندمجوا، بسبب وصمة العار والتمييز.

ونذكر بقلق أيضاً أنه إلى جانب تجنيد الأطفال من النسيج العام للمجتمع، فإنَّ مجموعات مثل جيش الرب للمقاومة تملأ الآن بشكل متزايد مناصب في هيكلية قيادها بأطفال وُلِدوا في تلك المجموعات. وطالما بقي هؤلاء الأطفال في صفوف جيش الرب للمقاومة، فإلهم عرضة لأن يصبحوا مرتكبي اختطاف أطفال آخرين من ذلك النسيج. ويبقى مرجَّحاً أيضاً أن يواصلوا ممارسة العنف الجنسي على مجنَّدين آخرين، بما يشمل الفتيات المولودات داخل المجموعة، ممَّا يُخِلُّ بجوهر هدف مساعينا لإنهاء استخدام الجنود الأطفال ومنع العنف الجنسي في الحرب.

وإننا نُحيِّي المجلس على البيانات والإجراءات القوية التي شجَّعت عبْر السنين المقاتلين في جيش الرب للمقاومة على الفرار وتأييد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولئلاَّ نتخلى عن جزء من تلك الجماعات، فإننا نقترح أن ينظر المجلس في أساليب مبتكَرة أخرى قد تجتذب أيضاً الأطفال الذين يولدون ويترعرعون في هذه المنظومة. وفيما العهود الدولية تتكلم عن حماية جميع الأطفال المتضررين من الحرب، فإنَّ الأطفال الذين وُلِدوا بعد عنف جنسي يسقطون في ثغرات إطار الحماية. وهؤلاء الأطفال المولودون في الحرب، قد لا تكون لديهم أية فكرة عن كيفية الانفصال عن الجماعة، وبخاصة حين يصبحون أكبر أو يُترَكون في الجماعة أيتاماً.

وإنني مضطر أيضاً للقول هنا أنني وباحثين آخرين في إطار الشبكة الدولية للأطفال المولودين في الحرب – التي لديها ملاذها في جامعة برمنغهام في المملكة المتحدة – نُجري سلسلة من الدراسات لكي نفهم بشكل أفضل ظاهرة الولادة نتيجة عنف جنسي في مناطق الحرب، وكيف يمكن لذلك أن يُنبئ بآفاق الإدماج وإعادة الإدماج عبْر الزمان والمكان. ويمكن جعْل مساهمة منظمات المجتمع المدني مثل منظمتي أكثر فعالية حين تتولى الحكومات القيادة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وآثار التراع المسلح تبقى مع الأطفال مدى العمر. وإننا نحثّ الحكومات على إدماج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أولويات إنمائية وطنية طويلة الأمد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة أبِّيو على إحاطتها الإعلامية.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/445، التي تتضمّن نصَّ مشروع القرار المقدَّم من قِبَل الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، أنغولا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، تشاد، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، فرنسا، فترويلا (جمهورية – البوليفارية)، فنلندا، قبرص، قطر، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان واليونان.

إنَّ المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجرِي تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، فترويلا (جمهورية – البوليفارية)، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتُمِد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥).

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية ماليزيا.

أودّ أن أبدأ بشكر الأمين العام بان كي - مون على ملاحظاته الخاصة. وأود أيضاً الإعراب عن تقديري الصادق للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ليلى زرُّوقي، وللسيدة يوكا براندت، نائب المدير التنفيذي لليونيسف، على إحاطتيهما الإعلاميتين وأفكارهما القيّمة. إنَّ ماليزيا تنوِّه وتشيد تنويهاً وإشادة كاملَين بعمل الأمم المتحدة الحيوي ولا غِنى عنه في مناصرة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في جميع أرجاء العالم وتقديم المساعدة لهم. وعلاوة على ذلك، أود أن أشكر السيدة يونيس أبِّيو، ممثلة تيسير السلام والتنمية في أوغندا على إفادتها بشأن عواقب اختطاف الأطفال، الذي تمتد آثاره بعيداً ويُشعَر بها بعد فترة طويلة من انتهاء النزاع.

إنَّ السيدة غراسا ماشيل أكَّدت بقوة في تقريرها البالغ الأهمية لعام ١٩٩٦ بشأن تأثير النزاع المسلح على الأطفال (S/51/306) أنَّ حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح هي مسؤولية مشتركة لجميع الأطراف الفاعلة - الدول الأعضاء، المنظمات الدولية والإقليمية، المجتمع المدني وحتى الفرد الوحيد، حيث يؤدي كل منهم دوره. هذا هو مفهوم المسؤولية المشتركة الذي تنادي به ماليزيا حين تدعو إلى عمل متضافر لإنهاء وتخفيف معاناة الأطفال المتضررين من الحروب. تلك هي الحال خصوصاً إذا أردنا التصدي للتحديات التي تقتضي اهتماماً مطَّرداً وتعاوناً وثيقا.

والتحديات متعددة الجوانب. ففي اليمن والعراق وفلسطين، يفقد الأطفال حياتهم نتيجة ضربات جوية واستخدام أسلحة متفجرة في مواقع مأهولة بكثافة. وما برح الأطفال في جنوب السودان والصومال يُجنَّدون بأعداد كبيرة من قِبَل الجماعات المسلحة والميليشيات. وهم يُختطَفون من قِبَل الجماعات المتطرفة العنيفة، مثل بوكو حرام وداعش، ويُكرَهون على الرق الجنسي، ويُجبَرون أو تُغسل أدمغتهم للابتلاء بسفك الدماء، بما يشمل تحويلهم إلى مفجِّرين انتحاريين ومقاتلين وجلاَّدين.

إنَّ هذه الانتهاكات المستمرة ضد الأطفال تصدم ضميرنا الجماعي وتستدعي استجابة متضافرة وجماعية. وحوادث الخطف المتزايدة التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير الحكومية بصورة رئيسية خطيرة ومؤسفة. ويمكن أن يُخضع الأطفال المختطَفون للمزيد من الانتهاكات العديدة - فقد يؤذَون مرات كثيرة. واستخدام عمليات الخطف من قِبَل الجماعات المتطرفة العنيفة كأسلوب إرهابي ضد المجتمعات المحلية والأقليات هو مصدر قلق شديد لا تتيسَّر معالجته باستخدام الأدوات والآليات المتوافرة. لهذا نرى أنَّ اعتماد القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) بالإجماع اليوم هامّ، لأنه يؤكد موقفنا الموحَّد في إدانة خطف الأطفال. وتعزيز الرصد والإبلاغ بشأن عمليات الخطف، فضلاً عن تحديد الجناة، سيكون مزيداً من المساهمة في ضمان المساءلة.

وفي الوقت نفسه، يجب أيضا أن نكفل تدريب قوات الأمن وبعثات حفظ السلام وتجهيزها للرد بطريقة استباقية على الحالات التي يتعرض فيها الأطفال لخطر الاختطاف وغيره من الانتهاكات الجسيمة.

وبينت السيدة آبيو بتفاصيل مؤثرة الآثار البعيدة المدى التي يعانيها الأطفال، لا سيما الفتيات، والمجتمعات المحلية المتأثرة بالاختطاف، مؤكد على أهمية ضمان إنشاء آليات

وبرامج لتسهيل إعادة إدماج الأطفال الذي وقعوا ضحايا للجماعات المسلحة وإعادة تأهيلهم مرة أخرى في مجتمعاقم. كما نسلم بأن إعادة الإدماج مسعى طويل المدى ويتطلب تحمل المسؤولية الجماعية من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، تستحق الدعم الكامل برامج إعادة الإدماج المجتمعية التي تعزز روح الوحدة والمصالحة فيما بين المجتمعات المحلية التي عصفت بها الحروب.

ويثير انزعاجنا بالقدر نفسه زيادة حالات الهجوم على المدارس والمستشفيات، فضلا عن الاستخدام العسكري للمدارس على يد الدول والجماعات المسلحة من غير الدول على السواء، وبالتالي حرمان آلاف الأطفال من الحصول على التعليم والرعاية الصحية. وبناء على دعوة مجلس الأمن، الواردة في القرارين ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢١٤٣ (٢٠١٤)، إلى حماية المدارس من الهجمات والاستخدام للأغراض العسكرية، يسرني أن أعلن إقرار ماليزيا لإعلان سلامة المدارس، الذي اعتمد في ٢٩ أيار/مايو في أوسلو. ونناشد جميع الدول الأعضاء النظر في إقرار ذلك الإعلان الذي يهدف، في جملة أمور، إلى رفع الوعي بالممارسات الجيدة التي من شأنها أن تمنع استخدام المرافق التعليمية للأغراض العسكرية في التراع المسلح وتحافظ على المدارس باعتبارها دعائم للتعلم، وليس لسفك الدماء.

ولا يمكن أن تمر مسألة المساءلة بدون معالجة وهي عنصر حيوي لاتخاذ نهج شامل نحو حماية الأطفال. ونحث على اتخاذ إجراءات في إطار آليات العدالة الوطنية أو الدولية، حسب الاقتضاء، ضد الأطراف التي ترتكب الانتهاكات والاعتداءات بحق الأطفال. ونؤكد مجددا على أهمية إطار عمل مجلس الأمن من أجل الأطفال والتراع المسلح والأدوات المختلفة التي أُنشئت لضمان المساءلة وامتثال أطراف التراع، بما في ذلك من خلال آلية الإدراج في القائمة المتعلقة بالتقرير السنوي للأمين العام. ونعتقد أن الحقائق ينبغي أن يكون إثبات الحقائق العامل الحاسم الذي يوجه أعمالنا بموجب هذا الإطار.

ونشعر بالفزع أيضا لأن مصداقية الآلية ونزاهتها كانتا موضع شك هذا العام. فخلال حرب العام الماضي في غزة التي استمرت ٥٠ يوما، قتل ٥٠٠ طفل فلسطيني وعانى أكثر من ١٠٠٠ طفل من إصابات خطيرة سببت حالات إعاقة دائمة كنتيجة مباشرة للهجمات الإسرائيلية. وبالرغم من كون عدد الأطفال الفلسطينيين القتلى كان ثالث أعلى عدد في العالم، وكان عدد المدارس التي ألحقت بها أضرارا أو دمرت العدد الأعلى في العالم في عام ٢٠١٤، فإننا عجزنا عن ضمان إخضاع الجناة للمساءلة.

ولن يؤدي الإفلات من العقاب سوى إلى زيادة تشجيع الجناة. وحينما نبدأ تطبيق معايير مختلفة على الجناة وحينما نمارس التمييز ضد من يستحقون الإخضاع للعدالة والمساءلة، فإننا في الواقع نديم أمد الانتهاكات الجسيمة، ليس لحقوق الأطفال وحدهم بل لحقوق البشرية عموما.

وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أعرب عن تقديري الصادق لجميع أعضاء المجلس والدول الأعضاء التي أيدت القرار الذي اتخذ من فوره، بما في ذلك بالمشاركة في تقديم النص. ويحدونا أمل قوي في أن يعمل اتخاذ هذا القرار على زيادة تعزيز عزمنا الجماعي على مواصل وضع استراتيجيات واستجابات فعالة من أجل حماية الأطفال في التراع المسلح، حتى في مواجهة التحديات غير المسبوقة. وتقع المسؤولية عن مستقبل دولنا ومستقبل العالم على عاتق الأطفال، الذين نؤمنهم ونحميهم ونرعاهم اليوم.

وتجدد ماليزيا، باعتبارها أحد الأعضاء غير الدائمين في المجلس ورئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، فضلا عن كونها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، على

التزامها بضمان إيلاء الأطفال المتضررين من التراع المسلح الاهتمام والاعتبار اللذين يستحقونهما حقا.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين.

السيد إغناسيو إيبانييث (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشيد بكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى اتخاذ قرار جديد هام بشأن الأطفال والتراع المسلح (القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥))، الذي كانت إسبانيا أحد مقدميه. ويشكل القرار نتيجة ملموسة للأعمال الممتازة التي اضطلعت بها ماليزيا باعتبارها رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، وهي أعمال نشيد بها. كما أود أن أعرب عن امتناني على الإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام، والسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والسيدة يوكا براندت، نائبة المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والسيدة يونيس آبيو، مديرة المنظمة غير الحكومية الأوغندية، تيسير السلام والتنمية.

ويشاركني اليوم وفد البرلمانيين الإسبان بقيادة رئيس مجلس الشيوخ. ويؤكد وجودهم على الاهتمام والأهمية اللذين توليهما إسبانيا لأعمال مجلس الأمن في تعزيز السلام والأمن وحقوق الأطفال، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وتعتبر إسبانيا أن إحدى أولوياتها الوطنية هي الإسهام في بناء عالم سيكون أكثر عدلا وأمانا وأكثر ازدهارا باعتباره إرثا لشباب اليوم وللأجيال المقبلة. وبتلك الروح، نتحمل المسؤولية التي تلقيها على عاتقنا ولاية المجلس وبذلك الموقف نشارك بفعالية في المفاوضات بشأن النصوص وفي المناقشات مثل المناقشة التي تجمعنا هنا اليوم بمبادرة رئاسة المجلس.

وما فتئت مسألة الأطفال والتراع المسلح تتسع منذ أن أدرجت للمرة الأولى في جدول أعمال المجلس، قبل ١٠ أعوام، بمبادرة من فرنسا. وجعل نشوب التراعات الجديدة والتهديدات العالمية من عام ٢٠١٤ عاما مأساويا بشكل خاص – والأكثر ترويعا – للملايين من الفتيات والصبيان. وبالرغم من إحراز بعض التقدم، فإن تقارير مثل التقرير المعروض علينا اليوم (S/2015/409) تبرز ضرورة مواصلة المجلس متابعته الحثيثة لجدول الأعمال ذاك. وإلى جانب أعمال العنف العديدة والمروعة المرتكبة بحق الفتيات والصبيان في التراع المسلح – بدءا بتجنيد الأطفال في صفوف المقاتلين – أصبح اختطاف القصر حدثا روتينيا في العديد من مناطق التراع. وتشكل عمليات الاختطاف الجماعي أسلوبا جديدا تستخدمه على وجه الخصوص الجماعات المسلحة من غير الدول بغية ترويع السكان المدنيين. وليس الاختطاف سوى بداية لرعب أكبر بكثير ينتهي عموما بالتجنيد القسري والاعتداء الجنسي والاتجار بالأطفال والعبودية والتشويه والقتل. وفي ذلك السياق، تتعرض الفتيات بشكل خاص لخطر الاختطاف لأغراض جنسية. فجماعة بوكو حرام في نيجيريا، وجيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش تنظيمات تجسد تلك الممارسات القاسية والشريرة التي تهدف إلى التغلب على كل أشكال المقاومة المحتملة من خلال استخدام الرعب.

وفي الواقع إن الهدف الرئيسي للقرار الذي اتخذ من فوره هو إدماج اختطاف الأطفال باعتباره أساسا للإدراج في قائمة الأمين العام للجرائم الخطيرة التي ترتكبها ضد الأطفال في التراع المسلح البلدان أو الجماعات المسلحة التي لا تمتثل لتدابير المنع والحماية التي ينص عليها القرار. ونرحب بإحراز هذا التقدم الجوهري وبآثاره البعيدة المدى.

وبهدف تعزيز جدول الأعمال ذاك، أود أن أركز الآن على خمسة مجالات رئيسية وهي: احترام القانون الإنساني

الدولي؛ ودور عمليات حفظ السلام؛ واتفاقات السلام وإعادة إدماج الأطفال في الحياة المدنية؛ والمساءلة وحشد الرأي العام.

ولن نكف عن الإصرار على الأهمية المطلقة لاحترام أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي. ولا بد من احترام المدارس والمستشفيات وحمايتها. وفي ٢٩ أيار/مايو، في أوسلو، وقعت إسبانيا، إلى جانب ٣٧ بلدا آخر، على إعلان سلامة المدارس. ونحن على ثقة بأنه، بدعم عدد متزايد من الدول الأعضاء، سيحرز تقدم في حماية المدارس من استخدامها للأغراض العسكرية. وللأسف، بعد سنوات طويلة من القرن الحادي والعشرين، لا يزال من الضروري الإشارة إلى أنه يجب الإدانة بصورة مطلقة لاستخدام أجهزة متفجرة معينة، مثل الألغام المضادة للأفراد أو القنابل العنقودية، إذ أنها تؤثر على السكان المدنيين بأسرهم وتلحق أضرارا لاإنسانية وتؤدي إلى استشهاد عدد كبير من الأطفال.

وفي هذا الصدد، أود أن أجاهر برفض إسبانيا لاستخدام البراميل المتفجرة في سورية، والذي يشكل جريمة حرب صارخة يجب ألا تمر دون عقاب.

ويتناول آخر تقرير للأمين العام بإسهاب عمليات القصف في مناطق مكتظة بالسكان. ومن الصعب تبرير تلك الأعمال في ضوء القانون الدولي، حيث أنها تسفر عن سقوط عدد كبير جدا من الضحايا من الأطفال، وهو أمر لا يمكن إلا أن يثير أشد الغضب. والهجوم الصاروخي الذي وقع في حلب يوم الإثنين، وأسفر عن سقوط عشرات القتلى بمن فيهم العديد من الأطفال، هو مثال آخر على الهجمات العشوائية التي نأسف لها بشدة وندينها بقوة. إن الحرب تربة خصبة مثالية لارتكاب الجرائم الجماعية؛ ومن ثم، فإن من الضروري وضع حد للأعمال القتالية والعدوان لنكون قادرين على العمل بشأن المهمة الصعبة المتمثلة في بناء السلام وتوطيده.

أود أيضا أن أتناول دور عمليات حفظ السلام. فهي تسهم إسهاما كبيرا في السلام والأمن الدوليين من خلال مساعدة البلدان في حالات ما بعد الصراع على تهيئة الظروف المواتية لتحقيق السلام المستدام، على أن تشكل حماية الأطفال أحد العناصر الأساسية لذلك. ومن ثم، أود أن أكرر الرأي الذي أعربت عنه إسبانيا في آذار/مارس (انظر S/PV.7414) بشأن أهمية تعزيز ولايات بعثات حفظ السلام في ما يتعلق بحماية الطفل. ونعتقد أيضا أن البلدان التي أوردها الأمين العام وقال إنها لم تعتمد خطة عمل لوضع حد للانتهاكات والاعتداءات المحتملة من جانب أفراد وحداتها بحق الأطفال ينبغي ألا تساهم بقوات في هذه الأنواع من العمليات.

ومن المهم للغاية التأكد من وجود مستشاري حماية الأطفال في بعثات حفظ السلام وضمان التدريب الكافي للوحدات بشأن مسائل حماية الطفل. وكل ذلك ضروري لنكون قادرين على الإسهام في المضي قدما، بطريقة حاسمة وفعالة بشكل متزايد، في حماية الأطفال على أرض الواقع، وهو أمر تقع المسؤولية الأساسية فيها على عاتق الدول. وتُذكر إسبانيا بأهمية مواصلة التطبيق الكامل لسياسة عدم التسامح مطلقا التي أعلنها الأمين العام بشأن العنف والإيذاء الجنسيين وبضرورة كفالة إخضاع من يقترفون هذه الأفعال للمساءلة.

وأود أن أشدد كذلك على أهمية إدراج احتياجات الأطفال بصورة بارزة في اتفاقات السلام. وتود إسبانيا إنشاء آليات لتلبية تلك الاحتياجات بنفس الطريقة التي رأينا بها أن من المناسب إشراك المرأة في عملية التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها.

وفي هذا الصدد، فإن اتفاقات السلام لا يمكن أن تغفل ثلاثة عوامل هامة: حماية الأطفال من ضحايا الصراعات المسلحة وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وينبغي أن تكفل

الدول المتضررة وجود آليات للتصدي على نحو مرضٍ لهذه المسائل الثلاث. وتوفر برامج التعليم والتدريب، التي أُنشئت لتعزيز مصالح الأطفال واحترام وضعهم كضحايا، آلية جيدة لإعادة الإدماج. وأذكر، كمثال للممارسات الجيدة، الأرقام التي قدمتها كولومبيا في المناقشة المفتوحة المعقودة في ٢٥ آذار/مارس (انظر S/PV.7414). فمن خلال إنشاء لجنة مشتركة بين القطاعات تضم ٢٣ وكالة حكومية، أمكن خلال السنوات العشر الماضية إعادة إدماج أكثر من ٠٠٠ ٤ من الأطفال القصر الذين كانت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا وجيش التحرير الوطني قد قاما بتجنيدهم.

وعلى صعيد المساءلة، سنواصل الدعوة إلى تعزيز النظم القضائية الوطنية والتعاون بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية. ومكافحة الإفلات من العقاب لا تستعيد كرامة الضحايا فحسب، بل إنها تفيد كرادع. ومع ذلك، فإننا يجب أن نميز بين الجناة والضحايا لأن الأمر سينطوي على مفارقة إذا وضعنا الأطفال الذين هم جنود ولكنهم، أولاً وقبل كل شيء، ضحايا للصراع المسلح رهن الاحتجاز. ولذلك، ووفقا لتوصيات الأمين العام، فإننا نؤيد دراسة بدائل للإجراءات الجنائية، وذلك بهدف إعادة تأهيل الأطفال وإعادة إدماجهم اجتماعيا بما يحقق مصلحتهم دائما. وهذا لا يعني أننا لا يمكننا أن نحمل أولئك المسؤولين عن تجنيدهم المسؤولية عن ذلك.

وأخيراً، في ما يتعلق بتعبئة الرأي العام، يجب على الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني مواصلة العمل جنبا إلى جنب لزيادة الوعي بين جميع أصحاب المصلحة – من الجماعات المسلحة إلى أسر الضحايا – بالتحدي الكبير الذي يواجهنا في مجال لا يزال هناك الكثير الذي ما زال يتعين القيام به فيه. ويقوم مكتب الممثل الخاص المعني بالأطفال والتراع المسلح واليونيسف بعمل ممتاز من خلال حملة ”أطفال لا جنود“ بالتعاون مع بلدان مثل تشاد وأفغانستان. ويمكننا معا أن نساعد على الترويج لجدول الأعمال ذاك حتى تصبح كلمتا ”طفل“ و ”جندي“ كلمتين متناقضتين في جميع أركان الأرض. وحملة ”لا لضياع أي جيل“ التي يقودها اليونيسف والتي تستهدف اللاجئين السوريين، بدعم من الاتحاد الأوروبي وتركيا، تحقق نتائج جيدة. وفي ١٩ أيار/مايو، وأثناء انعقاد المناقشة المفتوحة الثانية لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الأطفال والتراع المسلح، كانت هناك أمثلة بارزة على الممارسات الجيدة، حتى في الحالات الصعبة للغاية، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، مرة أخرى على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت والتي سمحت لنا باعتماد قرار يعزز مكافحة الهمجية التي تضر بأصغر أعضاء الأسرة البشرية سنا وأكثرهم براءة. ولا يسعنا أن نظل غير مبالين إزاء التلاعب بأرواح أشخاص في مقتبل العمر، يحق لهم أن يشبوا دون أن يظلوا إلى الأبد محاطين بالعنف والكراهية. وتمثل المناقشات والقرارات مثل جلسة وقرار اليوم حتمية أخلاقية وسياسية. فعندما يتعلق الأمر بحماية الأطفال، يبدو أي جهد غير كاف بالنظر إلى حجم التحدي. ويمكن للمجتمع الدولي والمجلس التعويل على إسبانيا في التصدي لهذا التحدي دون هوادة.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئاسة الماليزية وأشكركم، السيد الوزير، على تنظيم هذه المناقشة البالغة الأهمية والتي تأتي في فترة حافلة للغاية، من الناحيتين السياسية والعاطفية، على صعيد جدول أعمال الأمم المتحدة. إن التحديات التي حددها الأمين العام في ما يتعلق بحماية الأطفال في التراعات المسلحة واختطاف الأطفال على يد الجماعات المتطرفة والادعاءات الأخيرة عن حدوث انتهاكات جنسية تدعونا كلها إلى أن نؤكد رسميا من جديد التزامنا بحماية الأطفال اليوم.

وأود أيضا أن أتقدم بالشكر والثناء على الالتزام الثابت لليونيسف، الذي تمثله هنا السيدة يوكا براندت، وللممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة ليلى زروقي، التي تشكل ولايتها أمرا ضروريا لتحسين حالة الأطفال في التراعات المسلحة. ويجب علينا جميعا أن ندعم أعمالها بل وأن نعززها. وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني للسيدة إيونيس أبيو، ممثلة المنظمة غير الحكومية ”تيسير السلام والتنمية“، على شهادتها النيرة والمؤثرة عن أعمال الاختطاف التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة في أوغندا. وتظهر هذه الشهادة، التي لا تجسد سوى جزء ضئيل من الواقع الذي يعانيه قرابة ٢٤ ٥٠٠ طفل اختطفوا منذ عام ٢٠٠٢، القيمة المضافة لهذه المناقشة، ولا سيما أهمية القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) الذي اتخذناه للتو. وقد آن الأوان لتحديث آليات الأمم المتحدة لحماية الطفل، وذلك بجعل أعمال الاختطاف معيارا للإدراج في القائمة السوداء التي يعدها الأمين العام. وأود أن أهنئ ماليزيا على ما تقوم به من عمل ممتاز بشأن هذه المسألة.

إن آلية الأمم المتحدة الشاملة لحماية الأطفال تستحق اهتمامنا اليوم. وهذه الآلية، التي أنشئت في عام ٢٠٠٥ تحت قيادة فرنسا، تتألف الآن من فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح والتقرير السنوي للأمين العام، بقائمته السوداء، وولاية ممثلته الخاصة، ولا سيما آلية الإبلاغ والرصد. ومن الضروري أن تظل هذه الآلية، التي تحدد الانتهاكات التي ترتكبها الأطراف في الميدان وتوفر معلومات لتقارير الأمين العام والقرارات، محايدة وسرية. ومن المهم أن تواصل الأمم المتحدة ضمان الفعالية المنهجية للآلية والتي لا يمكنها، بالطبع، تسجيل جميع الانتهاكات المرتكبة في بلدان الصراع ولكنها تظل الأداة الأكثر فعالية حتى الآن لإبلاغنا بالانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الطفل. ولذلك، يجب أن ندافع عن الآلية وأن نعززها ونحسنها إذا اقتضى الأمر.

وفي الواقع، فإن الآلية تغطي اليوم الانتهاكات التي ترتكبها كل من القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في حالات كثيرة جدا. والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة هي التي تقوم بمعظم أعمال تجنيد الأطفال وترتكب قرابة ٩٦ في المائة من جرائم الاختطاف، وهي جماعات يصعب في الغالب على الأمم المتحدة وأفرقة الرصد الوصول إليها. ولذلك، يجب على الدول تيسير وصول الأمم المتحدة في أراضيها بهدف التواصل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بشأن حقوق الطفل. وكان ذلك هو الهدف من المناقشة المفتوحة (انظر S/PV.7414) التي نُظمت في ظل الرئاسة الفرنسية في ٢٥ آذار/مارس. كما كان ذلك أحد المحاور الرئيسية للورقة غير الرسمية التي أعددناها على أساس المقترحات العملية للدول الأعضاء. وهو أيضا جوهر التزامات باريس ومبادئ باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة، والتي ندعو الدول كافة إلى التوقيع عليها.

ومن بين الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، تشكل الجماعات المتطرفة العنيفة والإرهابية تحديا خاصا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

نحن نعلم، أن جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجماعة بوكو حرام في منطقة غرب أفريقيا، غير مكترثة بالقائمة السوداء وغير مبالية بالجزاءات، ارتكاب جرائم جماعية مع إفلات تام من العقاب. وفي هذا السياق، فإن مكافحة الإرهاب استجابة ضرورية، وإن لم تكن كافية.

في الواقع، هناك سلاح آخر أقوى لمكافحة التطرف الذي يتسم بالعنف، هو التعليم. من المؤكد أنه يجب تعليم مكافحة التطرف في المدارس وداخل الأسر، للحيلولة دون انضمام الأطفال طوعا أو قسرا إلى الجماعات المسلحة من غير الدول. ولهذا تدين فرنسا بشدة الهجمات ضد المدارس.

لقد التزمت فرنسا بشكل خاص بإدراج هذه المعايير كجزء من مسار الإدراج في القائمة السوداء، في عام ٢٠١١. وعملا بالقرارين ١٩٩٨ (٢٠١١) ١٤٣ (٢٠١٤)، لا تزال فرنسا مقتنعة بضرورة تجنب الاحتلال العسكري للمدارس. وفي هذا السياق، أحاطت فرنسا علما بالمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، لكنها تأسف لأنها لا تعكس بشكل كامل القانون الدولي الإنساني القائم، الذي لا يزال يمثل أفضل حماية للمدنيين والأطفال أثناء الصراع. ويظهر حجم انتهاكات القانون الدولي الإنساني اليوم أن مجموعة القوانين تلك هي التي يجب تنفيذها واحترامها من قبل الدول في جميع الظروف.

وأود أن أختتم بياني بقضية أثرت في فرنسا تأثيرا كبيرا، وأثرت على شعب أفريقيا الوسطى والأمم المتحدة ككل، والمتمثلة في مزاعم ارتكاب القوات الأجنبية، بما في ذلك الجنود الفرنسيين للعنف الجنسي ضد القصر. إن فرنسا بالطبع تأخذ على محمل الجد تلك الاتهامات الخطيرة. وكان رد فعل السلطات الفرنسية حازما، حيث سعت بمجرد علمها بالمزاعم، في أواخر شهر تموز/يوليه ٢٠١٤، إلى تحقيق العدالة. ويجري تحقيق قضائي حاليا. كما أن السلطات الفرنسية مصممة على تسليط الضوء الكامل على هذه القضية، بالتعاون مع الأمم المتحدة وجمهورية أفريقيا الوسطى. وكما أكد رئيس الجمهورية، السيد فرانسوا أولاند، بقوة بأنه في حال ثبوت الادعاءات، فإنه سيتخذ بحزم إجراءات تأديبية ضد الجناة تجعلهم عبرة لمن يعتبر، بالإضافة إلى العقوبة الجنائية، التي تقع تحت سلطة المحاكم.

في هذا السياق، نأمل أن يعزز قرار الأمين العام المتعلق بإجراء استعراض خارجي مستقل للعملية التي تتعامل الأمم المتحدة من خلالها مع مزاعم العنف الجنسي الموجهة ضد القوات الأجنبية في جمهورية أفريقيا الوسطى، الإنذار المبكر ونُظم استجابة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

أخيرا، من أجل إرساء الحقيقة ومكافحة الإفلات من العقاب، فإن بلدي يؤيد تماما سياسة العناية الواجبة فيما يتعلق بالقوات الأجنبية، وسياسة عدم التسامح مطلقا في حالات الاعتداء الجنسي التي تكون قوات الأمم المتحدة طرفا فيها.

وأكرر أن فرنسا تعتبر أن تنفيذ تلك السياسات، يشكل أولوية سياسية عليا. إننا مدينون بذلك، أكثر من أي وقت مضى، ليس للضحايا وحدهم، ولكن لجميع أولئك الذين يكافحون كل يوم من أجل حماية الأطفال.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أشكر الرئاسة الماليزية والوزير داتو سري أنيفه أمان على عقد هذه المناقشة المفتوحة، ونثني على قيادة ماليزيا الممتازة لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح. إننا نقدر قيادة الأمين العام في هذا المجال، وعمل الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال في النزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي،، فضلا عن اليونيسيف وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

لقد تابعنا بعناية الشهادة القيمة ليونيس أبيو، التي تدعونا إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لمساعدة الأطفال الذين تم اختطافهم في حالات التزاع من بيوتهم ومدارسهم ومخيمات اللاجئين، أساسا على يد الجماعات المسلحة من غير الدول، في إطار حملات ترهيبها المنتظمة، وأعمالها الانتقامية ضد المدنيين.

يعكس القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الذي اعتمد اليوم، وتقرير الأمين العام (S/2015/409) إلى حد كبير شواغل بلدي. ولذلك سنركز على بعض الجوانب التي تستحق، في سياق المذكرة المفاهيمية (S/2015/402، المرفق)، اهتماما خاصا.

على الرغم من التقدم المحرز في حملة الأمين العام ”أطفال لا جنود“، التي تركز على الدول، يتعين تعزيز المبادرات الرامية لتنفيذ الالتزامات من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول والمساءلة. وفي هذا الصدد، تقدم التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الأخير، إرشادات هامة للدول والمجتمع الدولي ككل.

وعلاوة على ذلك، يجب على الدول مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن وفقا للقانون الدولي، مع ضمان تدابير تخفيف لحماية الأطفال المتضررين. ويجب أن يعامل الأطفال كضحايا في المقام الأول، على أن يقع تأهيلهم وإعادة إدماجهم في صلب الجهود المبذولة.

ويجب رصد احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم بالجماعات المسلحة خلال الصراع من خلال تقارير الأمين العام. ويجب أن تقع الإجراءات القضائية المتخذة ضد الأطفال المسرحين ضمن اختصاص المحاكم الخاصة، استنادا إلى المعايير الدولية الخاصة بقضاء الأحداث. ويجب أن يشكل الاحتجاز تدبير الملاذ الأخير ويجب ألا يتم إلا في مراكز خاصة بالقاصرين، ولا ينبغي أبدا احتجاز الأطفال مع السجناء البالغين.

إننا ندين بشدة اختطاف الأطفال من قبل أي طرف من أطراف الصراع، لأن ذلك ليس فحسب عملا غير قانوني بموجب القانون الدولي، بل إنه يشكل انتهاكا خطيرا لاتفاقيات جنيف وربما جرائم ضد الإنسانية.

إن اختطاف الأطفال في النزاعات، هو مشكلة قائمة منذ أمد طويل، وأحد الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة التي حددها المجلس. ومع ذلك، تزايد منذ ٢٠١٤ ارتكاب تلك الجريمة بوضوح في أعقاب الحالات الأخيرة التي تتطلب حلولا لهذه الآفة، التي يمكن أن تؤدي إلى انتهاكات أخرى مثل السخرة والاستعباد الجنسي والتجنيد والاتجار عبر الحدود بالأطفال. لهذا السبب، فإننا نؤيد إدراج أطراف الصراع التي تقوم باختطاف الأطفال في مرفقات تقارير الأمين العام، بحيث يمكن ممارسة الضغط عليها للإفراج عن الرهائن وتقديمهم للعدالة.

وعلى نفس المنوال، ينبغي أن تدرج لجان الجزاءات التابعة للمجلس الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، كمعيار مؤهل لفرض الجزاءات. ولن يكفل حماية الحقوق الأساسية والحماية الملائمة للسكان الأكثر ضعفا سوى الجهود المشتركة والمنسقة والمتكاملة. كما نؤكد على أهمية المستشارين المعنيين بحماية الأطفال في البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام مع التدريب في مجال حقوق الطفل، والانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال التي حددها المجلس، فضلا عن تدابير المنع.

وبالمثل، يجب أن تتناول اتفاقات وقف إطلاق النار وعمليات السلام وبرامج مرحلة ما بعد الصراع الأطفال المختطفين وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

تشكل آثار النزاع المسلح على التعليم تحديات من حيث حالات الطوارئ الإنسانية الكبرى والتحديات الاجتماعية والإنمائية. ويلاحظ المجلس يوميا، في جميع أنحاء العالم وقوع تفجيرات وحرق للمدارس، مع وقوع الأطفال ومعلميهم ضحايا للقتل والتشويه والاختطاف والاعتقال التعسفي. وتستخدم أطراف النزاع المسلح المدارس بشكل مستمر كقواعد وثكنات أو مراكز احتجاز.

ولذلك، فإننا نحث الأطراف في الصراعات المسلحة على تنفيذ القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، وعلى الامتناع عن الأعمال التي تعيق حصول الأطفال على التعليم أثناء الصراع. كما نشجع الدول الأعضاء على النظر في اتخاذ خطوات ملموسة للحد من استخدام المدارس من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة من غير الدول، حيث أن هذا الاستخدام ينتهك المعايير الدولية القائمة.

إننا نعتقد أن تنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، المعروفة أيضا باسم مبادئ لوسينس، التي دعمتها شيلي من خلال إعلان المدارس الآمنة في شهر أيار/مايو الماضي، سيسهم في تحسين السلوك، وإيجاد أفضل الممارسات التي تؤدي إلى توفير حماية أكبر للمدارس والجامعات في أوقات النزاع المسلح، والحد من استخدامها خلال العمليات العسكرية، بهدف حماية الأطفال في كل الظروف.

أخيراً، تود شيلي أن تؤكد مجدداً التزامها الراسخ بالإسهام بشكل فعال في الوقاية من جميع أشكال العنف التي تؤثر على الفتيان والفتيات في جميع أنحاء العالم والقضاء عليها، ومواصلة العمل من أجل القضاء على الانتهاكات الجسيمة الستة التي ترتكب بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أرحب بكم في مجلس الأمن وأن أشكركم بصورة خاصة على عقد هذه المناقشة ذات الأهمية البالغة.

مما لا شك فيه أن حماية الأطفال واجب أخلاقي والتزام قانوني على الدول كافة. ونحن نشكر الأمين العام على التزامه الثابت بقضية حماية الأطفال. كما نود أن نتقدم بالشكر لمقدمي الإحاطات على بياناهم الثاقبة، التي لم تبين الأبعاد البارزة لإنجازاهم في هذا المجال فحسب، ولكن سلطت الضوء أيضاً على التحديات التي نواجهها جميعاً في جهودنا الجماعية من أجل حماية أطفال العالم.

ويشجعنا أن نلاحظ أنه منذ اتخاذ القرار ١٩٩٨ (٢٠١١)، اكتسبت الجهود المبذولة لحماية الطلاب والمعلمين والمدارس في حالات النزاع المسلح زخماً كبيراً. وعمليات الرصد والإبلاغ عن الاعتداءات على المدارس والاستخدام العسكري للمدارس سجلت بعض التحسن أيضاً، مما ييسر استجابات أكثر واقعية وفعالية إزاء الاعتداءات البشعة على المؤسسات التعليمية.

إن مبعث قلقنا الدائم بشأن هذه المسألة هو الذعر الذي انتابنا نتيجة أحداث ليلة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، حين اختطفت ٢٧٦ فتاة في مقتبل العمر بشراسة من مهاجعهن في حرم مدرستهن في شيبوك، الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا. لقد انقطعت أحلامهن وتطلعاهن بوقاحة على يد جماعة بوكو حرام المتطرفة السيئة السمعة. ويبدو أننا جميعاً قد تجاوزنا حدود التسامح إزاء ذلك النوع من الإفلات من العقاب. ومما يشجعنا اليوم أن المقترحات الرامية لوقف مسلسل حوادث اختطاف الأطفال تلقى الاهتمام الواجب عالمياً.

وثمة خطوة أساسية ودائمة للمضي قدما تتمثل في بذل جهود مدروسة وتدريجية لإضفاء الطابع المؤسسي على تلك السياسات على الصعيدين الإقليمي والوطني، وإنشاء آليات استعراض الأقران من أجل الرصد الفعال، حيثما كان ذلك ممكنا. وقد وضع الميثاق الأفريقي المعني بحقوق ورفاه الطفل كأداة للنهوض بحقوق الطفل. ومع أنه مبني على نفس المبادئ الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، فإن الميثاق الأفريقي يسلط الضوء على مسائل ذات أهمية خاصة في السياق الأفريقي.

إن انضمام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى ميثاق الطفل وجميعها، ما عدا سبعة، قد صدقت عليه إنما يؤكد الأهمية الحاسمة لحقوق الطفل. وهذا العام، إذ تحيي أفريقيا الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد ميثاق حقوق ورفاه الطفل، يمثل فرصة للدول الأطراف لتجديد الالتزام بحقوق الطفل.

ومما يثبت التزامنا الوطني برفاه الأطفال، أن نيجيريا كانت ضمن المجموعة الأولى من الدول التي أيدت إعلان المدارس

الآمنة في أوسلو، النرويج، في ٢٩ أيار/مايو. وهذا الإعلان يكمل ويعزز مبادرتنا الوطنية القائمة للمدارس الآمنة، التي أطلقت في عام ٢٠١٤ في إطار الاستجابة السياسية للحكومة الاتحادية للنهوض بمناطق آمنة للتعلم. والمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح ستكون بمثابة بوصلة لتوجيه وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف. ونحن ملتزمون بنشر تلك المبادئ التوجيهية والنهوض بتنفيذها. وإننا مقتنعون فعلاً بأن من شأن تلك المبادرة تعزيز وحماية الحق في التعليم ومنع الانقطاع عن التعليم الكامن في حالات النزاع المسلح.

ونثني على الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ونسلم بأهمية آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في النزاعات المسلحة. ونؤكد على الأهمية الحاسمة للقرارين ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢١٤٣ (٢٠١٤)، إذ يحثان جميع الأطراف في النزاعات المسلحة على الامتناع عن الأعمال التي تعيق حصول الأطفال على التعليم.

ومجلس الأمن، إذ يدفع قضية حماية الأطفال في النزاع المسلح قدماً، يوجه اليوم رسالة أمل وإشارة على قوة إرادتنا الجماعية. واتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) اليوم يعزز إرادتنا الجماعية ومسؤوليتنا المشتركة، لأنه ضمن قدرات المجلس بالتأكيد حماية المستضعفين من ويلات النزاع وغيرها من الانتهاكات الصارخة الأخرى للسلم والأمن.

ونيجيريا تؤكد مجدداً التزامها بالعمل بكل جد مع كل ذوي النوايا الحسنة من أجل الحفاظ على أطفالنا، مستقبل الجنس البشري.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): معالي وزير الخارجية أمان، يشرفنا ترؤسكم للمجلس وتوجيهنا اليوم.

ترحب نيوزيلندا بمبادرة ماليزيا لطرح هذا البند في المجلس. وهي تبني بشكل مفيد علي المناقشة المفتوحة التي عقدت تحت رئاسة فرنسا في آذار/مارس (انظر S/PV.7414)، حين قدمنا لمحة عامة عن نهجنا بشأن هذا الموضوع.

تقرير الأمين العام (S/2015/409) يبين أن ٢٠١٤ كان عاماً مدمراً بشكل خاص بالنسبة للأطفال في البلدان المتضررة من النزاع المسلح. فقد لقي الآلاف من الأطفال حتفهم دون داع. ويسلط التقرير الضوء على عدد من الاتجاهات ذات الصلة بتلك الخسارة الفادحة. وحتى مع الأثر الجيد لحملة ”أطفال، لا جنود“، لا تزال هناك مشاكل كبيرة قائمة، خصوصاً فيما يتعلق بإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وبالأخص بين الفتيات إثر العنف الجنسي وبين الأطفال ذوي الإعاقة، مما يزيد من حدة الآثار المترتبة على النزاع.

ولا بد لنا أن نواجه حقيقة أن استهداف المدارس والمستشفيات يعتبر مقبولاً بالنسبة للكثيرين، بمن فيهم أعضاء في هذه المنظمة، بالرغم من أن هذا العمل يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني. ونيوزيلندا تحث كل البلدان على وضع ضمانات مثل تلك الواردة في إعلان المدارس الآمنة المعتمد في أوسلو في الشهر الماضي لحماية المدارس والمستشفيات من الاستخدام العسكري في النزاع المسلح. ونحن مدينون لأطفالنا ومستقبلهم بأن نبذل كل ما في وسعنا لحمايتهم.

في عام ٢٠١٤، اختطفت أعداد متزايدة من الأطفال، لا سيما من قبل جماعات متطرفة، واستخدموا كأدوات لمعاقبة المجتمعات بطرق شديدة القسوة. فمن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، وفي العراق وسوريا، إلى بوكو حرام في نيجيريا، يتخذ الأطفال أسرى ويتعرضون للتعذيب وسوء المعاملة، أو يجري تلقينهم أو بيعهم في سوق الاسترقاق الجنسي.

والقرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الذي اتخذ اليوم وكان من دواعي سرور نيوزيلندا أن شاركت في تقديمه، يمثل استجابة مهمة في هذا الاتجاه. وإضافة عمليات الاختطاف باعتبارها من الانتهاكات الموجبة للإدراج في مرفقات تقرير الأمين العام يوضح التزامنا بمساءلة مرتكبي تلك الجرائم أمام المجتمع الدولي. ويمكن أن يكون لذلك أثر رادع مهم على من يفكرون في الأعمال من هذا القبيل ومن يأمروهم بذلك. وسيساعد أيضاً على ضمان توثيق المعلومات الصحيحة دعماً للمساءلة على المدى الطويل. ونهنئ ماليزيا على ريادها بشأن تلك الخطوة المهمة إلى الأمام.

ونيوزيلندا تحيط علماً مع بالغ القلق بالقسم الخاص بالملاحظات في التقرير السنوي لهذا العام. وفي هذا القسم، يعرب الأمين العام عن أسفه الشديد للحجة التي تذرعت بها بعض الأطراف بشأن استهداف الأطفال في التراعات مشيراً إلى أنها قدمت على نحو هدد نزاهة آلية الإدراج في القائمة التي أنشأها المجلس لحماية الأطفال. ونحن نشاطر الأمين العام القلق إزاء محاولات التدخل في الأداء المستقل لمكتب الأمين العام والافتراض الضمني بأن بعض القوى معفاة من النقد، بصرف النظر عما قد توحي به الأدلة الموضوعية.

لقد أنيطت بالأمين العام ولاية واضحة تتمثل في الإبلاغ عما يراه انتهاكات جسيمة مرتكبة بحق الأطفال في التراعات المسلحة.وإذ يضطلع بتلك الولاية، إنما يتصرف بالنيابة عن المجلس – بل باسم عموم العضوية في المنظمة على نطاق أوسع.وتقع على عاتقنا جميعا المسؤولية عن حماية أولئك الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم.

السيد ليو جيي (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن تقديرها لمبادرة ماليزيا بعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الأطفال والتراع المسلح.ونرحب في نيويورك بمعالي وزير الخارجية، السيد سري أنيفا أمان، الذي يترأس مناقشتنا اليوم.وأشكر الأمين العام بان كي – مون، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، ليلى زروقي. ونائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة براندت،على إحاطاهم الإعلامية. كما أصغت الصين باهتمام أيضا إلى البيان الذي أدلى به ممثل المنظمات غير الحكومية.

ولا ريب أن الأطفال هم مستقبل العالم وأمله، ولكنهم أيضا الأكثر عرضة للانتهاكات والتجاوزات، إذ يتحمل الأطفال وطأة التراع المسلح في أنحاء كثيرة من العالم،وما تزال تُرتكب الأعمال الوحشية بحق الأطفال.وعلى وجه الخصوص، فإن ظاهرة اختطاف الأطفال في التراعات المسلحة تزداد حدة وينبغي أن تحظى باهتمام جدي من قبل المجتمع الدولي. وتتحمل الأطراف في التراعات المسؤولية عن توفير الحماية الكاملة للأطفال في التراعات المسلحة.وتدعم الصين الجهود الحثيثة التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل حماية الأطفال في التراعات المسلحة.وعليه، أود أن أؤكد على النقاط التالية:

أولا، إننا بحاجة إلى التصدي لهذه المسألة في جذورها عن طريق تهيئة بيئة مواتية لنمو الأطفال.ويتمثل السبيل الأفضل لحماية الأطفال في حالات التراع في منع نشوب التراعات والحد منها وحلها من جذورها.وذلك أكثر جدوى من اتخاذ التدابير العلاجية بعد نشوب التراع.وتقع على عاتق المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.وعليه، وينبغي أن يعمل على تعزيز الدبلوماسية الوقائية والاستفادة بقدر أكبر من التدابير المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، من قبيل الوساطة وبذل المساعي الحميدة وإجراء الحوار والمفاوضات.وينبغي أن يدعم المجلس الأطراف ويشجعها على حل خلافاتها بالطرق السلمية والقضاء على الأسباب الجذرية للمشكلة.

ثانيا، يجب علينا احترام الملكية الوطنية للبلد المعني، وينبغي أن يهيئ ذلك أساسا متينا لحماية الأطفال.وتتحمل

الحكومات المسؤولية الرئيسية عن حماية الأطفال في النزاعات الدائرة في بلدانها. ويكمن العامل الرئيسي لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وتنفيذ مختلف البرامج والخطط الرامية إلى حماية الأطفال في التعاون بين البلدان المعنية والجهود التي تبذلها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفسح المجال كاملا أمام الدور القيادي الذي تضطلع به حكومات البلدان المعنية واحترام سيادة تلك البلدان، إلى جانب تقديم المساعدة والدعم اللازمين لها بصورة ملموسة، فضلا عن تعزيز بناء القدرات في ذلك المجال.

ثالثا، ينبغي أن يعتمد المجتمع الدولي استراتيجية شاملة وأن يعمل على بناء تآزر دولي لأجل حماية الأطفال. ويجب اتخاذ تدابير شاملة في سياق جهود إعادة البناء بعد انتهاء النزاع لضمان إدماج الأطفال من ضحايا النزاعات المسلحة بطريقة سلسلة في المجتمع وتوفير بيئة اجتماعية آمنة مواتية لصحة الأطفال ونموهم. وينبغي أن تستفيد اليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والبنك الدولي وسائر الوكالات ذات الصلة من مزايا كل منها، وأن تواصل تعزيز التنسيق والتعاون وتقديم الدعم إلى الجهود التي تبذلها البلدان المتضررة بهدف القضاء على الفقر وتوفير التعليم للجميع وتعزيز التنمية المستدامة.

رابعا، يجب علينا إعطاء الأولوية لتسوية مسألة اختطاف الأطفال في حالات النزاع المسلح. وتؤيد الصين إضافة اختطاف الأطفال في حالات النزاع المسلح بوصفها معيارا للإدراج في المرفق السنوي لتقرير الأمين العام. ومن شأن ذلك أن يعزز مكافحة المجتمع الدولي لذلك السلوك المشين. وينبغي أن يستفيد المجتمع الدولي استفادة كاملة من الموارد والوسائل المتاحة الآن، وأن يعتمد تدابير وسياسات شاملة، فضلا عن العمل على جبهات متعددة بغرض تعزيز مكافحة ظاهرة اختطاف الأطفال بطريقة فعالة لوقف تلك الأعمال. وينبغي أن تشمل تلك التدابير، أولا، زيادة تبادل المعلومات والاستخبارات في سياق السعي لإنقاذ الأطفال المختطفين. ثانيا، تعزيز التعاون الدولي بغرض تقديم المسؤولين عن تلك الأعمال إلى العدالة. ثالثا، تحسين جهود إنقاذ الأطفال المختطفين وإعادة توطينهم وكفالةإعادة إدماجهم بطريقة سلسلة علاوة على إعادة تأهيلهم.

والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي على نطاق أوسع بغية الضمان الكامل لتحقيق السلم والأمن الدوليين، والعمل المشترك على تحسين حالة الأطفال في حالات النزاع المسلح ومنع معاناتهم في الحروب والنزاعات، فضلا عن توفير بيئة آمنة ومواتية لصحة الأطفال ونموهم.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤس هذه المناقشة المفتوحة. وأرحب بالقيادة التي أبدتها ماليزيا في هذه المسألة الهامة، وأعرب عن سروري باتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) بالإجماع. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام وممثلته الخاصة السيدة زروقي، ونائبة المدير التنفيذي لليونيسيف براندت، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأرحب بالعبارات القوية التي وجهتها السيدة إيونيس آبيو. وتقتضي رؤاها بشأن عواقب الاختطاف أن نفكر فيها جميعا بعمق. وشددت أيضا على أهمية أن يستمع مجلس الأمن إلى العاملين مباشرة على هذه المسائل.

في الأسبوع الماضي، توفي صبي بريطاني يبلغ من العمر ١٧ عاما في هجوم شنه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على مصفى لتكرير النفط في العراق، اسمه طلحة أسمال. وبالنسبة لأولئك الذين يعرفونه، فقد كان صبيا عاديا من يوركشر،وكان طيبا ويتمتع بروح الصداقة ويعمل بجد في المدرسة، وكان ينبغي أن يتطلع إلى الالتحاق بالجامعة. غير أنه توفي بدلا من ذلك بعيدا عن وطنه. وفي خضم تلك المأساة التي أسفرت عن مقتل ١١ شخصا تكشفت حقيقة مؤسفة: ألا وهي أن طلحة لم يكن أحد المارة الأبرياء الذين يجدون

أنفسهم محاصرين في هجوم انتحاري أحيانا. بل كان طلحة جانيا وضحية لجنايته في ذات الوقت. فقد كان ضحية لتنظيم داعش ودعايته المثيرة للاشمئزاز، وكان ضحية لعنف المتطرفين الذين لا يجزؤون على العمل بأنفسهم. وكان ضحية لعالم يزداد عنفا ولا يميز بين الأطفال والبالغين في حالات النزاع. ولست هنا في مقام من يسعى لإيجاد تبريرات لأفعال طلحة، فما فعله كان وحشيا وغير إسلامي. وإنما أردت – بإبراز هذا المثال من بلدي – أن أوضح أننا نواجه جميعا تحديات فيما ينبغي أن نفعله إزاء الأطفال والنزاع المسلح. فهي مسألة عالمية بحق وتتطلب استجابة عالمية لها.

وقد اتخذنا خطوة إلى الأمام في ذلك الصدد عبر قرار اليوم. فمن شأن توسيع نطاق معايير الإدراج في القوائم لتشمل أعمال الاختطاف أن يزيد قدرتنا على مساءلة الجناة. وما تزال الحاجة كبيرة إلى ذلك. ففي شباط/فبراير، اختطف ٨٩ صبيا على الأقل في ولاية أعالي النيل في جنوب السودان. ويضاف هؤلاء إلى مئات الأطفال المختطفين من قبل تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام على النحو الذي وصفه ببلاغة زميلنا النيجيري في عام ٢٠١٤ (انظر S/PV.7259)، ما يجعل من ذلك العام أسوأ عام للأطفال في الذاكرة الحديثة. فهذه الجماعات السقيمة تختطف الأطفال لاستخدامهم قسرا بوصفهم جنودا أطفالا. وهي ترغم الأطفال أيضا على الاسترقاق الجنسي وتحولهم إلى أسلحة للحرب بدافع ترويع الأسر والمجتمعات المحلية. وإن مبادرة مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار جديد لهي بمثابة إعلان واضح عن عدم سماحنا باختطاف الأطفال بأي شكل من الأشكال أو لأي غرض كان.

غير أن الإدراج في القائمة ليس سوى خطوة أولى فحسب نحو إنهاء الإفلات من العقاب. ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم نحو ضمان المساءلة. ويجب على الدول أن تمارس ولايتها القضائية الوطنية لمساءلة أولئك المدرجة أسماؤهم، وفي حال تقاعسها عن ذلك فإن للمحكمة الجنائية الدولية دورا هاما تؤديه في هذا الصدد.

وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2015/409)، فإن نقل دومينيك أونغوين إلى المحكمة الجنائية الدولية، الذي كان هو نفسه قد اختطف عندما كان طفلاً في عام ١٩٨٩، يبيّن أنه يجب علينا اتباع نهج طويل الأجل. وقد شهدنا بعض التقدم في هذا العام، بما في ذلك إدانة توماس لوبانغا وإصدار الحكم عليه، ونرحب بحقيقة أن محاكمة بوسكو نتاغاندا ستبدأ قريباً.

هناك حاجة إلى مزيد من العمل. وفي حالة سورية، لا يسعنا أن نصبح فاقدي الحس تجاه تجنيد الأطفال واحتجازهم وتعذيبهم وقتلهم وتشويههم في ذلك البلد – سواء على يد النظام أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو غيرهما. وهناك دعوة واضحة للمجتمع الدولي ليتخذ إجراءات. ويحدد تقرير الأمين العام الحالة: هوجمت ٨٨٩ مدرسة وتعرّضت ٤١٣ من المرافق الطبية لأضرار وقُتل ٣٦٨ طفلاً وجُرح ٧٧١. جميع هذه الأحداث وقعت في عام ٢٠١٤. ويبين تقرير الأمين العام أن قوات الحكومة السورية هي التي ارتكبت الغالبية العظمى من تلك الأعمال. ومن هنا، تؤمن المملكة المتحدة بشدة بأن الوضع في سورية يجب أن يُحال إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وهناك سُبل للخروج. ونرى أن هذا يجب أن يتم في سورية من خلال حل سياسي؛ ولا يمكن أن يكون هناك حلّ عسكري. ونؤيد جهود المبعوث الخاص دي ميستورا في المضي قدماً بتنفيذ بيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، وفي نهاية المطاف تمكين الشعب السوري من تقرير مستقبله.

وفي أنحاء العالم كافة، هناك مخرج. وبالنسبة لجميع الأطراف المدرجة في تقرير الأمين العام، سواء كانت حكومات أو جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، فإنه يمكنها أن تعتمد خطط عمل ملموسة ومحددة زمنياً لوقف الانتهاكات

والاعتداءات. وفي نهاية المطاف، يمكن أن يؤدي هذا إلى رفع الأسماء من القائمة. فخطط العمل قد ثبتت جدواها. ونهنئ تشاد على الشطب الناجح للجيش الوطني التشادي في العام الماضي، بعد التنفيذ الكامل لخطة عمله. وأدعو جميع الأطراف المدرجة في القائمة – الحكومات والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة – إلى أن تحذو حذوه.

وأود أن أختتم بهذه النقطة الأخيرة. إن الكيفية التي يعامل بها مجتمع أكثر الفئات ضعفاً – سواء كانت الأطفال أو المرضى أو المسنين – هي دائماً مقياس لإنسانيته، وينطبق ذلك أكثر خلال فترات عدم الاستقرار والتراع. وعندما يبدأ مجتمع ما في تجاهل الفئات الضعيفة وحقوقها، فلن يؤدّي ذلك إلا إلى تزايد عدم الاستقرار والتراع. وتمثل سلسلة الانتهاكات والاعتداءات بحق الأطفال الواردة في تقرير الأمين العام دليلا على هذا الانتشار. وقد انتشرت الانتهاكات على نطاق واسع جدا لدرجة أن الأطفال في جميع أنحاء العالم، سواء من سورية أو يوركشر، باتوا الآن محاصرين سواء كضحايا أو أدوات للتراع. ومن خلال قرار اليوم، اتخذنا خطوة إلى الأمام لوضع حد لذلك، ولكن هنالك حاجة إلى الكثير من الخطوات إذا ما أردنا القضاء على هذه المشكلة. ولا يمكن أن تلين عزيمتنا.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): من دواعي سرورنا أن نرحب بكم، سيدي الوزير، رئيساً لمجلس الأمن وأود أن أشكركم على عقد جلسة اليوم. ونحن ممتنون أيضاً لمقدمي الإحاطات الإعلامية المدعوين على بياناتهم الشاملة. ونود أن نخص بالذكر جهود الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة زروقي، لحماية الأطفال المتأثرين بالتراعات المسلحة في مختلف أنحاء العالم.

لقد استعرضنا بعناية شديدة تقرير الأمين العام (S/2015/409) الذي أُعد لجلسة اليوم. ونحن نشاطره شواغله فيما يتعلق بالحالة المزرية لملايين الأطفال المتأثرين بالتراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وما يدعو للقلق بصفة خاصة هو الاتجاه الجديد للعنف ضد الأطفال الذي تمارسه المنظمات الإرهابية والجماعات الأخرى التي تشاطرها أيديولوجيات العنف المتطرفة. إن الخسّة التي تتسم بها حركة بوكو حرام رهيبة، حيث اختطفت مجموعة كبيرة من الفتيات، وهو حدثٌ هزّ العالم بأسره.

وقد هيأ ضعف مؤسسات الدولة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرتعاً خصباً لنمو التطرف المقترن بالعنف والأنشطة الإرهابية. وعلى مرأى من العالم، استولى ما يسمى تنظيم ”الدولة الإسلامية“ على أجزاء كبيرة من الأراضي، معتبراً إياها خلافة ومنشئاً نظامه هناك. والأطفال هم من أول ضحايا هذه الجماعات. وتستخدم الجماعات الإرهابية شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي المختلفة ليس لتجنيد الأطفال والشباب كمقاتلين وحسب، ولكن أيضاً كمفجرين انتحاريين. وما زال عدد حالات قتل الأطفال والعنف الجنسي واختطاف الأطفال الجماعي آخذاً في النمو. وأصبحت هذه الجرائم بصورة متزايدة سمات مميزة للتراعات المسلحة في الوقت الحاضر.

وإننا ندين بشكل حاسم الانتهاكات لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين فيما يتعلق بالأطفال، بغض النظر عمن يرتكبها. إن الهجمات سواء المتعمدة منها أو الاستخدام العشوائي أو المفرط للقوة أمر غير مقبول. وتبرير وفيات المدنيين – بما في ذلك الأطفال – بأنه لا يمكن تجنّب ما يسمى الأضرار التبعية أمر غير مقبول أيضاً. وفي هذا الصدد، ومما يدعو بصورة خاصة إلى القلق تدهور الحالة في اليمن والحالة المأساوية للأطفال في سورية، وهما حجة أخرى للإسراع بحل هذه التراعات. وينبغي أن تكون الشواغل المتعلقة بسلامة

الأطفال أولوية مستمرة في أي عملية لحفظ السلام أو أنشطة مكافحة الإرهاب.

وللأسف، ما زال الأطفال يموتون بسبب النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وما زلنا قلقين إزاء محنة الأطفال في جنوب شرق أوكرانيا. ونتيجة لنزاع مسلح ليس دولياً في طابعه، حسب ما تعرّفه اللجنة الدولية للصليب الأحمر، شهد ذلك البلد انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال في الحياة والأمن والسلامة والصحة والتعليم والعلاج الطبي. ومنذ أيار/مايو من هذا العام، قُتل أكثر من ٦٨ طفلاً وجُرح ١٧٦ في منطقة النزاع. ودمرت الهجمات بالمدفعية وقذائف الهاون التي شنتها القوات الأوكرانية رياض الأطفال والمدارس والعيادات والمستشفيات وأجنحة الأمومة ودور الأيتام. ونتيجة الحصار الاقتصادي بحكم الواقع الذي تفرضه كييف على الأراضي غير الخاضعة لسيطرتها، يجري حرمان الأطفال في منطقة النزاع من الغذاء ومياه الشرب والأدوية والمساعدة الطبية. والغرض من المساعدة الإنسانية الواسعة النطاق التي تقدمها روسيا إلى المقيمين في منطقة دونباس هو مساعدة الأطفال أيضاً. ومنذ بداية النزاع، تلقّى ما يزيد على ١٠٠ طفل العلاج الطبي على أيدي خبراء في روسيا. وقبل بضعة أيام فقط، وصلت مجموعة من الأطفال المرضى وذويهم من دونباس إلى موسكو بالطائرة. وكان هناك ١٤ طفلاً في تلك المجموعة. وجميعهم يعانون من مشاكل مختلفة. فقد أصيب بعضهم من جراء القصف وآخرون يعانون من مرض شديد.

ومن الواضح أن الانتهاكات الواسعة النطاق ضد الأطفال تتطلب في مختلف النزاعات المسلحة إيلاء اهتمام خاص لإعادة تأهيلهم – تقديم المساعدة النفسية والطبية والقانونية لهم. وحماية الأطفال هي مسؤولية الحكومات، ومعظم الدول المتضررة من النزاعات المسلحة تعمل على تحسين حالة الأطفال في بلدانها. ولها الحق في أن تتوقع المساعدة في جهودها من منظومة الأمم المتحدة فضلاً عن منظمات المجتمع المدني. ومما يشجعنا أن القرار المتخذ اليوم ٢٢٢٥ (٢٠١٥) يولي اهتماما كبيرا لقضايا المسؤولية الوطنية عن حماية الأطفال وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وعلاوة على ذلك، نرحب بقرار اعتبار اختطاف الأطفال معياراً آخر لإدراج أطراف النزاع المسلح في مرفق التقرير السنوي للأمين العام عن هذا الموضوع.

ونأمل أن يعزز القرار الجديد لمجلس الأمن آلية الإبلاغ والرصد، والأنشطة التي يقودها الفريق العامل المواضيعي بقيادة ماليزيا. ومنذ إنشائه عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، أحرز الفريق العامل إنجازاً كبيراً في تحسين حالة الأطفال في عدد من البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة. ولكفالة أقصى درجات الكفاءة في هذا العمل، من المهم توسيع نطاق التعاون البناء مع الحكومات المعنية، ونحن نؤيد تماما زملاءنا الماليزيين في هذا الصدد.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أودّ أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئكم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة تحت الرئاسة الماليزية لمجلس الأمن، فضلاً عن المبادرة المتعلقة بالقرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) الذي يشمل قضية خطف الأطفال في النزاعات المسلحة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام بان كي – مون وممثلته الخاصة ليلى زروقي والسيدة يوكا براندت، نائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والسيدة إيونيس أبيو، ممثلة منظمة ”تيسير السلام والتنمية“ غير الحكومية.

وبينما نتخذ هذا القرار في شهر حزيران/يونيه، يُختطف مئات الأطفال إن لم يكن الآلاف لاستخدامهم لأغراض مختلفة في النزاعات المسلحة، ولا سيما للقتال رغم أنفهم في صفوف القوات التابعة للأطراف في النزاع، أو لاستخدامهم كورقة مساومة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وترتكب الغالبية العظمى من هذه الأفعال الجماعات المسلحة أو الإرهابية مثل

بوكو حرام وتنظيم داعش. ويشجب ويدين أعضاء مجلس الأمن عمليات الاختطاف والوحشية المفرطة التي يعامل بها الجناة الأطفال المعنيين. وللأسف، ينص تقرير الأمين العام السنوي لعام ٢٠١٤ (S/2015/409)، على أن هناك زيادة غير مسبوقة في العنف ضد الأطفال، وأن عمليات اختطافهم أصبحت السمة المميزة للنزاعات في جميع أنحاء العالم. ويشكل ذلك تحديا كبيرا أمام حمايتهم، إذ نضع في اعتبارنا أن ٢٣٠ مليون من الأطفال حاليا يعيشون في المناطق المتضررة.

ويكتسي القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الذي اتخذناه للتو، أهمية بالغة لأنه ينص على عمليات اختطاف الأطفال بوصفها من الانتهاكات الموجبة لإدراج أطراف النزاع في مرفقات التقرير السنوي الذي قدمه الأمين العام. ويجسد هذا الإدراج إرادة المجتمع الدولي بأسره، وسيشجع دون شك التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، وسيسهم بفعالية في تحقيق الأهداف المتمثلة في حملة ”أطفال لا جنود“. وفي ذلك الصدد، نؤيد التوصية الواردة في تقرير الأمين العام أن تدرج الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال كمعيار لفرض الجزاءات في لجان مجلس الأمن حتى يمكن مكافحة اختطاف الأطفال بشكل أكثر فعالية.

ونعتقد أن الدول يمكنها أيضا استخدام هذه التدابير لتحسين تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالقضاء على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك الاختطاف. ولكن على الدول أيضا، بغية التخفيف من أثر عمليات الاختطاف والوقاية منها، تيسير الاتصال بين هيئات الأمم المتحدة، والجماعات المسلحة من غير الدول. وفي الواقع نتيجة ذلك الحوار مع تلك الجماعات المسلحة تم إدراج المسائل المتعلقة بحماية الأطفال في اتفاقات السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما جعل من الممكن تحرير مئات الأطفال من براثن الجماعات المسلحة في نهاية منتدى بانغي الذي عقد في أيار/مايو. ينطبق هذا على جنوب السودان، حيث تم تحرير ١ ٧٥٧ من الأطفال بالفعل من قبضة فصيل كوبرا، بالرغم من أن هذا الرقم ما زال أقل من ٠٠٠ ٣٣ طفل يتوقع تحريرهم.

بيد أن الإفلات من العقاب عن جرائم العنف ضد الأطفال لا يزال مصدر قلق بالغ في معظم الحالات. في ذلك الصدد، نود أن نشدد على أهمية التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، ونهيب بالدول الأعضاء مساءلة مرتكبي أعمال العنف.

ما زالت تتعرض المدارس والجامعات والمستشفيات لهجمات عنيفة ولاحتلالها لأغراض عسكرية. ونكرر دعوتنا للأطراف في النزاعات المسلحة احترام الطابع الحيوي والمدني لتلك المؤسسات. كما نعتقد أن التدابير المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاعات المسلحة، التي أقرت من خلال إعلان المدارس الآمنة، الذي اعتمد في أوسلو في ٢٩ أيار/مايو، ستكفل بفعالية حماية تلك المؤسسات.

كما يجب ألا نتغاضى عن عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها، الأمر الذي يقوض الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ويؤثر تأثيرا سلبيا على الأطفال في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة.

ونعتقد أن انسحاب الأطفال من قوات أطراف النزاع أمر أساسي لإعادة إدماجهم، ولكن نظراً لعدم توافر الموارد المالية وآفاق المستقبل، قد يتعرضون في كثير من الأحيان لإعادة التجنيد مرة أخرى. ونشجع الدول والشركاء الماليين على مواصلة تكثيف جهودهم لتعزيز تدابير إعادة الإدماج التي اتخذت بالفعل للحيلولة دون إعادة تجنيد الأطفال مرة أخرى. ويجب وضع استراتيجية شاملة لحماية الأطفال ومرافق المدارس بشكل عاجل اليوم أكثر من أي وقت مضى، ولا

يمكن القيام بذلك دون معالجة أسباب العنف والقضاء على الإرهاب.

ونرحب بالتقدم المحرز في حملة ”أطفال لا جنود،“ عام ٢٠١٤، والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، من خلال الأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة ليلى زروقي. ونشجعهما على مواصلة عملهما لتحقيق أهداف الحملة بحلول عام ٢٠١٦. ونؤكد مجددا دعمنا للقيادة في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والإسهام في الجهود الرامية إلى حماية الأطفال، ونحث هذه المنظمات على تكثيف جهودها في ذلك المجال.

لقد حافظت تشاد على شراكتها مع الأمم المتحدة، وهي بصدد إقامة تعاون مستمر على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، لا سيما مع الدول المجاورة. لقد اضطلعنا عام ٢٠١٥ بعمليات تسريح وإعادة إدماج الأطفال الذين قد أرغموا على الانضمام إلى المقاتلين سيليكا السابقين في جمهورية أفريقيا الوسطى وعبروا الحدود إلى تشاد. كما أعدنا في نيسان/أبريل ما يقرب من ٣٠ طفلا إلى بلداهم أنقذهم الجيش الوطني التشادي من براثن بوكو حرام. وقد عهد بأطفال تشاد الذين عانوا من نفس الحالة إلى وزارة العمل الاجتماعي لإعادة إدماجهم، بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ونود أن نؤكد مجددا تقديرنا للدعم القيم الذي قدمته المنظمة.

وختاما، إن إدراج أطراف التراع في تقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والتراع المسلح أداة هامة لمكافحة انتهاكات حقوق الطفل ويمكن أن تثني العديد من الأطراف التي قد ترتكب تلك الانتهاكات. ولكن إذا حقق هذا التدبير الأثر المرجو، يجب أن يطبق دون تمييز على جميع الذين يرتكبون هذه الانتهاكات اليوم. وكلنا أمل في أن يجسد تقرير الأمين العام المقبل عن الأطفال والتراع المسلح ذلك القلق.

السيد حمود (الأردن): أود في البداية أن أرحب بكم في مجلس الأمن، وأن أتوجه لكم بالشكر الجزيل على إتاحة هذه الفرصة لنا لمناقشة هذا الموضوع الهام بشأن حماية الأطفال أثناء التراعات المسلحة. كما أود أن أشكر كل من الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون؛ وممثلة الأمين العام المعنية بالأطفال والنـزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي؛ ونائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة يوكا براندت؛ وممثلة منظمة ”تيسير السلام والتنمية"، السيدة أبيو على إحاطاهم الإعلامية.

يشهد العالم زيادة غير مسبوقة في الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال أثناء التراعات المسلحة، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. ومن أبرز تلك الانتهاكات اللاإنسانية هي جريمة اختطاف الأطفال. حيث بلغ عدد الأطفال الذين تم اختطافهم أثناء التراعات المسلحة ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٥ طفل منذ عام ٢٠٠٢، ٩٥٪ منهم تم اختطافهم من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول بطرق منظمة وممنهجة إما لتجنيدهم أو لإرهاهم أو ابتزازهم.

لعل التقصير في توفير الحماية اللازمة على كافة المستويات للمدنيين، وتحديدا الأطفال أثناء التراعات المسلحة، وعدم مواجهة قمديد المجموعات المسلحة ومظاهر التراعات منذ نشوئها، وكذلك عدم وضع الضوابط القانونية الأزمة. هي أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تنامي ظاهرة الاعتداء على الأطفال أثناء التراعات وخطفهم من قبل الجماعات المسلحة والأكثر من ذلك إدماجهم في الأعمال الإجرامية والإرهابية.

ولا بد من العمل وبذل جهود جدية للحد من هذه الظاهرة ومنع حدوثها وتناميها التي أصبحت تمارس كما ذكرت بشكل ممنهج في العديد من التراعات المسلحة. وهو الأمر الذي يتطلب التحرك أولا على المستوى الوطني، كون حماية المدنيين وخاصة الأطفال هي في المقام الأول من مسؤولية

الدولة في حد ذاتها. وثانيا على المستوى الإقليمي، والذي يستدعي التعاون بين الدول، ورسم استراتيجيات مشتركة لمجابهة الجماعات المسلحة والعابرة للحدود بما يتضمن إضعافها والحد من انتشارها. وثالثا على المستوى الدولي، من خلال مجلس الأمن والكيانات القانونية الدولية والتي بدورها تتناول مسألة خطف الأطفال في النزاعات المسلحة بإطارها الأوسع.

وسأُلقي الضوء على عدد من الخطوات التي باعتقادنا أنه لا يمكن حلُّ هذه الظاهرة أو الحدُّ منها دون تطبيقها والاستمرار في تحسينها على المديين المتوسط والبعيد.

فعلى المستوى الوطني، إنَّ زيادة الوعي العام الوطني حول كيفية حماية الأطفال أثناء النزاعات، من خلال الوسائل التعليمية وشبكات التواصل الاجتماعي، التي قد يكون لها دور كبير في تثقيف مختلف الفئات الاجتماعية، وكذلك في التغلُّب على الدعاية الإعلامية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية مثل داعش وبوكو حرام، لجذب فئات الشباب والأطفال إلى معتقداتها المشوَّهة، حيث أنَّ الإعلام يُعتبَر سلاحاً لا يقلُّ خطورة عن الأسلحة اليدوية التي تستخدمها هذه الجماعات لترهيب وقتل المدنيين. كما أنَّ من واجب الدولة القيام بالإصلاحات التشريعية والقضائية والقانونية اللازمة، بما يشمل وضع القوانين الضرورية وإنفاذها وتحسينها، لتجريم الاعتداءات على الأطفال بجميع أشكالها، وتطوير السياسات المتَّبعة للتعامل مع الانتهاكات التي تُرتكَب ضدهم، وتفعيل طرق الاستجابة لها، كتقديم الخدمات الطبية والنفسية، وإعداد البرامج التي تهدف إلى إعادة تأهيل المتضررين من هذه الانتهاكات، وإعادة إدماجهم في المجتمع.

تولَّت الرئاسة السيدة أدنين.

وعلى المستوى الإقليمي، نؤكد على أهمية تبادل المعلومات الأمنية والعسكرية بين دول الإقليم، والتنسيق فيما بينها، خاصة وأننا نشهد حالياً ازدياداً في تدفُّق المقاتلين الأجانب عبْر الحدود، حيث أصبح العالم فضاء مفتوحاً لهم، للقيام بأعمالهم الإرهابية. والاتفاقيات وعمليات المصالحة التي تتمُّ في إطار إقليمي، أو بين أطراف إقليمية أو أطراف داخل الدولة الواحدة، قد تكون في بعض الأحيان على حساب عدد من الأمور الهامة، وأبرزها المساءلة وملاحقة مرتكبي الجرائم، أو تجاهل مساءلة فئة معينة دون الأخرى. وهنا، لا بُدَّ من التأكيد على أهمية شمولية العمليات السياسية، للتعامل مع جميع التهديدات والجوانب ذات الصلة بالأوضاع الأمنية، وأن تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن بمراقبة هذه الاتفاقيات، بحيث لا تتمُّ على حساب معاقبة مرتكِبي الجرائم ضد المدنيين، والأطفال بشكل خاص، وضمان عدم حصول مرتكبي هذه الجرائم على الحصانة.

وعلى المستوى الدولي، على المجتمع الدولي العمل على اتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على الظاهرة من خلال التعاون مع الدول، وتقديم المساعدات الفنية والمادية واللوجستية اللازمة لها، وخاصة الدول الهشَّة التي تفتقر إلى قدرات الحماية والردع. ومن أهمّ هذه الأدوات لردع مرتكبي هذه الجرائم، مساءلتهم وضمان عدم إفلاتهم من العقاب، وخاصة أنَّ هذه الجرائم التي تُرتكَب ضد الأطفال، من عنف جنسي وخطف، تُعتبَر جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُعاقب عليها القانون الدولي ويُحرِّمها. ولا بدّ من شمول الجرائم والانتهاكات ضد الأطفال، بما فيها عمليات الخطف، في ولايات اللجان المعنية بالعقوبات، وذلك بإدراج مرتكبي هذه الجرائم على قوائم العقوبات وفي مُرفق تقرير الأمين العام بشأن الأطفال في حالات النزاع المسلح، والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية بشكل عام. هذا بالإضافة إلى العمل على توثيق الجرائم والانتهاكات التي ترتكب، بالتعاون مع الحكومات الوطنية، وتشكيل لجان للتحقيق وتقصِّي الحقائق في الجرائم المرتكَبة ضد الأطفال منذ بدء أيّ نزاع مسلح.

ولضمان التطبيق الأمثل لهذه الإجراءات، من المهم تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة. ومن المجدي توفير الحماية للأطفال، وهم الفئة الأضعف في المجتمع، وذلك بربطها بمهام حفظ السلام، من خلال زيادة أعداد الخبراء المختصين، ورفدهم بالموارد والمهارات اللازمة لتعزيز قدراتهم ومهاراتهم في مجال حماية الأطفال.

وبالنظر إلى تقرير الأمين العام (S/2015/409)، الذي رسم صورة قاتمة جداً حول الانتهاكات المرتكَبة ضد الأطفال أثناء النزاعات حول العالم، نجد أنَّ هناك الكثير من العمل الواجب تنفيذه لتوفير الحماية والدعم اللازمَين لهم. وأودُّ أن أشير هنا إلى أنه على الرغم من أنَّ تقرير الأمين العام قد ذكر الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل ضد الأطفال الفلسطينيين في عدوانها الأخير على غزة، فإننا نستغرب عدم إدراج هذه الانتهاكات الإسرائيلية على القائمة المرفقة بتقريره، على الرغم من تطرُّق التقرير للعديد من الدول والكيانات الأخرى. وهذا ما يخالف مبادئ الميثاق، وأن تكون الحماية القانونية على مستوى واحد للجميع أياً كانوا. وهنا، لا بُدَّ من التأكيد أيضاً على ضرورة توخِّي الموضوعية والشفافية في إدراج الدول والكيانات التي ترتكب جرائم ضد الأطفال، بحيث تكون هناك آلية واضحة ومبنية على معايير تضمن حماية الأطفال في جميع أرجاء العالم، والمساءلة القانونية لكل من يرتكب مثل تلك الجرائم دون استثناء.

يبذل الأردن أقصى جهوده لمنح اللاجئين من الأطفال السوريين فرصة ثانية لمستقبل أفضل، وتوفير أعلى مستويات الحماية والخدمات لهم، بعد ما عانوه في سورية نتيجة انتهاك حقوقهم من قِبَل النظام والمجموعات الإرهابية المسلحة. فقد أقام الأردن، عبْر التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية، مركز رعاية خاصة باللاجئين، وآخر لتعزيز البيئة التعليمية والوقائية للأطفال، بالإضافة إلى تمكين الأطفال من الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي بالتعاون مع اليونيسف، وقد فتح الأردن مدارسه لتعليم الأطفال اللاجئين من سورية في المدارس الحكومية والخاصة، حيث أنَّ التعليم هو أفضل ما يمكن منحه للأطفال من أجل بناء مستقبل أفضل لهم.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد أنَّ الأردن يدعم برامج حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، والجهود التي تبذلها السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. كما نشجع جميع الأطراف المشاركة في النزاعات المشار إليها في التقرير على توقيع وتنفيذ خطط عمل لمعالجة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أودّ أن أشكر ماليزيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر أيضاً مقدِّمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم.

تؤيد ليتوانيا البيان المقرر إلقاؤه بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يبقى للنزاعات المسلحة تأثير مروِّع على الأطفال، وكما سمعنا اليوم من الأمين العام وممثلته الخاصة، كانت السنة الماضية إحدى أسوأ السنوات في التاريخ الحديث. فالأطفال في مناطق النزاع، الذين يجري تجنيدهم، والمبتلون بسوء التغذية والجوع، والذين يرغمون على رؤية موت آبائهم وإخوتهم، والذين يختطفون ويتحولون إلى مفجرين انتحاريين، والذين يجري بيعهم في أسواق النخاسة كالماشية، محرومون من أهمّ حقوقهم الإنسانية الأساسية.

صحيح، في الأعوام الأخيرة اتخذت بعض الخطوات الإيجابية لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، ونود أن نعرب عن تقديرنا للأعمال المتفانية والحماسية التي اضطلعت

بها الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي تحقيقا لتلك الغاية. وإدماج أحكام حماية الطفل في ولايات حفظ السلام، وإدراج ارتكاب الجرائم ضد الأطفال فيما بين معايير فرض الجزاءات، وحملة ”أطفال، لا جنود“، وتعيين مستشارين لحماية الطفل ووضع خطط عمل وطنية - كانت كل هذه تطورات هامة. بيد أنه لا تزال أعداد لا تحصي من الأطفال في جميع أنحاء الشرق الأوسط وفي أفريقيا وفي وسط أوروبا يعانون من أعمال العنف المتصلة بالتراع.

وفي شرق أوكرانيا سبب العدوان الخارجي وفوضى الخروج على القانون الذي فرضته المليشيات غير القانونية تشريدا جماعيا للسكان، مؤثرا بالدرجة الأولى على كبار السن والأطفال. ويبلغ عدد الأطفال من المشردين أكثر من ١٦١ ٠٠٠، أو حوالي ١٨ في المائة من المشردين داخليا المسجلين، في حين بلغ العدد الإجمالي للأطفال المتضررين من هذا التراع ١,٧ ملايين طفل. ويشكل تقييد الحصول على الخدمات الصحية والتعليم، والحياة من مآو مؤقتة وفي الغرف السفلية للمباني المدمرة واستمرار الصدمة النفسية الواقع اليومي لهؤلاء الأطفال في شرق أوكرانيا. ومؤخرا رصد مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجود جنود أطفال في صفوف المليشيات غير القانونية.

وفي سوريا، حيث الأزمة الإنسانية الأسواء في وقتنا الحالي، هناك ٧,٥ ملايين طفل بحاجة إلى المعونة الإنسانية، منهم ٢,٦ ملايين طفل محرومون من فرص التعليم وما يقرب من مليوني طفل يعيشون بوصفهم لاجئين في البلدان المجاورة. وفي جميع أنحاء اليمن، يوجد ٩,٥ ملايين طفل بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وأغلقت أبوابها ٣ ٦٠٠ مدرسة، أو ٧٦ في المائة من إجمالي عدد المدارس في البلد، من جراء انعدام الأمن، وضاع على ١,٨٣ مليون طفل أكثر من شهرين من مدة الدارسة. ويشاهد المزيد من الصبية الصغار وهم يتولون حراسة نقاط التفتيش ويشتركون مع الجماعات المسلحة.

وليست تلك سوى بضع حالات حيث تلحق التراعات خسائر فادحة بحياة الأطفال. ولكن قائمة تلك الحالات طويلة بشكل مدمر. وإذا عدنا بالذاكرة إلى البيان الذي أدلى به بالأمس المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن الفظائع التي ترتكب في ولاية الوحدة، بجنوب السودان - حيث أخصي الصبيان وتركوا ليترفوا، واغتصبت فتيات لا تتجاوز أعمارهن الثامنة وقتلن، وأجبر حوالي ١٣ ٠٠٠ طفل على الاشتراك في نزاع ليس من صنعهم - فإن البيان يذكرنا مرة أخرى بأكثر أعماق اللاإنسانية ظلاما التي يمكن نصل إليها نحن البشر.

وتستخدم الجماعات المسلحة والإرهابيون بشكل متزايد عمليات الاختطاف أسلوبا للحرب، ولفرض حكمهم الدموي ولاستهداف مجموعات عرقية ودينية معينة. ومن ضمن الفظائع والجرائم المعروفة جيدا التي ارتكبت مؤخرا اختطاف فتيات شيبوك على أيدي جماعة بوكو حرام في نيجيريا واختطاف الصبيان الكرد والأطفال الأيزيديين على أيدي داعش. والمعروف أن جماعة جيش الرب للمقاومة، التي ناقشها المجلس الأسبوع الماضي، اختطفت لمدة عقدين من الزمان حوالي ٣٠ ٠٠٠ طفل، صبيانا وفتيات، وبعضهم كان عمره لا يزيد عن ستة أعوام. ويجبر الأطفال المختطفون على ارتكاب الاغتصاب وأعمال التعذيب ويجبرون على الاشتراك في القتال العادي لممارسة القتل، مما يخفي في أغلب الأحيان ملامح الحدود الفاصلة بين الضحية والجاني. وتفيد تقارير عديدة بأن تنظيم داعش، المعروف بوحشيته السافرة والاستثنائية، حول الفتيات المختطفات، وبعضهن لا يتجاوزن سن ١٠ أعوام، إلى رقيق جنس يباع مرات متوالية، تصل في حالة بعضهن إلى ٢٠ مرة.

ومن الصعوبة بمكان أيجاد العبارات المناسبة لوصف الصدمة النفسية التي تسببها تلك الحالات وآثارها على عقول الأطفال. وبمرور الوقت، تحول بعض هؤلاء الأطفال من ضحايا إلى جعل غيرهم ضحايا، كما هو حال دومينيك أونغوين، الذي اختطف وهو في سن ١٤ عاما في طريقه إلى المدرسة ولاحقا أصبح قائدا سيئ السمعة في جيش الرب للمقاومة. ويواجه المختطفون السابقون تحديات هائلة في إعادة الإدماج في الحياة العادية. فهم في أغلب الأحيان منبوذون ومرفوضون من أسرهم ومجتمعاتهم المحلية ذاتها، لا سيما الفتيات المجندات السابقات وضحايا الاغتصاب المتكرر.

ويحكي مقال صدر مؤخرا للمصور الصحفي مارك إليسون قصة مؤثرة لعدة فتيات مجندات سابقات في جيش الرب للمقاومة، بمن فيهن واحدة اسمها ماري، كانت قد اختطفت قبل أن تبلغ ١٠ أعوام من العمر وأجبرت على أن تصبح ''زوجة'' من زوجات التمرد وهي في سن ١٢ سنة. وبعد أن لم تعد جندية، رفضها مجتمعها المحلي بالذات. وقالت والدة تلك الفتاة ''إذا عادت لتعيش هنا، يقول الناس إنهم سيحرقونها حية في كوخها''.

ولا شك أنها قصة عادية للعديد من المختطفين السابقين والجنود الأطفال، الذين يعانون من النبذ والاستبعاد بسبب ماضيهم. بل إن بعضهم يتمنى لو كان في الوقت الحالي يحمل البندقية بوصفه جنديا طفلا، مفتقدا الإحساس الزائف الذي يمنحه ذلك للسيطرة على حياة الآخرين. وحاليا بدأت تظهر تلك الإشارات المقلقة من جمهورية أفريقيا الوسطى حيث قد يدفع انعدام خيارات وفرص إعادة الإدماج في الحياة المدنية بعض الأطفال الجنود السابقين المسرحين إلى العودة إلى أحضان الجماعات المسلحة.

وفي حين يكتسي تسريح الأطفال أهمية قصوى، فإنه لا يقل أهمية من معرفة أنه يجب أن يرافق التسريح وضع برامج شاملة وابتكارية تهدف إلى معالجة الضرر العميق الذي ألحق بالأطفال، بالاقتران مع تدابير إعادة الإدماج والتدريب وتوفير فرص كسب الرزق وتقديم المساعدة النفسية – الاجتماعية والتعليم المجتمعي. ويكتسي أهمية بالغة دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وقادة المجتمعات المحلية، بما في ذلك دورهم في التصدي للوصم الذي يعاني منه هؤلاء الأطفال.

ويجب أن نتذكر أن نعامل الأطفال باعتبارهم ضحايا أولا، وليس بوصفهم جناة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة تشاد بالتوقيع على اتفاق البروتوكول مع الأمم المتحدة المتعلق بتسليم الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة إلى الأطراف الفاعلة العاملة في مجال حماية الأطفال. وبوسع تلك البرتوكولات أن تكون أداة قيمة لإعادة تأهيل الأطفال.

وكما ورد في التقرير الأخير للأمين العام (S/2015/409)، لا تزال المساءلة عن أعمال العنف المرتكب بحق الأطفال شيئا نادرا للغاية، حتى في البلدان التي تجرِّم تجنيد الأطفال. وتسير حماية الأطفال من الجرائم الخطيرة ومن ارتكاب تلك الجرائم جنبا إلى جنب مع التصدي للإفلات من العقاب وكفالة إخضاع الجناة للمساءلة. ونرحب بنقل دومينيك أونغوين إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. بيد أنه، كما قال بعض الزملاء في وقت سابق اليوم، يلزم القيام بالمزيد من العمل لمكافحة الإفلات من العقاب. ومع أن الجناة كثيرون، فإن القضايا والأحكام الصادرة بحقهم لا تزال قليلة ومتباعدة للغاية. ولا يزال يتعين الإحساس بآثار الوقاية والردع التي تحدثها تلك الأحكام على الجناة المحتملين. وفيما لا تزال بعض القضايا معلقة، فإننا نتطلع إلى استمرار أعمال المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق هذه الغاية، ولكننا نتطلع أيضا إلى بذل المزيد من الجهود الوطنية سعيا لتحقيق المساءلة.

إن تجنيد الأطفال وأعمال القتل والتشويه والهجمات على المدارس مسائل مدرجة في قائمة الجزاءات باعتبارها عوامل حث على فرض الجزاءات. وفي ذلك السياق، نرحب اليوم باتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الذي يلفت الانتباه إلى عمليات الاختطاف، بوصفها سمة سائدة بشكل يثير الانزعاج للنزاع المسلح الحديث، ويدرج عمليات الاختطاف بوصفها عاملا إضافيا للحث على الإدراج في قائمة الجزاءات.

وفي الختام، فإن لدينا مجموعة واسعة من الأدوات للتصدي للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق الأطفال المتصلة بحالات النزاع. ويجب أن نسد الفجوة بين التشريعات القائمة وتطبيقها، من أجل أن نضع حدا لأعمال العنف المرتكبة ضد الأطفال وأن نعيد أليهم أكبر هدية يمكن أن يحصلوا عليها وهي: طفولة مأمونة وآمنة والحق في أن يكونوا – كما هم – أطفالا.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن جمهورية فنزويلا البوليفارية، أود أن أشكر وزير خارجية ماليزيا، داتو سري أنيفاه أمان، على وجوده وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وهو موضوع يوليه بلدي أهمية كبيرة بسبب آثاره على السكان الضعفاء وأشدهم عرضة للخطر. كما نود أن نشكر الأمين العام بان كي – مون، وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي، ونائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، السيدة يوكا براندت، على إحاطاتهم الإعلامية. كما نود أن نشكر السيدة إيونيس آبيو على شهادتها ومشاركتها اليوم.

وتؤكد فنزويلا مجددا على رفضها الصارم للاعتداءات والانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان المرتكبة بحق الصبيان والفتيات في حالات النزاع المسلح، وهي تناشد جميع الأطراف الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الواجب التطبيق. ويشير تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409) الذي نناقشه اليوم إلى أن عام ٢٠١٤ شهد صعوبات غير مسبوقة في حماية عشرات الآلاف من الأطفال الذين يعشون في حالات النزاع. وذلك أمر يدعو إلى الإحباط لأنه يؤدي إلى تقويض مستقبل الأطفال الذين يعانون اليوم من فظائع الحرب ويحكم عليهم بأن ينشأوا على ثقافة الكراهية والعنف. ويجب أن يلفت ذلك انتباه المجتمع الدولي إلى منح الأولوية لحالة الأطفال وإلى التصدي الحاسم للانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال.

وفي حالات عديد يؤدي الضعف الاجتماعي – الاقتصادي والاعتداءات والتعصب العرقي والديني والتمييز والاستبعاد والعنف، التي يواجهها الأطفال باعتبارها نتيجة للحرب، إلى تسهيل اشتراك الأطفال في الأعمال العدائية وإلى تفاقم التداعيات الضارة التي يمكن أن يحدثها عليهم النزاع المسلح. وينبغي أن يعمل تقرير الأمين العام والحالة البغيضة والمأساوية للأطفال في حالات النزاع المسلح على حشد جميع القوى الأخلاقية للمجتمع الدولي بغية وقف التصعيد العسكري للنزاعات وحماية الفتيات والصبيان بجميع الموارد المتاحة، وهم الأطفال الذين يتعرضون للصدمة يوميا ويختطفون وتساء معاملتهم ويقتلون.

يؤكد تقرير الأمين العام أن غالبية انتهاكات حقوق الأطفال ترتكبها جهات من غير الدول وأن أعمال العنف التي يرتكبها متطرفون قد تزايدت وبلغت مستويات غير مسبوقة. ونكرر بأنه على المجلس اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الالتزام الحقيقي بوقف تشجيع الجماعات المسلحة وغيرها من الجهات من غير الدول، التي تهدف إلى زعزعة استقرار الحكومات واستمرار دوامة العنف، بقدرات مالية أو عسكرية.

وفيما يتعلق بالإشارات إلى سورية والعراق واليمن الواردة في التقرير، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء حالة الأطفال

في تلك الصراعات. ونحن نتساءل كم طفلا آخر يجب أن يفقدوا حياتهم ويصبحوا شهداء للإرهاب والتطرف العنيف قبل أن تفهم الجهات الفاعلة ذات التأثير على أطراف النزاع الحاجة الملحة للعمل بشكل حاسم لإيجاد حل سياسي لهذه المأساة، وهو حل ينبغي أن يشمل جميع الأطراف.

ويذكر تقرير الأمين العام أن ٥٥٧ طفلا فلسطينيا قتلوا في عام ٢٠١٤، وهو ثالث أعلى رقم في العالم خلال ذلك العام، وأن ما لا يقل عن ٤٢٤٩ طفلا من الجنسين أصيبوا بجروح. كما تضررت ٥٤٣ مدرسة على الأقل أو دُمرت في دولة فلسطين في عام ٢٠١٤، وهو أعلى رقم يُسجل في جميع حالات النزاع المسلح خلال تلك السنة الميلادية. ولذلك، يمكننا أن نرى أن السلطة القائمة بالاحتلال في فلسطين قد انتهكت مرارا وتكرارا ثلاثة على الأقل من المعايير الستة المستخدمة لتحديد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. ومع ذلك، نلاحظ بقلق عدم إدراج القوات العسكرية المسؤولة عن تلك الأعمال في مرفقات تقرير الأمين العام لهذا العام. ونحن نتساءل عن النطاق الذي يتعين أن تصل إليه الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال في فلسطين ضد المدنيين، وخاصة الأطفال، لكي ننظر في إدراج مرتكبي تلك الانتهاكات في مرفقات التقرير.

إننا نؤكد أن عدم التصرف وفقا لقرارات المجلس بشأن هذه المسألة من خلال الاستخدام الانتقائي لمعايير إدراج الأطراف في مرفقات تقرير الأمين العام، يلحق الضرر بروح ومقصد تلك القرارات. ويضعف ذلك الآلية التي يتعين على الأمم المتحدة والدول الأعضاء استخدامها في هذا الصدد ويشكك في شفافيتها وموضوعيتها. ونحن نؤيد المساءلة عن الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، كما يوصي التقرير. وينبغي عدم استثناء أحد. والدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع حد للإفلات من العقاب ومحاكمة مرتكبي الجرائم البشعة ضد الأطفال ومعاقبتهم.

ونهنئ ماليزيا على أخذها زمام المبادرة لتقديم القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الذي اتُخذ بالإجماع اليوم، وشارك بلدنا في تقديمه بحزم. إن إدراج الخطف ضمن معايير الإدراج في مرفقات تقارير الأمين العام ظل مسألة عالقة. ونرحب بتوافق الآراء الذي تحقق اليوم بين أعضاء مجلس الأمن، ونأمل أن يتم تنفيذ القرار على نحو فعال.

تدين فنزويلا اختطاف الفتيان والفتيات في النزاعات المسلحة كتلك التي يدور رحاها حاليا في أفريقيا والشرق الأوسط. ونعتقد أنه ينبغي إدراج عمليات الخطف هذه في فئة الجرائم التي تنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية. وفي الوقت نفسه، فإننا نرفض وندين القصف العشوائي للمناطق ذات الكثافة السكانية العالية واستخدام الأسلحة المحظورة بموجب القانون الدولي.

ونحث جميع أطراف النزاع على الامتناع عن استخدام المدارس لأغراض وأهداف عسكرية. فاستخدام هذه المرافق لأغراض عسكرية يقوض حقوق الإنسان للأطفال، من حيث حقهم في التعليم ويشكل عملا من أعمال التعصب والهمجية.

أخيرا، في منطقتنا، نود تسليط الضوء على تعزيز التقدم الذي أحرزته كولومبيا، في إطار عملية السلام الجارية، فيما يتعلق بحماية وإعادة إدماج الأطفال المتضررين من النزاع الطويل في هذا البلد الشقيق.

وفي الختام، نود أن نشير إلى أن فنزويلا ستواصل تقديم دعمها الثابت للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لحماية ومساعدة الفئات الأكثر ضعفا في مناطق الصراع، وخاصة الفتيات والفتيان والنساء، من أجل ضمان

إعادة تأهيلهم، بما في ذلك تأهيلهم البدني والنفسي وإعادة إدماجهم في المجتمع.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر وزير الخارجية أمان على ترؤسه لهذه الجلسة وعلى رئاسة ماليزيا لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام زروقي ونائبة المدير التنفيذي لليونيسف براندت على إحاطاتهم الإعلامية وعملهم المهم في هذه القضية، كما أشكر، على وجه الخصوص، ضيفتنا إيونيس أبيو على العبارات القوية التي جاءت على لسانها اليوم وعلى العمل الهائل الذي تقوم به هي ومنظمة تيسير السلام والتنمية لمساعدة النساء والأطفال على التعافي من آثار التراع السلاح.

اسمحوا لي أولا أن أقول إننا نتشاطر غضب الممثلة الخاصة زروقي إزاء التقارير الأخيرة التي تفيد باستهداف الأطفال بصورة غير مشروعة وقتلهم والاعتداء الجنسي عليهم في ولاية الوحدة بجنوب السودان، وذلك على ما يبدو على يد القوات الحكومية أو ميليشيات مدعومة من الحكومة. ووفقا لليونيسف، لقي ما لا يقل عن ١٢٩ طفلا من ولاية الوحدة مصرعهم خلال ثلاثة أسابيع فقط في الشهر الماضي. وقال ناجون إنه جرى إخصاء الفتيان وتركهم يترفون حتى الموت، واغتصاب الفتيات وربط الأطفال بعضهم ببعض بعد ذبحهم. ويجب ألا تمر تلك الجرائم البشعة من دون عقاب، وعلينا جميعا أن نوضح للجناة أن أفعالهم التي ارتكبوها ضد مواطنيهم ستكلفهم غاليا. وستعمل الولايات المتحدة مع باقي الدول الأعضاء في المجلس ومن خلال محافل أخرى لتلبية النداء إلى العمل للتصدي لتلك الجرائم الوحشية من أجل حماية أطفال جنوب السودان وضمان مساءلة مقترفي تلك الأفعال.

ينبغي أن يشكل التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح مصدرا قيما وموثوقا به لتعزيز مساءلة أخطر المعتدين على الأطفال في العالم. فقد شهدنا خلال هذا العام وحده إعدام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لأطفال ورجمهم علنا. ورأينا التلاعب بعقول الأطفال ودفعهم إلى تفجير أنفسهم خدمة لإرهابيي تنظيم بوكو حرام، واستمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم في جنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان بشكل غير قانوني.

وينبغي أن يسهم التقرير السنوي للأمين العام في قضيتنا المشتركة لحماية الأطفال، وذلك باستخدام معايير يتم تطبيقها بشكل موحد عند توثيق أفعال جميع الأطراف في التراع، لكي يُنظر إليه على أنه تقرير موضوعي وذو مصداقية وغير سياسي. ولكن إذا ما تم تسييس ذلك التقرير، أي إذا أصبح أقرب إلى الأداة السياسية التي تخدم مآرب سياسية بدلا من أن تقرر الحقائق بوضوح استنادا إلى معايير موضوعية، فإنه سيتضرر بشدة.

فلنكن واضحين. إن فكرة إدراج حكومة إسرائيل في نفس الصفحة التي تضم داعش أو بوكو حرام أو سورية، كما اقترح البعض خلال هذه المناقشة، فكرة خاطئة جوهريا ومن الناحية الواقعية. فالمقارنات بين أعداد الضحايا التي سمعناها من البعض اليوم مضللة تماما. وقد أشارت العديد من وكالات الأمم المتحدة وتقرير هذا العام عن الأطفال والتراع المسلح (S/2015/409) صراحة إلى أن أعداد الضحايا في سورية لا يمكن التحقق منها، ومن شبه المؤكد أن هناك قصورا في الإبلاغ عنها. ومقارنة هذه الأرقام التي لا يجري الإبلاغ عنها بالكامل بحالات وفاة موثقة أمر لا يلبي أي معيار من معايير المصداقية، ويبدو كمحاولة مفضوحة للتشهير أكثر منها للتنوير.

إننا نرحب باتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) وإضافة عمليات الخطف كسبب للإدراج في مرفق الأمين العام.

والاختطاف الجماعي، وخاصة للشابات والأطفال، في سبيله إلى أن يصبح جزءاً من الدليل الإرشادي للمتطرفين لترويع المجتمعات، والولايات المتحدة تعزز تماماً الاهتمام الذي سيلقاه ذلك النمط من الانتهاكات. واليوم، أريد أن أسلط الضوء على أفضل ما يمكننا عمله لمساعدة الأطفال الذين يسقطون ضحايا التراع المسلح.

أولا، من الواضح أن من مسؤولية الدول والجماعات المسلحة الكف عن أخذ الأطفال من منازلهم للانخراط في الأعمال العدائية. وقد أحرزنا بعض التقدم في أماكن مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث وافقت الجماعات المسلحة مؤخراً على وقف تجنيد الأطفال والتزمت بإطلاق سراح عدد يتراوح من ٦ ٠٠٠ إلى ١٠ ٠٠٠ جندي طفل في صفوفها حالياً. إلا أن الوعد بإطلاق سراح الأطفال ليس إلا بداية – وفي واقع الأمر، فإن إطلاق سراح أولئك الأطفال من القوات المسلحة والجماعات المسلحة هو في حد ذاته أيضاً مجرد بداية. وعملية إعادة إدماجهم – بشكل مجدٍ ورحيم وفي إطار من الاحترام – أمر بالغ الأهمية وكثيراً ما يُغفل. إنه مسار طويل إلى التعافي، وينبغي أن يتسع نطاق اهتمامنا الجماعي إلى مستوى التحدي.

وبعد أن قام متشددو بوكو حرام بمهاجمة وإحراق قرية تنتمي إليها فتاة تبلغ من العمر ١٦ عاماً في نيجيريا في العام الماضي، جعلوها تشهد قيام مختطفيها بقتل جيرانها بوحشية، وأوسعوها ضرباً عندما حاولت الفرار. وعندما تمكنت في النهاية من الفرار في حزيران/يونيه، ووجهت بالاستنكار والارتياب من قبل جيرانها الذين نجوا من المذبحة. لقد وصموها بالعار مع غيرها من الفتيات الهاربات من بوكو حرام، وسخروا منهن ووصفوهن بـ "زوجات بوكو حرام"، وتركوا الفتيات الهاربات يعانين من العزلة والوحدة. وما زالت تلك الفتاة الشابة، وهي حامل في طفل من مختطفها، تواصل النضال – شأنها شأن العديد من الأطفال المحررين – نتيجة الصدمة النفسية والجسدية.

وعلى رأس كل ذلك، وبالنسبة لأولئك الذين تمكنوا من الفرار أو أُفرج عنهم أو جرى إنقاذهم، فاتت كثير منهم فرصة التعليم وغيرها من الفرص التي ربما كانت متاحة. ومع المعاناة البدنية والنفسية والافتقار إلى فرصة، يعيش أولئك الأطفال حياة الألم، ويجدون أنفسهم في مأزق رهيب. لذلك، فإن المبادرات – مثل تلك التي أطلقتها الولايات المتحدة في آذار/مارس الماضي، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص تهيئ مجالاً لتقديم الدعم، نشرت العيادات المتنقلة والموظفين المدربين على التواصل والتوعية في العراق ودعمت النساء والفتيات اليزيديات الهاربات من الأسر – تكتسي أهمية بالغة.

وبطبيعة الحال، فإن السبيل الأمثل لمنح الأطفال المستقبل المشرق الذي نريده لهم هو حمايتهم من الأذى في المقام الأول. ومن هنا كانت أهمية أدوات مثل قانون منع تجنيد الأطفال لعام ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة. ونحث الحكومات الأخرى على اعتماد تشريعات مماثلة للمساعدة في وضع حد للممارسة غير القانونية لتجنيد واستخدام الجنود الأطفال من خلال إخضاع الحكومات التي تنتهك تلك المبادئ الأساسية للمساءلة. وبموجب ذلك القانون الذي صدر في الولايات المتحدة، ستخضع الحكومات الأجنبية التي تقوم بتجنيد الأطفال أو تستخدمهم جنوداً بصورة غير قانونية، أو تدعم الجماعات المسلحة التي تفعل ذلك، لقيود على مساعدات أمنية معينة من الولايات المتحدة وعلى التراخيص التجارية للمعدات العسكرية، على النحو الواجب.

ونحن نقدم القدوة أيضاً عندما نشارك في عمليات عسكرية. فقوات الولايات المتحدة تتلقى التدريب في مجال

الحماية المدنية طيلة حياهتا المهنية؛ وهو أمر يدخل في صميم العقيدة العسكرية. إن حتمية تجنب إيذاء المدنيين، بمن فيهم الأطفال، أصبحت أكثر وضوحاً في التوجيهات التكتيكية الأخيرة من قادتنا لقواهتم، وهي توجيهات تتجاوز ما هو مطلوب بموجب القانون الدولي وغالباً ما تضطر القوات إلى تحمل مخاطر عملياتية إضافية وغيرها للحد من احتمال إيذاء الأطفال. هذا هو الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله، وينبغي للجيوش الأخرى أن تحذو نفس الحذو.

وعندما يُتهم المشاركون في جهود حفظ السلام أو دعمها بالإساءة إلى الأطفال الذين أرسلوا لحمايتهم، يجب عدم التسامح على الإطلاق. فلا مكان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو في أي بعثات إقليمية أو وطنية لأولئك الذين يتصيدون الضعفاء.

وكما يبين تقرير الأمين العام، فإن الكثير من الدول والجماعات المسلحة لم ترق إلى مستوى الحدود الدنيا من التزاماهتا بموجب القانون الدولي. ولذلك اجتمعنا هنا اليوم، ولذلك ندعو كل زملائنا إلى الالتزام مرة أخرى بتوثيق الانتهاكات والاعتداءات بحق الأطفال، ولنأخذ على محمل الجد ضرورة تطبيق معايير صارمة ومنهجية في الرصد والإبلاغ عن كل الأحداث الموجبة للإدراج في المرفق لتقرير الأمين العام – ويشمل الآن عمليات الاختطاف – وألا ندخر وسعاً من أجل مساعدة الأطفال الذين مروا بتلك التجارب المروعة في النزاعات المسلحة على التعافي.

إن الأطفال الذين تضرروا من النزاع المسلح يستحقون أن يعيشوا حياة ذات معنى متحررين من العنف والآثار المؤلمة التي خلفتها تجارهبم. إهنم يستحقون تجربة الحياة خارج نطاق الحرب، ومن مسؤوليتنا أن نضمن لهم ذلك.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): تود أنغولا أن تشكر الرئاسة الماليزية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة ذات أهمية بالغة، أي مصير الأطفال الذين تحيط هبم نزاعات مسلحة والمعاناة التي يكابدوهنا. لقد تعهد المجتمع الدولي بإيجاد حلول لهذه المشكلة البالغة الخطورة. واتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) اليوم خطوة أخرى في هذا الاتجاه. فمن المفترض أن يعيش الأطفال حياهتم كأطفال، يحيط هبم الحب والرعاية، لا أن تسرق طفولتهم بالحرب والاختطاف والاعتداء. نرحب بوزير خارجية ماليزيا رئيساً لهذه المناقشة. ونرحب أيضاً بالملاحظات التي أدلى هبا الأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي. كما نشكر نائب المدير التنفيذي لليونيسيف، السيدة يوكا براندت، ومدير التيسير من أجل السلام والتنمية، السيدة يونيس أبيو. وقد تأثرنا للغاية بشهادة السيدة أبيو بشأن الأفعال الدنيئة لجيش الرب للمقاومة وعواقبها.

إننا نواجه تحديات هائلة في حماية ملايين الأطفال في البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة، بما في ذلك، وأكتفي بذكر الأكثر شهرة، جمهورية أفريقيا الوسطى والعراق وسوريا وجنوب السودان واليمن وليبيا وميانمار ونيجيريا وفلسطين وغزة وأفغانستان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتعرض الأطفال لأفظع الانتهاكات لحقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحرمان من أبسط حق – الحق في الحياة. وارتفع العنف الشديد إلى مستويات غير مسبوقة. وكثيراً ما يستهدف الأطفال، مما يثير الغضب في شتى أنحاء العالم. والتقرير الأخير للأمين العام (S/2015/409) يقدم سرداً مأساوياً لذلك الواقع على مستوى العالم.

إن منع نشوب النزاعات لا يزال أفضل سبيل لحماية الأطفال، ولكن المجتمع الدولي لا يزال يفتقر إلى الأدوات المناسبة لاتخاذ إجراءات وقائية فعالة، للأسف. وفي الوقت نفسه، فإن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة تتحقق على

خير وجه من خلال استراتيجية شاملة للحماية والاستجابة الإنسانية.

والاتجاه المتزايد في عمليات الاختطاف الجماعي للأطفال مسألة تثير بالغ القلق. فالاختطاف مقدمة لأشكال أخرى من الانتهاكات لحقوق الطفل. ويُستخدم الأطفال المختطفين كَرُسُل وحمالين وجواسيس ودروع بشرية وانتحاريين. وهم يحتجزون كرقيق جنسي للحصول على فدية، أو للانتقام وتلقين الجماعات المتطرفة لهم لارتكاب الجرائم البشعة.

أن استحداث وسائل لمنع اختطاف الأطفال على يد الجماعات المسلحة سيكون أنجع استراتيجية لخفض عدد المقاتلين الأطفال تحت نير الإرهابيين. ومع ذلك، فإن النجاح في منع تلك الاتجاهات كان مخيباً للآمال. ففي العراق وسوريا، اختطف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أكثر من ١٠٠٠ من الفتيات والفتيان. وفي نيجيريا، اختطفت بوكو حرام المئات من النساء والفتيات في هجمات كبيرة في شيبوك وعبر شمال شرق البلاد. أما حالة جيش الرب للمقاومة فهي الأعتى والأبغض. إذ يبدو العنف والكراهية ضد الأطفال هو الدافع الوحيد لتصرفات جيش الرب. ونحن ندين بأشد العبارات عمليات الاختطاف الجماعي للأطفال من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، وندعو الدول الأعضاء المتضررة والمجتمع الدولي بأسره إلى بذل كل جهد ممكن لتقفي الجناة ومساءلتهم عن تلك الجرائم المروعة. ونحث على الإفراج الفوري عن جميع الأطفال المختطفين وتوفير الدعم الكافي للسماح لهم بإعادة بناء حياقم المحطمة وتحقيق قدراقم. وينبغي للدول المعنية والجهات الفاعلة في المجتمع الدولي وضع التدابير المناسبة لتأهيل أولئك الأطفال وإعادة إدماجهم باعتبارها مسألة ذات أولوية.

ونرحب بتوسيع نطاق معايير الإدراج كما ورد في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) لتشمل الاختطاف بوصفه سببا إضافيا للإدراج في مرفقات تقارير الأمين العام وآلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والتراعات المسلحة. ومن شأن ذلك أن يكفل تحديد المسؤولين عن الاختطاف ومساءلتهم، دون استخدام معايير مزدوجة، كما أشار إلى ذلك بحق الرئيس في بيانه.

وفي ذلك الصدد، فقد وسّع القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) الذي أُتخذ اليوم، وتشرّف وفد بلدي بتقديمه، نطاق معايير الإدراج في القائمة ليعزز بذلك استجابة المجلس للانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، وأحاط علما بأن الاختطاف يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني وربما يشكّل جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية.

ويشدد تقرير الأمين العام على المشكلة الناجمة عن حرمان الأطفال المحتجزين من حريتهم نتيجة ارتباطهم المزعوم بالجماعات المتطرفة دون استعراضٍ كافٍ لشرعية ذلك الاحتجاز. وينبغي النظر بعناية في وضع الأطفال، نظرا لأن الكثير منهم ليسوا سوى ضحايا في حقيقة الأمر، وينبغي التعامل معهم على ذلك الأساس. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكفل الدول الأعضاء اتساق إجراءات المحاكمة مع المعايير الدولية لقضاء الأحداث، ومبدأ مراعاة مصلحة الأطفال واحتياجاقم المحددة وأوجه ضعفهم على أفضل نحو ممكن .

فنحن نشهد حاليا تزايد الهجمات على المدارس والمستشفيات. كما حولت القوات العسكرية والجماعات المسلحة من غير الدول المدارس إلى ملاجئ محصنة ومرافق احتجاز وثكنات وقواعد عسكرية. ولا تزال الجماعات المتطرفة تستهدف المدارس ضمن أساليب حربها ونزعتها الظلامية وعدائها الأصولي لفكرة توفير التعليم لجميع الأطفال. ويشكّل ذلك انتهاكا اجتماعيا جسيما، لأنه يحرم الأطفال من حقهم الأساسي في التعليم ويعرّض للخطر سلامة وأرواح الطلاب والمعلمين. ويجب على الدول الأعضاء والمجتمع

الدولي بذل المزيد من الجهد للمساعدة على حماية المدارس والطلاب والمعلمين في حالات النزاع المسلح، وضمان أن تظل المدارس أماكن آمنة، في ذات الوقت الذي يستمر فيه احترام طابعها المجتمعي المدني.

وندرك أن عمليات الأمم المتحدة للسلام تؤدي دورا حيويا في حماية الأطفال، الذي يتطلب الوفاء به توفير التدريب المناسب. ونرحب بنشاط حملة ”أطفال لا جنود“ وبالتقدم الذي أحرزته في عامها الأول.

ونهيب أيضا بالدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، أن توقّع وتصدّق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختيارية بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، فضلا عن اعتماد وتنفيذ تدابير قانونية لحظر وتجريم تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم.

ختاما، نثني على وفد ماليزيا لالتزامه بصفته رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ولجهوده الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال العالقين في خضم الحرب. ونشيد بماليزيا أيضا لجهودها الهادفة إلى تعزيز مكافحة آفة الجماعات الإجرامية التي تختطف الأطفال وتعتدي عليهم وتستخدمهم لارتكاب أبشع الجرائم.

ونشكر الرئاسة الماليزية مرة أخرى، على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة هذه المسائل الهامة والحاسمة

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة، توزيع النص المكتوب والإدلاء بنص موجز عند التكلم في القاعة. وأود أن أناشد المتكلمين أيضا الإدلاء ببياناهم بسرعة عادية كي يتسنى تقديم الترجمة الشفوية بشكل سليم. وأود أيضا أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، نظرا لأن لدينا عددا كبيرا جدا من المتكلمين.

وأعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا.

السيد غينتيلوني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الماليزية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، وعرض القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) الذي يسلّم بأن عمليات الاختطاف في حالات النزاع المسلح تشكل معيارا للإدراج في مرفقات تقرير الأمين العام السنوي بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409).

وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام، وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ونائب المديرة التنفيذية لليونيسيف، على عملهم على تحديد السبل التي من شأنها أن تساعدنا في تحسين منع الآفات التي لا تزال تلحق الضرر بالأطفال في حالات النزاع المسلح. وأنا هنا لكي أؤكد مجددا دعم إيطاليا القوي لمساعي المجلس.

وغالبا ما تكون عمليات الاختطاف مؤشرا على انتهاكات جسيمة أخرى تتراوح بين التجنيد والاعتداء العقلي والبدني وغيرهما من الممارسات الضارة، مثل الزواج القسري. وقد تستخدم تلك الأساليب الجهات الفاعلة من غير الدول كتنظيم داعش وبوكو حرام وغيرهما من الجماعات الإرهابية لغرض الانتقام، علما بأنها الجماعات نفسها التي تتجاهل حق الأطفال في التعليم وتحول دون تمكينهم، وخصوصا الفتيات المراهقات، علاوة على استهدافها الجماعات العرقية والطوائف الدينية. ونرى أن جهودنا المشتركة لمكافحة التطرف العنيف ينبغي أيضا أن توجّه نحو القضاء على ذلك الوباء.

يمثّل القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) الذي اعتمدناه اليوم أداة بالغة الأهمية للتصدي لاستخدام الاختطاف على نحو متزايد.

ولكن الأكثر أهمية تنفيذ ذلك القرار بطريقة ملموسة من خلال عمل مجلس الأمن وهيئاته، بدعم من المجتمع الدولي بأسره.

وبصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، أيدت إيطاليا بقوة في عام ٢٠٠٧ إدراج أحكام محددة بشأن حماية الأطفال في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولا يزال توفير التدريب المحدد الهدف لموظفي الأمم المتحدة في مجال حقوق الطفل يكتسي أهمية قصوى في ضمان فعالية حفظ السلام في الميدان.

وما تزال إيطاليا تشارك في هذه الجهود باستمرار عبر مراكز التدريب في بلدنا. ولا ريب أن استعراض عمليات حفظ السلام سيتيح الفرصة لتقديم توصيات محددة بشأن كيفية النظر في هذا الموضوع الهام عند تخطيط عمليات حفظ السلام وتنفيذها.

وفي السياق نفسه، فإن المساءلة على الصعيدين الوطني والدولي هي أيضا عنصر أساسي لضمان تقديم الجناة إلى العدالة. ويقع على عاتق السلطات الوطنية واجب إنفاذ القواعد والتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات فضلا عن محاكمتها. وفي الوقت نفسه، يجب ألا ندخر جهدا في دعم نظام العدالة الجنائية الدولية.

ومن الأهمية بمكان اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من تعرّض الأطفال لعوامل الخطر الشديد، في ذات الوقت الذي نواصل فيه تعزيز وتنفيذ المبادرات الطويلة الأجل فيما يتعلق بتعافي الجنود الأطفال السابقين وضحايا النزاعات وإدماجهم في المجتمع مرة أخرى.

ووفقا لليونيسيف فقد لحق الضرر بنحو ١٤ مليون طفل من جراء النزاعات في سوريا والعراق، وتولي إيطاليا عناية خاصة إلى ظروف هؤلاء. وفي العام الماضي، خصصنا ما مجموعه مليوني يورو للمشاريع التي تنفذها اليونيسيف لدعم الأطفال في العراق ولبنان والأردن. وتشمل هذه الأنشطة الاجتماعية والتعليمية المتعلقة بإنشاء مرافق حماية الطفل والأسرة وإدارتها. وموّلنا برامج من قبيل مبادرة اليونيسيف "لا لضياع أي جيل، التي تهدف إلى معالجة سوء التغذية بين الأطفال وتقديم المساعدة النفسية والدعم للقصّر وأسرهم. وما زلنا منذ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥، نمول المساعدة المقدمة إلى الشباب المسيحيين والفتيات الإيزيديات من ضحايا العنف في الإقليم الكردي المتمتع بالحكم الذاتي في العراق.

وتتلخص الدروس المستفادة من تلك البرامج وغيرها في أن تحقيق النجاح في الأجل القصير يكمن في القدرة على إعادة إنشاء الشبكات الاجتماعية والمؤسسية المعنية بحماية الأسرة على وجه السرعة، فضلا عن إنشاء مبادرات الغوث المباشر.

غير أن النجاح في المدى القصير لا يكفي. إن الإجراءات في الأجلين المتوسط والطويل أمر حاسم الأهمية لضمان الحفاظ على أمن الأطفال وتنميتهم في حالات الأزمات والنزاعات. وهذا يتطلب اعتماد نهج متعدد الأبعاد يكون قادراً على معالجة الأسباب الجذرية للفقر ونقص التعليم والخدمات الأساسية وعسكرة المجتمعات.

تولّى السيد أمان الرئاسة.

أخيراً، في هذه المرحلة وفيما نقترب من اعتماد خطة ما بعد عام ٢٠١٥، أودّ أن أؤكد مجدداً على أن احتياجات الأطفال والمراهقين وحقوقهم، ولا سيما المراهقات وأولئك الذين يعيشون في الفقر أو المحرومين، يجب أن تكون الأولوية الشاملة في جهودنا الإنمائية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية غواتيمالا.

السيد موراليس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر وزير خارجية ماليزيا ووفد بلده على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى مذكرته المفاهيمية (S/2015/402، المرفق)، التي تتضمن توجيهات قيّمة لتركيز مناقشاتنا اليوم على الفئة الأكثر ضعفاً، أي الأطفال. ونود أيضاً أن نشكر الأمين العام، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ونائبة المدير التنفيذي لليونيسيف وممثلة المجتمع المدني على إحاطاتهم الإعلامية القوية جداً.

في العام الماضي شهدنا زيادة غير متناسبة في المعاناة، والخطف الجماعي، والهجمات العنيفة، واستخدام الأطفال كدروع بشرية وفي الهجمات الانتحارية. لا تشكّل هذه الاعتداءات انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، ولكنها أيضاً تمثل إهانة لإنسانيتنا، وتحرم أطفالنا من الأمل في عالم أفضل، وما لذلك من آثار مدمرة على الضحايا وأسرهم، فضلاً عن المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها.

هناك مجال للتحسين في استراتيجية مجلس الأمن الشاملة للحماية والوقاية والاستجابة تجاه الأطفال الذين يتعرضون لمخاطر كبيرة في النزاعات المسلحة لأنهم أهداف للاختطاف والتجنيد من جانب الجماعات المسلحة، وهم ضحايا الاعتداء والاغتصاب والاستغلال الجنسي. ويجب علينا ضمان إعادة تأهيلهم وإدماجهم من خلال برامج التعليم والتدريب المهني، تمشياً مع مبدأ مصالح الطفل الفضلى واحترام وضع الطفل الغالب بوصفه ضحية.

وفيما يتعلق بإطلاق سراح الجنود الأطفال من قبل الجماعات المسلحة، فهذا ليس سوى الخطوة الأولى في عملية إعادة الإدماج. ويجب علينا أيضاً معالجة ما ينجم عن ذلك من صدمات، وذلك من أجل منع أي تكرار لدائرة النزاع. وفي هذا الصدد، نحث الحكومات والمجتمع الدولي ككل على كفالة أن تتلقّى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الموارد اللازمة للتمكن من العمل بفعالية.

ونرحب بحقيقة أنه من خلال حملة ''أطفال، لا جنود''، التزمت ثمانية حكومات بوضع حد لتجنيد الأطفال ومنع استخدامهم في قوات الأمن الوطنية بحلول نهاية عام ٢٠١٦. المساءلة أمر حاسم في منع هذه الانتهاكات الجسيمة ويجب أن تكون في صميم الاستجابات الوطنية والدولية. ويجب علينا ضمان إتاحة الدعم السياسي والمالي اللازمين من أجل ضمان إضفاء الطابع المؤسسي والاستدامة على التقدم المحرز حتى الآن. ونحث الدول التي لم توقّع بعد على خطة عمل للأمم المتحدة وتقرّها على أن تفعل ذلك.

ويجب أن نضع حداً للاستخدام العسكري للمدارس من قبل الجماعات المسلحة. يمكن لمبادرات مثل مبادئ لوستر التوجيهية أن تساعد على منع الاستخدام العسكري للمدارس والجامعات، إذ تدعو الجهات الحكومية وغير الحكومية على السواء إلى الوقف الفوري لهجماتها وتهديداتها الموجهة إلى المدارس والامتناع عن الأعمال التي تعوق حصول الأطفال على التعليم. وفي هذا السياق، نرحب باعتماد إعلان المدارس الآمنة في ٢٩ أيار/مايو في أوسلو بالنرويج.

وندين بشدة استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق الحضرية الكثيفة السكان، لأن ذلك يزيد من تعرض الأطفال للخطر، مما يؤدي إلى زيادة عدد الوفيات وحوادث التشويه، فضلاً عن المعاناة الطويلة والدمار والفوضى. ويجب أن تدرج الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال في مفاوضات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام.

كما أننا ندين دون تحفظ الأعمال المروعة التي ارتكبتها المجموعات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام، وعمليات الاختطاف الجماعية للأطفال التي جرت في الأشهر الأخيرة في نيجيريا وسورية

والعراق. ونكرر الدعوة إلى الإفراج الفوري عن الفتيان والفتيات الذين ما زالوا محتجزين. وفي هذا السياق، نؤيد إضافة اختطاف الأطفال باعتباره أحد الانتهاكات التي يمكن أن تؤدي إلى الإدراج في مرفقات تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

ومع أن غواتيمالا ترى أن التركيز في هذه التقارير ينبغي أن ينصب على الضحايا لا على البلدان المعنية، فإننا نرى أن من المؤسف ورود تناقضات في التقرير الأخير للأمين العام (S/2015/409)، لأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الأطفال في غزة والضفة الغربية وإسرائيل غير واردة في مرفق تلك الوثيقة. يجب أن نكون صوت الذين لا صوت لهم وأن نضمن لهم الحماية والعدالة التي يستحقونها. وفي بعض الحالات، كحالة كولومبيا، شهدنا إحراز تقدم ملموس في السعي إلى السلام مما سيفيد الفئات الأشد ضعفاً وهو الأمر الذي ترحب به منطقتنا.

وأود أن أبرز أهمية تحسين الدول الأعضاء لتعاونها على جميع المستويات من خلال تبادل المعلومات والاستخبارات وذلك لوضع أفضل الممارسات لمنع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة وتوثيقها والتصدي لها.

يجب أن تظل مكافحة الإفلات من العقاب جانباً محورياً من جوانب جهودنا، ليس فقط في سياق الرد على الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ولكن أيضاً في منعها.

ويجب أن نستفيد من الأدوات المتاحة للمجلس ونحسّنها ونستعملها باستمرار، بحيث نضمن تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، عن طريق إدراجهم في نظم الجزاءات، ومضاعفة جهودنا لتعزيز القدرات الوطنية في القطاع القضائي وتعزيز إطار العدالة الدولية وذلك، في جملة أمور، عن طريق إحالة الجناة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إن الحكم على توماس لوبانغا دييلو وإحالة قضية بوسكو نتاغاندا إلى المحكمة هما رسالتان واضحتان بشأن التبعات الجنائية لتجنيد الأطفال، الأمر الذي يعتبر جريمة حرب. ونحن نؤيد تعزيز حوارنا مع المحكمة وولايتها في هذا المجال.

وندعو الأمين العام وممثلته الخاصة لكفالة إعلام هذه الجماعات المسلحة المدرجة في مرفقات هذا التقرير السنوي بإدراجها في هذه القوائم والتأكد من تنفيذ خطط العمل التي تهدف إلى وضع حد لهذه الانتهاكات. وندعو جميع الدول الأعضاء التي لم تصدّق بعد على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية الثلاثة أن تفعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيدة زيركل (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر السيد الرئيس على مبادرة ماليزيا بعقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضاً أن أعبّر عن امتناني لمقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، لا سيما الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على عملها الدؤوب.

وتؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وترغب أيضاً في إضافة بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

ترحّب أوكرانيا بتقرير الأمين العام الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409). ونحن نعتبر هذه الوثيقة أداة بالغة الأهمية في منع الأطفال من الانخراط في النزاع.

للأسف، كما ورد في التقرير، كانت هنالك تحديات في عام ٢٠١٤ لم يسبق لها مثيل فيما يخص حماية عشرات الملايين من الأطفال الذين ينشأون في أوضاع متضررة من النزاع.

وكما يشير التقرير إلى أن عمليات الاختطاف الجماعي للمدنيين، بما في ذلك الأطفال، قد أضحت سمة غالبة على نحو

متزايد من سمات التراع في العديد من الحالات. ويؤسفنا أن نقول إن بلدنا ما فتئ يعاني من هذه الأعمال المشينة منذ أكثر من عام نتيجة لعدوان روسيا المستمر.

وبالرغم أن التقرير الحالي للأمين العام لا يشمل الحالة في أوكرانيا، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى بعض الإحصاءات المذهلة التي لم تكن لتخطر على بال في بلدي في السابق. ونتيجة لعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، يتزايد عدد الأشخاص المشردين داخليا باستمرار. وفي حزيران/يونيه، أفادت السلطات الأوكرانية بأن عدد المشردين داخليا يزيد على ٠٠٠ ٣٢٥ ١ شخص، من بينهم ٤٨١ ١٥٠ طفلا. وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، كان ٠٨٦ ١ طفلا قد فقدوا والديهم. وقتل ما لا يقل عن ٦٨ طفلا وأصيب ١٧٦ في شرق أوكرانيا منذ بداية عدوان الاتحاد الروسي. وتعتقد بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا ومنظمة الصحة العالمية أن العدد الفعلي للقتلى أعلى بكثير.

ودمرت سبعة مستشفيات للأطفال وثلاث مدارس في منطقتي دونيتسك ولوغانسك نتيجة للقصف وأصيبت ٤٧ من المرافق الطبية ٧٧ من المؤسسات التعليمية بأضرار هائلة. والعالم بأسره يشهد، وأكدت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن الإرهابيين المدعومين من روسيا مسؤولون عن قتل الأطفال الأوكرانيين. وكانت هناك أيضا عمليات اختطاف للأطفال ونقلهم بصورة غير مشروعة إلى روسيا. فعلى سبيل المثال، اختطف ٦١ يتيما في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٤ من دار للأيتام في لوغانسك ونقلوا بصورة غير قانونية إلى روسيا. ويُزعم أن الجماعات المسلحة اختطفت مجموعة من ١٦ طفلا ونقلتهم إلى أراضي الاتحاد الروسي في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وأنهم أعيدوا إلى أوكرانيا في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

وقد جرى الإعراب عن شواغل متزايدة إزاء عمليات الاختطاف أثناء مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠١٥ (انظر S/PV.7400) لكن السلطات الأوكرانية واصلت، إلى جانب مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الإبلاغ عن حوادث عديدة لاختطاف أطفال على أيدي إرهابيين مدعومين من روسيا. ووفقا للبيانات الحالية، لا يزال يجري احتجاز ١٢٦ من نزلاء ملجأ الأيتام الإقليمي في كراسنودون، من بينهم ٨٠ طفلا، في المنطقة التي يسيطر عليها المسلحون. ومعظم نزلاء المؤسسة مرضى وحالتهم خطيرة وغير قادرين على الحركة بمفردهم. كما لم يتم إجلاء ١٩٥ شخصا، هم نزلاء الملجأ الإقليمي في روفينكي، ومن بينهم ٢٧ طفلا. وإضافة إلى ذلك، لا يمكن إخلاء مرفقين لعلاج الأطفال المصابين بالسل في مدينة ألتشيفسك من المنطقة المتضررة من التراع. وتؤكد حقائق الواقع المروعة الموقف الخبيث والمخادع للمقاتلين تجاه الأطفال. والمرسوم رقم ١٧ الصادر عما يسمى بمجلس وزراء جمهورية دونيتسك الشعبية، والمؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، يحظر نقل الأطفال خارج منطقة دونيتسك، بالرغم من أن المرسوم نفسه يسمح بنقل الأطفال إلى الاتحاد الروسي حصرا.

وعلاوة على ذلك، تفيد تقارير بأن الإرهابيين المدعومين من روسيا يجندون الأطفال للقتال ضد الجيش الأوكراني والشعب الأوكراني. ولقد سجلت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا العديد من هذه الوقائع. وأفادت بعثة الرصد بأنها رأت شابات وفتيانا مسلحين من بين حراس نقاط التفتيش عند المدخل الشمالي الشرقي لشيروكيني في ما يسمى جمهورية دونيتسك الشعبية. وبدا أن بعض الشباب كانوا من القصر. وعند نقطة تفتيش في ضواحي مدينة ماكيفكا الخاضعة لسيطرة ما يسمى بجمهورية دونيتسك الشعبية، على بعد ١٠ كيلومترات إلى الشرق من

دونيتسك، لاحظ مراقبو المنظمة طفلا، عمره يتراوح بين ١٢ إلى ١٤ سنة، يرتدي زيا عسكرياً مموهاً ويمسك بندقية هجومية من طراز AK-47.

وفي ظل هذه الظروف المأساوية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لنحث، كما فعلنا مرارا وتكرارا، الاتحاد الروسي على وقف تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية والموارد المالية والمرتزقة للجماعات المسلحة غير القانونية في شرق أوكرانيا. وأود أن أشدد على أن الاتهام المشين الذي وجهه اليوم ممثل الاتحاد الروسي للجيش الأوكراني بزعم أنه يقتل الأطفال في المنطقة الشرقية من أوكرانيا، إنما هو في الواقع محاولة وحشية لإلقاء اللوم على الآخرين. وينبغي منح الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة الدولية إمكانية الوصول بشكل كامل إلى منطقة النزاع من أجل رصد الحالة. وهذا هو السبيل الوحيد للحيلولة دون استمرار معاناة الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين حاليا في دونباس. الإرهابيون حاليا.

وفي الوقت نفسه، يؤكد بلدي مجددا التزامه بتعزيز وحماية حقوق الطفل وأنه سيعمل بأقصى جهد ممكن لدعم الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية في إطار منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني من أجل دعم حملة ''أطفال لا جنود''. وفي ذلك الصدد، نحن على استعداد لنقدم للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح جميع البيانات المتاحة عن الحالة فيما يتعلق بالأطفال في أوكرانيا وانتهاكات حقوقهم نتيجة للعدوان الأجنبي، حتى يتسنى التعبير عنها على النحو السليم في التقرير المواضيعي المقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير الوفد البرازيلي لكم، سيدي الرئيس، على ترؤس هذه الجلسة وعلى عقد هذه المناقشة المهمة جدا. وأشعر بالامتنان أيضا للأمين العام وللممثلة الخاصة للأمين العام السيدة ليلى زروقي، ولنائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) السيدة يوكا براندت، وللسيدة إيونيس أبيو على إحاطاتهم الإعلامية.

في حين تم تعزيز إطار مجلس الأمن لحماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة بشكل حاسم منذ بداية القرن الحادي والعشرين، لا بد من القيام بالمزيد فيما يتعلق بالتنفيذ والمساءلة. فلا يزال الآلاف من الفتيات والفتيان الأبرياء والضعفاء يتحملون كل عام العبء الحروب التي يخوضها البالغون. وتدين البرازيل بشدة جميع أعمال العنف ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح وتتوقع تقديم جميع المنتهكين إلى العدالة. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء التقارير التي تثير الجزع والتي تفيد بأن بعض الأطراف التي ارتكبت انتهاكات خطيرة ضد الفتيات والفتيان في سياق الحرب قد تم شطب أسمائها من القوائم في مرفق تقرير الأمين العام (S/2015/409) نتيجة ما قد يعتبره الكثيرون ضغوطا سياسية غير مشروعة. ومن الأهمية البالغة بمكان السماح لمكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بممارسة مسؤولياته باستقلال وموضوعية، بعيدا عن التسييس وفي إطار الولاية التي أنشأتها الجمعية العامة ومجلس الأمن.

غالبا ما يرتبط اختطاف الأطفال الأبرياء خلال النزاعات المسلحة ببعض أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي والاسترقاق واحتجاز الرهائن وحالات الاختفاء القسري، وعمليات نقل السكان قسرا وتجنيد الأطفال. وقد تشكل تلك الانتهاكات جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتتكرر تلك الانتهاكات بشكل مأساوي. وأود أن أشير إلى أنه جرى الإبلاغ عن أكثر من ٠٠٠ ٢٤ حادثة

اختطاف لأطفال أثناء النزاعات منذ عام ٢٠٠٢. وفي حين أن جريمة الاختطاف محظورة بالفعل بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأنها مدرجة ضمن الانتهاكات الجسيمة الستة بحق الأطفال التي حددها المجلس، فإننا نعتقد أنه لا يزال هناك مجال لتعزيز إطارنا القانوني والسياسي للتصدي لتلك الانتهاكات الجسيمة.

تولّت الرئاسة السيدة أدنين

لذا، تدعم البرازيل إدراج اختطاف الأطفال بين معايير الإدراج في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وهذا من شأنه أن يوجِّه إشارة قوية لجميع المرتكبين المحتمَلين، مفادها أنَّ اختطاف الفتيات والفتيان سلوك غير مقبول تحت أيِّ ظرف. ونتوقَّع أن تعالَج هذه المسألة في جميع خطط العمل المستقبلية الهادفة إلى منع العنف ضد الأطفال والتي سيجري توقيعها من قِبَل الأطراف في أية حالة نزاع.

وأحد المجالات التي نحرز فيها تقدُّماً على الرغم من الحالات المأساوية والمؤلمة الأخيرة، حتمية منع الاعتداءات على المرافق التعليمية، فضلاً عن استخدامها لأغراض عسكرية. وقد سُرَّت البرازيل بأن تصادق على إعلان المدرسة الآمنة، الذي تمَّ توقيعه في أوسلو في الشهر الماضي، ووافقت فيه ٣٨ بلداً على التقيُّد بالمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.

وإذ نناقش السبُل العملية لمواصلة تطوير وسائلنا القانونية لحماية الأطفال من أثر الحرب، أودّ أن أذكر بالفارق الأساسي بين النزاعات المسلحة من جهة، وحالات إنفاذ القوانين المحلية من جهة أخرى. ومع أنَّ كلتا الفئتين ينظر فيهما بالتفصيل في التقرير السنوي، فإنه لا ينبغي دمجهما بأي شكل من الأشكال، لأنهما يتعلقان بمجالات مختلفة. والنزاعات المسلحة والحالات التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، كما حدَّدها المجلس، تخضع لمعايير القانون الدولي الإنساني، من قبيل التزام جميع الأطراف بحماية المدنيين، بما يشمل الفتيات والفتيان. لكنَّ مسائل إنفاذ القانون الداخلي تقع بوضوح خارج نطاق اختصاص مجلس الأمن، وينبغي معالجتها من قِبَل الحكومات عبْر التشريعات الوطنية والتعاون الدولي مع اعتبار القانون الدولي لحقوق الإنسان – بما يشمل اتفاقية حقوق الطفل – المثال الذي يُحتذَى.

وأسوة بالآخرين الذين تكلموا قبلي، بمن فيهم الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في بيانها اليوم، أود أن أذكر كولومبيا، البلد الوحيد من بلدان أمريكا اللاتينية، الذي يُشار إليه في التقرير السنوي. ونعتقد أنَّ جهود كولومبيا لإعداد سياسات لحماية الأطفال في النزاع المسلح، بينما تُجري مفاوضات سلام في الوقت نفسه، ينبغي الاعتراف بها من قِبَل الأمم المتحدة، وربما تجسيدها بشكل أفضل في التقارير المستقبلية.

إنَّ النزاعات الخمسة الأكثر فتكاً بالأطفال في عام ٢٠١٤، وفقاً للتقرير السنوي، كانت نزاعات أفغانستان والعراق وفلسطين وسورية ودارفور. وهناك نمط أساسي في تلك القائمة القاتمة. فقد كان من الممكن تلافي معظم تلك الأعمال القتالية عبْر الحوار الشامل، المفاوضات السلمية، المساعي الحميدة وتدابير دبلوماسية أخرى. ويبقى منع النزاع النهج الأكثر أخلاقية وفعالية لحماية جميع المدنيين، بما يشمل الأطفال، من محنة الحرب. وعلى العكس من ذلك، تفاقم الاستراتيجيات غير المتَّسقة التي تعطي الأولوية لاستخدام القوة معاناة أولئك الذين يجب أن نحميهم. ويرتبط ذلك المنطق أيضاً بجهودنا المشتركة ضد الإرهاب والتطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركِّز جهوده على معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى نشوء الجماعات المتطرفة.

وإننا نوافق على تقييم الأمين العام القائل:

”وسيساهم الاعتراف بالحرمان الاجتماعي وعزل المجتمعات المحلية ومعالجتهما، وتعزيز الجهود الرامية إلى منح فرص الحصول على التعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية الأساسية، في عزل قادة الجماعات المتطرفة عن طريق نزع الشرعية عن خطابهم والحد من أعداد المجندين طوعا.“ (S/2015/409، الفقرة ١٦)

ويمكن للجنة بناء السلام أن تؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز السياسات في البلدان الخارجة من النزاع، بغية تمتين الوئام الاجتماعي، بحيث يصبح الأطفال والشباب أقلَّ عرضة للتجنيد والإيذاء، بما في ذلك من قِبَل الجماعات الإرهابية.

ختاماً، أودّ أن أؤكد التزام بلدي الثابت بالمضي قدُماً بجدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح في مجلس الأمن، وبالمناقشة الأوسع نطاقاً، في منتديات مختلفة، بشأن حماية جميع الفتيات والفتيان الذين يعانون العنف والإيذاء. وهذا الشاغل الشامل يجب أن يكون في صُلب جميع أنشطة الأمم المتحدة ومساعيها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا فليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أودّ أن أشكركم، سيادة الرئيسة، وأشكر بلدكم على عقد هذه المناقشة الهامة. وأودّ أيضاً أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام وممثلة اليونيسف والسيدة يونيس أبيو على إحاطاتها الإعلامية.

لقد التقينا هنا في المجلس في آذار/مارس لمناقشة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، التي تؤثر على الأطفال (انظر S/PV.7414)، وكان القلق البالغ واضحاً إزاء الحالة المتردِّية في مناطق عديدة من العالم. واليوم، بعد أربعة أشهر، على الرغم من جهود المجتمع الدولي ومشاركته، نرى في تقرير الأمين العام (S/2015/409) أنَّ الحالة في هذا الصدد يُشار إليها بصفتها غير مسبوقة. وهذا يبيِّن لنا مدى جسامة التحدي الحالي. لكنَّ كولومبيا، غير المُدرَجة في قائمة مجلس الأمن، مذكورة في التقرير في هذا السياق العالمي الصعب، نتيجة النزاع الداخلي الطويل، الذي دام أكثر من خمسة عقود، وأثَّر على تنميتنا وسكاننا المدنيين، ولا سيما القطاع الأكثر ضعفاً منهم – أطفالنا.

قبل ثلاث سنوات، سعى الرئيس خوان مانويل سانتوس والأمة بأسرها سعياً حثيثاً إلى وضع نهاية تفاوضية للنزاع، وهو الوحيد في الأمريكتين. وقد مكَّن ذلك الحكومة من تنفيذ تشريع رائد على المستوى الدولي، يتجسَّد في القانون المتعلق بالضحايا واستعادة الأرض، والاتفاق المشترك بشأن إزالة الألغام المضادة للأفراد. وعلاوة على ذلك، أحرزنا تقدماً بشأن ثلاثة من خمسة بنود على جدول أعمال محادثات السلام، وحسَّنَّا بالتالي الظروف المعيشية للسكان المدنيين. وكما ذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام، أعلنت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا أنها ستُخرِج من صفوفها الأطفال دون ١٥ سنة من العمر. وهذا ما يجعل بلدي في حيرة عميقة حيال صورته في تقرير الأمين العام. فهي لا تجسِّد الوضع الراهن، ولا التقدم المحرز. والعبارات المستخدَمة لوصف الحالة في كولومبيا عام ٢٠١٤ لا يمكن أن تكون العبارات ذاتها التي كان من الممكن أن تنطبق في عام ١٩٩٩. وأمام الصعوبات الهائلة، اتخذنا خطوات جريئة في مفاوضات السلام، لأننا نرى ذلك أفضل سبيل لاستعادة حقوق جميع الأشخاص المتضررين من النزاع المسلح – ولا سيما الأطفال.

قبل أقلّ من سنة، في آب/أغسطس ٢٠١٤، كنت هنا في الأمم المتحدة للتقديم الرسمي للمذكرة التوجيهية للأمين العام بشأن التعويضات عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (انظر

(S/2014/181)، التي اعتُبِرت فيها كولومبيا نموذجاً للجهود التي بذلتها. واعتُرف في المذكرة بتنفيذ قانوننا التاريخي بشأن الضحايا بصفته جهداً غير مسبوق في سياق النزاعات المسلحة في أماكن أخرى من العالم. وهذه التطورات تكمل السياسات العامة التي تنفِّذها الحكومة الكولومبية. وأود أن أذكر مجرَّد مثالين.

أولاً، كان في كولومبيا عدد كبير من الأشخاص المشردين، لكنَّ البلد بذل كل جهد للتعامل مع المشكلة وتأثيرها على أطفالنا. وعلاوة على ذلك، أود أن أذكر أنه خلال الفترة قيد الاستعراض في التقرير، سجَّل بلدنا انخفاضاً جديراً بالذكر قدره ٤٧ في المائة في ظاهرة الأشخاص المشردين داخلياً. ولم تتم الإشارة في التقرير إلى هذا الانخفاض.

ثانياً، إنَّ اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع التجنيد، التي تشمل ٢٧ وكالة حكومية، نفَّذت في عام ٢٠١٤ تدابير عاجلة للمنع والحماية، بالنظر إلى خطر تجنيد الفتيات والفتيان في أكثر من ٢٠٠ بلدية في كولومبيا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، خاطبت المجلس بشأن هذه المسألة. وقد قلت،

> ”تتمثل مهمتي في إقامة علاقة منسجمة ومستقرة على أساس من الاحترام المتبادل مع المنظومة [الأمم المتحدة] يمكن من خلالها تحسين الظروف على أرض الواقع ... لكي لا يرِدَ أبداً مرة أخرى ذِكْر كولومبيا في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بهذه المسألة.“ (S/PV.7259، ص ٤٣).

إنَّ كولومبيا ووفدها فعلا كل شيء ممكن لتحقيق هذا الهدف. فقد فتحنا كل قنوات التواصل: عزَّزنا الاجتماعات مع جميع السلطات المعنية؛ واتصلنا بمكتب الممثلة الخاصة بانفتاح: وبتلك الروح سنطلب منها باحترام أن تأخذ في الحسبان الكامل الاعتبارات الموضوعية للدولة الكولومبية المجسَّدة في التقرير الحالي، التي نأمل أن نراها مصوَّبة في مشروع التقرير النهائي. وقد أحرزنا تقدماً كبيراً في حماية أطفالنا وضمان حقوقهم. وسنواصل العمل مع التصميم والاقتناع الكاملَين لتلك الغاية.

ولا شك أن الحوار والتعاون أفضل أداتين متاحتين للأمم المتحدة للعمل مع الدول. ولذلك أؤكد مجددا على أن الدولة الكولومبية مستعدة تماما لمواصلة إحراز التقدم في هذا المجال في إطار علاقة تحظى بالاحترام وتستند إلى الدقة والموضوعية. كما أؤكد لكم مجددا، سيدي الرئيس، على عزمنا على العمل لمصلحة أطفال كولومبيا والعالم قاطبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر من قدموا لنا الإحاطات الإعلامية في هذه المناقشة وأن نهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. وفي هذا اليوم أود أيضا أن أعرب عن تهانينا لكم بحلول شهر رمضان.

وكما هو واضح من تقرير الأمين العام (S/2015/409) المعروض علينا، وبالرغم من مبادرات الأمم المتحدة لحفظ السلام وحملة ”أطفال، لا جنود“، لا يزال عشرات الملايين من الأطفال هم الأشد تضررا في حالات النزاع. وتستدعي أقسى أعمال العنف المرتكبة ضد الأطفال المعرضين للخطر، بما في ذلك حالات الاختطاف في بعض أجزاء العام في عام ٢٠١٤، إبداء المزيد من الإرادة السياسية وإقامة حوار بناء فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بغية التصدي للحالة الآخذة في التفاقم. ونرى أن الانخراط البناء والوثيق مع الحكومات الوطنية المعنية أمر ضروري وأساسي لتحقيق السلام الدائم والأمن والتنمية.

ولا يمكن التغلب على إفلات الجماعات المسلحة من غير الدول من العقاب والتنظيمات المتطرفة الناشئة حديثا التي تنتهك حقوق الطفل إلا من خلال اتخاذ إجراء قوي من جانب الحكومات التي تعمل في أرضها تلك الكيانات. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم كل المساعدة الممكنة لتلك الحكومات بغية تعزيز قدراتها الوطنية للتصدي بفعالية لهذا التهديد. ونرى أن استمرار بناء القدرات في المؤسسات الوطنية والحوكمة ينبغي أن يكون مجال التركيز الرئيسي. كما نعتقد اعتقادا جازما بأنه يمكن لتلك المؤسسات الوطنية جمع البيانات الموثوقة والتحقق منها بصورة أكثر فعالية من أجل أية آليات للرصد والإبلاغ.

واستنادا إلى تجربتنا الواسعة، التي حصلنا عليها خلال ستة عقود مع حفظ الأمم المتحدة للسلام، فإننا نرى أن تخصيص المزيد من الموارد لعمليات السلام وانتشار العدد الضروري لمستشاري حماية الطفل شرط لازم لنجاح البرامج الرامية إلى حماية الضحايا والناجين من الأطفال وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم. وينبغي تسهيل تخصيص تلك الموارد بالتشاور مع الحكومات الوطنية وعمليات السلام المعنية على السواء.

وتشير المذكرة المفاهيمية (S/2015/402، المرفق) وتقرير الأمين العام إلى عمليات الاختطاف باعتبارها واقعة ضمن معايير الإدراج في قائمة الجزاءات. والهند تدين استخدام الاختطاف، الذي نعتبره أسلوبا من أساليب الإرهاب. ولكن مع أنه يتعين إدانة عمليات الاختطاف، يجب ألا نتغاضى عن حقيقة أن على تقرير الأمين العام ألا يتجاوز أحكام المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة. ونشعر بالقلق حيال ما أبلغ به عن محاولات لممارسة ضغط سياسي لا داعي له أثناء تجميع هذا التقرير. وفيما يتعلق بقائمة الجزاءات، ينبغي أن يكون الهدف الأساسي هو تنفيذ الإدراج في القائمة والرفع منها بطريقة شفافة وحكيمة تحت إشراف الدول الأعضاء.

ومن جانبها، انخرطت الهند بشكل بناء في الجهود الجارية لجعل أعمال الأمم المتحدة أكثر أهمية وفعالية في معالجة مسألة الأطفال والنزاع المسلح. فنحن طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة، مما يدل على التزامنا في ذلك الصدد. ونشعر بخيبة الأمل إذ أنه، بالرغم من أن ولاية الأمين العام فيما يتعلق بالأطفال والنزاع المسلح منصوص عليها بوضوح في الفقرة ١٦ من القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١)، لا يزال تقريره يشمل إشارات إلى حالات أخرى تستدعي القلق، ولكن لا يمكن اعتبارها ”تهدد حفظ السلام والأمن الدولي“ على النحو الوارد في المادة ٩٩ من الميثاق. ونرى أن أي نظر لمجلس الأمن في تلك الإشارات لن يؤدي سوى إلى صرف انتباهنا عن المسائل التي تقع فعلا في نطاق ولاية المجلس.

وفي الختام، نود من جميع الدول الأطراف أن تمنح أولوية واضحة لمنع الانتهاكات المدمرة والجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المعرضين للخطر فيما نستعد لنعتمد في أيلول/سبتمبر خطة طموحة وذات آثار بعيد المدى للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أيسلندا وفنلندا والنرويج وبلدي بالذات، السويد.

في البداية، نود أن نعرب عن شكرنا الجزيل لرئاسة ماليزيا للمجلس، وعلى وجه الخصوص لوزير الخارجية داتو سري أنيفاه أمان، على أخذه زمام المبادرة لعقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى اضطلاعه بالقيادة بشأن هذا الموضوع الهام. كما نود أن نشيد بالدور الحاسم الذي اضطلعت به الممثل الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ليلى زروقي، ومكتبها، فضلا عن الأعمال الهامة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان. ونود أن نشكر الأمين العام والمتكلمين الرئيسيين الآخرين على الإسهامات القيمة التي قدموها صباح هذا اليوم.

وفي عام ٢٠١٥ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وتظهر الأهمية الهائلة لذلك القرار التحديات غير المسبوقة التي نشهدها اليوم في مجال حماية الأطفال الذين ينشأون في البلدان المتضررة من التراع. ونرحب ترحيبا حارا اليوم باتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الذي نعتز جميعا بالمشاركة في تقديمه.

ويرسم تقرير الأمين العام السنوي (S/2015/409) صورة مظلمة للغاية في جميع أرجاء العالم لحالة الأطفال في أوضاع التراع المسلح. وظل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مدرجا في قائمة الجزاءات باعتباره يرتكب جميع الانتهاكات الواقعة ضمن معايير الإدراج في القائمة وتشمل أعمال العنف المرتكبة بحق الأطفال، وهي نتيجة لفظائع التنظيم المروعة. وفي سوريا، يلحق الاستعمال المنهجي للأسلحة الجوية العشوائية، مثل البراميل المتفجرة، الأغلبية الساحقة للخسائر بين السكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وهذا أمر لا يمكن السماح باستمراره. وإضافة إلى ذلك، وخلال أعمال القتال في غزة الصيف الماضي، تحمل المدنيون، بمن فيه الأطفال، وطأة المعاناة. فقتل ما لا يقل عن ٥٤٠ طفلا فلسطينيا وألحق ضرر شديد أو دمار بالمستشفيات والمدارس، بما فيها مرافق الأمم المتحدة. وكان نطاق التأثير على الأطفال غير مسبوق وغير مقبول.

وتلك الحقائق وجميع الحوادث الأخرى الواردة في التقرير تسبب انزعاجا كبيرا وتثير شواغل جدية فيما يتعلق بمراعاة قواعد القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك مبدأ التمييز وتوخي الحذر والتناسب، واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك، والحق يقال، في مجلس الأمن.

وبالنظر إلى أن الجهات المسلحة من غير الدول مسؤولة عن ارتكاب الأغلبية الساحقة من الانتهاكات، فإنه يلزم المزيد من التفكير في أشكال الانخراط. وفي ذلك الصدد، كنا نعتقد أنه قدمت اقتراحات مثيرة للاهتمام في المناقشة المفتوحة التي تولت رئاستها فرنسا في آذار/مارس (انظر S/PV.7414).

وفي عام ٢٠١٤، شهد العالم عدم حالات مروعة للاختطاف الجماعي للأطفال في حالات التراع المسلح. ولذلك نرحب على وجه الخصوص بإضافة عمليات الاختطاف باعتبارها الانتهاك الخامس من الانتهاكات الموجبة للإدراج في قائمة الجزاءات، وهو أمر نأمل أن يوجه رسالة قوية إلى جميع أطراف التراعات المسلحة في جميع أرجاء العالم.

وأود أن أبرز ثلاثة مجالات تحظي باهتمام خاص من بلدي.

أولا، يكتسي حق الأطفال، لا سيما الفتيات، في التعليم ذي الجودة العالية في حالات الحرب والكوارث، أهمية حيوية لحماية الأطفال خلال التراع، لأن بوسع الالتحاق بالمدارس أن ينشئ شعورا بالحياة الطبيعية ورؤية لمستقبل أفضل في حالة لا تسودها سوى الفوضى. ولذلك مما يزيد الشعور بالانزعاج وقوع الهجمات على مرافق التعليم في أكثر من ٧٠ بلدا بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣. ومنذ ذلك الوقت، تصاعدت المشكلة في عدد من التراعات. ويجب أن نكثف جهودنا للتمسك بالحق في التعليم، حتى في حالات التراع. وبجعل المدارس أكثر أمانا للأطفال حاليا، فإننا نحمي المستقبل. ويعرب إعلان سلامة المدارس عن التزام بحماية التعليم من الهجمات. وهو يستحق إيلاء كامل اعتبارنا ونأمل أن يعتمد الإعلان أكبر عدد ممكن من الدول. كما نشعر بالقلق من التأثير الحاد على الأطفال الذي يحدثه الاستعمال المستمر للأسلحة المتفجرة في المناطق

الآهلة بالسكان. ويحظر ذلك الاستعمال العشوائي للأسلحة بموجب القانون الإنساني الدولي وسندعم اتخاذ خطوات عملية لوقف هذا الاستعمال.

ثانيا، لا يزال هناك افتقار إلى الإخضاع للمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي المرتكبة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح. ومن الأهمية البالغة بمكان مكافحة الإفلات من العقاب وضمان حصول الضحايا على العدالة. ويجب التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بصورة مستقلة ومحايدة والمحاكمة عليها بالقدر الكامل الذي يسمح به القانون. ويجب تحمل المسؤولية الشخصية؛ وذلك يعني أنه يجب إخضاع جميع الجناة للمساءلة ومعاقبتهم وفقا لذلك، بصرف عن النظر عن مركزهم أو صفتهم. ويشكل إطار المساءلة المتعلق بالأطفال في حالات النزاع المسلح خطوة في الاتجاه الصحيح ويوفر منهجية لجبر الضرر الناجم عن الانتهاكات السابقة ومنع ارتكاب الانتهاكات في المستقبل على السواء. وسيطلق بلدي بالذات، السويد، هذه الأداة بالتعاون مع جمهورية الكونغو الديمقراطية في كينشاسا في خريف هذا العام. وتضطلع المحكمة الجنائية الدولية بدور هام في كفالة تحقيق المساءلة ونشيد بمبادرة مكتب المدعية العامة للمحكمة لإعداد ورقة سياسات شاملة عن الأطفال.

ثالثا، وأخيرا، علينا اعتماد سياسات أكثر صرامة لحماية حقوق الأطفال في عمليات حفظ السلام.

إن المزاعم الخطيرة التي برزت مؤخرا بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، تشهد بشكل مأساوي على ذلك. ومن الضروري توفر الأفراد الذين يتم نشرهم في الميدان على التدريب الكافي في مجال حقوق الطفل. وتتمثل خطوتان من بين العديد من الخطوات اللازمة، في إدراج هياكل حماية أطفال في جميع البعثات، بما في ذلك نشر منسقين معنيين بحماية الأطفال، وجعل التدريب قبل نشر قوات حفظ السلام في مجال حماية الطفل، تدريبا إلزاميا.

وقبل الختام، نود أن نهنئ مرة أخرى الممثلة الخاصة واليونيسيف على العام الأول الناجح لحملة ”أطفال لا جنود“. ونقدم لهما دعمنا الصادق، ولكن، كما أظهرت مناقشة اليوم، ينتظرنا الكثير من العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بوقدوم (الجزائر): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المجموعة العربية.

يعقد مجلس الأمن هذه المناقشة المفتوحة الهامة للغاية، بعد بضعة أيام على ضرب هجمات إرهابية بشعة مدينة نجامينا عاصمة تشاد، أسفرت عن وقوع العديد من القتلى والجرحى، بينهم أطفال. وأود أن أعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا العميقة لأسر الضحايا، وتضامننا مع السلطات التشادية.

وأود أيضا أن أهنئ ماليزيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى عقدها مناقشة اليوم بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وأود أن أثني على عمل الرئيس بصفته رئيس الفريق العامل المعني بهذه المسألة بالذات. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2015/409) عن الاتجاهات العالمية المتعلقة بحالة الأطفال في النزاع المسلح. ونوجه شكرنا الخاص إلى السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية، وعلى التزامها المخلص والمستمر بقضية الطفل.

تود المجموعة العربية التأكيد على بعض المبادئ والعناصر التي تراها مهمة للغاية في التعامل مع هذه المشكلة. قبل كل شيء، لا يمكننا أن نؤيد أي اختلاف في الرأي عندما تكون رفاهية الأطفال ومستقبلهم على المحك. وبغض النظر عن الحالة والمكان والاختلافات السياسية بين الدول، وحتى في

حالات النزاعات المفتوحة، يتعين توفير الحماية للأطفال. فهذا هو واجب أخلاقي وقانوني.

لدينا الآن معايير يمكن استخدامها لتحديد متى يكون الطفل ضحية ومتى ترتكب انتهاكات، ويعتبر مبدأ أساسيا اتخاذ إجراءات بشأن ذلك، و”نحن“ تعني المجتمع الدولي، وقبل كل شيء مجلس الأمن، والأمين العام باعتباره أحد المبلغين. حيث تقع على مجلس الأمن مسؤولية التبليغ، وتقع على مجلس الأمن مسؤولية اتخاذ إجراءات. ويجب أن تكون ملاعب الأطفال في ساحات المدارس والمنازل الآمنة، وليس في ساحات القتال. وبغض النظر عن دين الأطفال، وجنسيتهم أو عرقهم أو وضعهم الاجتماعي، يجب ألا نقوم بأي تمييز. الأطفال هم الأطفال، وعلينا ضمان ألا يتحولوا إلى ضحايا، وتهدئتهم عند الاقتضاء، وإعادة بناء مستقبلهم عند الضرورة. ويجب أن يبقى الأطفال خارج نطاق مشاكل الكبار.

ولا نزال نشهد استمرار تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي والقتل والهجمات على المدارس و/أو المستشفيات، والهجمات المتكررة أو التهديد بشن هجمات على الموظفي المحميين، في انتهاك للمعايير القانونية الدولية. هذا العام، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ينبغي أن نلاحظ إحراز تقدم كبير في السعي إلى تعاون وامتثال قوات الأمن الوطني بشأن هذه المسألة، لأن لديها كلها تقريبا الآن خطط عمل خاصة في هذا الشأن. ومع ذلك، ينبغي أن نلاحظ أيضا أن هذا لم يمنع أن يكون الأطفال أول ضحايا النزاعات في عام ٢٠١٤.

(تكلم بالعربية)

في الوقت الذي نحتفل فيه هذا العام بالذكرى السنوية الأولى لحملة ”أطفال لا جنود“ ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومات ومختلف وكالات الأمم المتحدة، لعكس مسار الآثار السلبية للأعمال الإرهابية لتلك الجماعات على الأطفال، فإن ذلك التوجه السلبي يتزايد باطراد، وترى المجموعة العربية بأنه ينبغي للمجلس أن ينظر في توسيع قائمة الأسباب الداعية إلى إدراج أسماء الجناة في مرفق التقرير السنوي للأمين العام، بما في ذلك أعمال الاختطاف. لقد أضحت عمليات الاختطاف من بين أساليب الحرب التي تستخدمها الجهات الفاعلة المتطرفة من غير الدول لترهيب بعض المجتمعات المحلية، الإثنية أو الدينية أو السيطرة عليها. والبنات يتعرضن بوجه خاص للتهديد المستمر بالعنف الجنسي وغيره من أشكال الانتهاكات في حالات الصراع. فغالبا ما يجري حرمانهن من حقوق التعليم، ويتعرضن للإغتصاب ويجبرن على الزواج، وتشكل الهجومات الوحشية التي شنتها جماعة بوكو حرام وتنظيم داعش مؤخرا، بما في ذلك اختطاف البنات وبيعهن لمقاتلين إرهابيين، تحديا لنا جميعا.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، تؤيد المجموعة العربية تضمين ولايات تلك البعثات مستشارين في مجال حماية الأطفال، فضلا عن توفير التدريب الإلزامي لهم عن حماية الأطفال للتأكد من معالجة حالة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة على النحو الملائم في بعثات السلام، من خلال تعزيز الدعوة والتعليم والتدريب والرصد والإبلاغ. ومن جهة أخرى، يجب أن نضمن تقديم التدريب الكافي في مجال حماية الطفل لحفظة السلام قبل النشر. لقد أضحت عمليات الاختطاف الجماعية للمدنيين، بمن في ذلك الأطفال، سمة غالبة بشكل متزايد من سمات النزاع في العديد من الحالات، وقد أصبح اختطاف الأطفال بالدرجة الأولى ينذر بوقوع انتهاكات أخرى مثل عمليات القتل والتشويه والتجنيد أو الاستغلال أو العنف الجنسي. وفي هذا الصدد، تدين المجموعة العربية الانتهاكات الممنهجة المرتكبة في حق الأطفال، في سوريا والعراق من قبل ما يعرف بكيان تنظيم

داعش الإرهابي، من خلال ارتكابه جرائم قتل واغتصاب وتهجير قسري في حق الأطفال ومنعهم من الحصول على حقهم في التعليم، عن طريق غلق المدارس واستخدامها لأغراض قتالية. وفيما ينظر مجلس الأمن في حالة الأطفال في النزاعات المسلحة في أنحاء العالم، فإن المجموعة العربية تناشد المجلس عدم نسيان الأطفال الفلسطينيين الذين عانوا من المشقة وأعمال العدوان المروعة والقمع والانتهاكات الجسيمة لحقوق بسبب الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار هذا الصراع على مدى أكثر من سبعين عاما. إن إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، تقوم بانتهاك خطير ومستمر للقانون الدولي، بما في ذلك في جملة أمور، اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية حقوق الطفل وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن، ولاشك أن هذه الوضعية تصب بصورة منهجية في ثلاثة معايير من أصل ستة معايير مستخدمة لتقييم الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وقد أسفرت الحرب على غزة العام الماضي عن مقتل أكثر من ٥٠ طفلا فلسطينيا استهدف بعضهم وقتل عمدا حين كانوا يمرحون في الشاطئ أو يلتمسون اللجوء إلى مراكز الأمم المتحدة، وأصيب ما يربو عن ٣ ٠٠٠ طفل أو أصبحوا معاقين مدى الحياة، وتعرضت المدارس لهجوم، وهناك الآن ٥٤ ٠٠٠ طفل بلا مأوى، في حين بات ٣٧٣ ٠٠٠ طفل على الأقل في غزة حاليا في حاجة ماسة إلى الدعمين النفسي والاجتماعي. وكل ما دمر لم يرمم من جديد حتى الآن.

تجدد المجموعة العربية ثقتها في الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة ليلى زروقي، وهي ثقة تجسدت من خلال التوقيع مؤخرا على اتفاق بين مكتبها ومكتب الجامعة العربية لتعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة والذي يعتبر خطوة مهمة في اتجاه ضمان حماية الأطفال في العالم العربي، كما ترى المجموعة العربية تقوية ولاية مكتب الممثلة الخاصة وتزويده بالوسائل المادية والبشرية، وهذا جانب مهم للغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتمنى ”رمضان مبارك“ للجميع. وأحيي معالي وزير خارجية ماليزيا، السيد حنيفة أمان، رئيس مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة في وقتها المناسب بشأن الأطفال والنزاع المسلح. فهذه مسألة تتصدر الأولويات وشديدة الإلحاح بالنسبة لدولة فلسطين، التي تتعرض حياة أطفالها لتهديد بالغ من قبل الاحتلال الإسرائيلي. أود أيضا أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي – مون؛ والسيدة ليلى زروقي، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسيدة يوكا براندت، نائب المدير التنفيذي لليونيسيف؛ والسيدة يونيس أبيو، مدير التيسير من أجل السلام والتنمية، على إحاطاتهم الإعلامية الهامة.

قدمنا إلى مجلس الأمن والقلق ينتابنا جراء قرار الأمين العام بشطب إسرائيل من قائمة العار التي تضم أطرافاً ترتكب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال في تقريره السنوي بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409). إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هي بلا شك مخالف صارخ لحقوق الطفل. إسرائيل ترتكب الجرائم ضد الأطفال الفلسطينيين بشكل ممنهج. وأفعالها تتناقض مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل والقانون الإنساني الدولي، التي تلزم السلطة القائمة بالاحتلال بضمان رفاه وسلامة السكان المدنيين الخاضعين لاحتلالها. والأدلة التي تحققت منها الأمم المتحدة ومنظمات عديدة لحقوق الإنسان تؤكد أن إسرائيل مافتئت تقتل الأطفال وتشوههم، وتعتدي على المدارس والمستشفيات وتمنع وصول المساعدة الإنسانية، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار مدمرة على حقوق وحياة

ورفاه الأطفال الفلسطينيين. وتلك حقائق موثقة جيداً في التقرير الحالي والتقارير المماثلة السابقة.

ووفقاً للمعايير التي وضعها مجلس الأمن، فإن تلك الأفعال موجبة للإدراج ضمن عتاة المخالفين الواردة أسماؤهم في المرفقات للتقرير. إنها مستوفية للإدراج في قائمة العار سواء ضمت بوكو حرام أم لا. إذا كان هناك من تنطبق عليه المعايير، يجب أن يكون اسمه على القائمة. ينبغي ألا تكون الاعتبارات السياسية أساساً للحذف لمجرد أن أسماء بعض المنظمات الإرهابية المقيتة موجودة في القائمة.

ولكن إسرائيل ليست في القائمة، لأن ضغوطاً سياسية قد مورست بشكل فاضح مجدداً لحمايتها من اللوم ومن إجراءات المساءلة، على الرغم من التوصية الموضوعية الصادرة عن الخبراء في منظومة الأمم المتحدة. وإننا نحيي هؤلاء الخبراء على موقفهم المهني والنزيه. لقد أوصوا بإدراج إسرائيل، لكن الضغوط السياسية أفضت إلى حذف إسرائيل من قائمة العار. هذا الحذف المدوي والامتناع عن تحميل إسرائيل المسؤولية عن جرائمها يأتي بتكلفة باهظة على أطفالنا الأبرياء، الذين يحرمون من حماية القانون، وتنتهك حقوقهم، وتتعمق معاناتهم وتتحطم حياتهم وأحلامهم ومستقبلهم بلا ثمن.

لقد تزايدت وحشية إسرائيل ضد الأطفال الفلسطينيين في عام ٢٠١٤، مما تسبب في ثالث أكبر عدد من وفيات الأطفال في النزاعات المسلحة على مستوى العالم. وكما ذُكِر، فقد قتل ٥٥٧ طفلاً فلسطينياً. وبياني، الذي سيجري تعميمه، سترفق به قائمة تضم أسماء جميع أولئك الأطفال وأعمارهم. ومعظمهم من قطاع غزة، ممن قتلوا خلال الهجمات العسكرية الإسرائيلية في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤. وهناك ٣٤٠ طفلاً ٠٠ فتاة، تتراوح أعمارهم بين رضع في عمر أسبوع إلى شباب في سن ١٧ عاماً. ولأن ضيق الوقت لا يسمح لي بتلاوة أسماء كل أولئك الأطفال الأحباب تخليداً لذكراهم وتكريماً لأرواحهم، سنقوم بتوزيع قائمة بأسمائهم مع نسخ من بياننا اليوم.

والشعب الفلسطيني ما زال يتجرع مرارة تلك الخسارة الفادحة في الأرواح البشرية والبراءة. ومن بين أولئك الأطفال ١٩ طفلاً من أسرة أبو جامع، وأصغرهم الطفلة بيسان، وعمرها ٦ أشهر، قتلوا جميعاً في غارة جوية إسرائيلية على منزلهم أدت إلى مقتل ٢٥ من أفراد الأسرة. لقد عانوا الكارثة نفسها التي لحقت بـ ١٤٢ أسرة فقدت العديد من أعضائها – من الأمهات والآباء والأخوات والإخوة والأجداد والعمات والأعمام وأبناء العمومة – في تلك الاعتداءات الإجرامية، إلى جانب ٨٩ أسرة قتل أفرادها بالكامل.

والواقع المرير يشير إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قتلت ١٠ أطفال يومياً في المتوسط في غزة، معظمهم لم يحتفلوا بعيد ميلادهم الثاني عشر. قتل الأطفال على الشواطئ أثناء لهوهم في وضح النهار على مرأى ومسمع من العالم، وفي حرمة منازلهم، وفي أسرتهم وهم نيام، في المدارس، في الملاعب، بين أيدي آبائهم الذين لم يتمكنوا من إنقاذهم من المجزرة الإسرائيلية. ويقدر عدد الأطفال الجرحى والمشوهين جراء الضربات الإسرائيلية والقصف المتعمد للمناطق المدنية بنحو ٣ ٠٠٠ طفل. سيعاني ألف من هؤلاء الأطفال من الإعاقة مدى الحياة. وتلك الحقائق التي وثقتها وكالات الأمم المتحدة وتحققت منها ميدانياً، لا يمكن التنازع بشأنها أو تشويهها أو تبريرها بأي دعاية وقحة.

وإلى جانب تلك الحقائق المروعة، جرح ١٢١٨ طفلاً فلسطينياً في عام ٢٠١٤ على يد قوات الاحتلال في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لم تتجاوز أعمار أكثر من نصفهم ١٢ سنة. وجروح الكثير منهم كانت بالغة، وقتل ١٣ طفلاً، منهم محمد أبو خضير، ١٦ عاماً، الذي اختطف وأحرق حياً على يد مستوطنين إرهابيين، ونديم صيام نوارة،

١٧ عاماً، وقتل أثناء عودته من المدرسة إلى البيت في ذكرى يوم النكبة في أيار/مايو ٢٠١٤. ويشرفني أن يكون والده معنا هنا اليوم ونحن نناشد مجلس الأمن مرة أخرى أن يعمل من أجل مواجهة الجرائم التي اقترفت ضد ابنه وشعبنا ووضع حد لتلك السنوات الثماني والأربعين من الاحتلال غير المشروع وتلك العقود من الظلم.

وإلى جانب الضربات الإسرائيلية العنيفة ضد المستشفيات والمنازل، والتي تسببت في وفيات وإصابات بين الأطفال، يشير التقرير إلى أن الهجمات الإسرائيلية ألحقت أضراراً أو دماراً بـ ٥٤٣ مدرسة في فلسطين، وهو أعلى رقم يسجل في أي وقت على الإطلاق. وهذا يشمل مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي لاذ بها العديد من الأسر الفلسطينية، وغالبيتهم من اللاجئين الذين كانوا يلتمسون الحماية تحت علم الأمم المتحدة، ليلقوا مصيراً مروعاً على أيدي قوات الاحتلال، فقتل ٤٢ شخصاً على الأقل، بينهم ١٦ طفلاً، وأصيب ٢٣٠ آخرين في غارات على المدارس.

لقد تعرضت أجيال من الأطفال الفلسطينيين للصدمات جراء فجور الاحتلال الإسرائيلي. وكما أشار الأمين العام في التقرير،

”ومما له وقع مدمر الأثر التراكمي لهذه العمليات العسكرية على الأطفال والسكان المدنيين عموماً واستمرار الاحتلال العسكري في دولة فلسطين“ (S/2015/409، الفقرة ١١٠).

إن من تبلغ أعمارهم ٨ سنوات في المتوسط في غزة قد شهدوا ثلاثة اعتداءات عسكرية كبيرة ولكن لم تطأ أقدامهم خارج غزة أبداً. والكثير من الأرواح الشابة قضت نحبها جراء العنف والإرهاب من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين المسلحين المتطرفين، الذين ينبغي أن يدرجوا في قائمة المخالفين، قائمة العار، جنباً إلى جنب مع الحكومة الإسرائيلية.

أما الأطفال الذين نجوا من ذلك العدوان المستمر فيتحملون آثار الجروح الجسدية والنفسية العميقة التي تعيق مسار حياتهم بشكل خطير. وتلك الجروح ناتجة عن فقدان أفراد الأسرة، حيث يتمت الحرب الإسرائيلية الأخيرة وحدها ما لا يقل عن ١ ٥٠٠ طفل. وجرت عمليات اعتقال واحتجاز، كان من ضحاياها أطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٢ عاما انتزعوا من أسرهم في جوف الليل، احتجزوا واستجوبوا وتعرضوا للضرب وعصبت أعينهم، وانتزعت ملابسهم عند تفتيشهم، وأجبروا على تحمل الحبس الانفرادي وغيره من الأعمال التي تصل إلى حد التعذيب وجرت محاكمتهم أمام المحكمة العسكرية الوحيدة للأحداث في العالم. وهناك أيضا الحصار غير القانوني الذي تحرم به إسرائيل الفلسطينيين في غزة بصورة لاإنسانية، وتعزلهم عن العالم وتعيق وصول المساعدة الإنسانية والإنعاش. وقد عانى الكثير من الأطفال من التهجير القسري مراراً وتكراراً، مع تدمير بيوتهم وفقدان كل ما يملكون في حياتهم.

ففي أي مكان آخر في العالم يسمح بهذه المعاملة النكراء للأطفال؟ ولأي مدى سيسمح مجلس الأمن لإسرائيل بأن تتصرف كما لو كانت دولة فوق القانون، وتواصل ارتكاب هذه الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في إفلات من العقاب؟

إن هذا الوضع المخزي يجرد القانون والالتزام بحماية المدنيين في التراعات المسلحة من مضمونهما، ويترع عن آليات المساءلة المنشأة لهذا الغرض فعاليتها. إن العجز عن تطبيق المعايير ومقتضيات الامتثال ذاتها على إسرائيل، إنما يقوض مصداقية النظام الدولي ويدل على عدم فعاليته. ومن الواضح أن فجوة المساءلة هذه تزيد إفلات إسرائيل من العقاب، على النحو الذي تدل عليه استجابتها الفاترة للتقرير واستمرار

الانتهاكات التي ترتكبها بحق أطفالنا الذين يُتركون بلا سند ليدافعوا عن أنفسهم ضد وحشية إسرائيل.

وكما يعلم المجلس، فإذا ما أضيفت إسرائيل إلى قائمة مرتكبي الانتهاكات الأكثر خطورة، فإن من شأن ذلك أن يطلق عملية للرقابة المتزايدة. وسيتعين على الأمم المتحدة وإسرائيل حينئذ التفاوض وفق جدول زمني محدد بشأن خطة عمل ملزمة لحماية الأطفال. ومن شأن إدراج إسرائيل في القائمة أيضا أن يوفر للمجلس الأدوات اللازمة لمنع الانتهاكات الإسرائيلية ومواجهتها في المستقبل. إن استبعاد إسرائيل من القائمة – على الرغم من مشورة الممثلة الخاصة للأمين العام، ووكالات الأمم المتحدة المعنية برصد الحالة في فلسطين – يمثل فرصة مهدرة لمساءلة إسرائيل، ولإنقاذ حياة الأطفال الفلسطينيين.

في عام ٢٠٠٩، ذكر الأمين العام أمام هذا المجلس ”يجب على جميع البلدان والجماعات أن تضع حماية الأطفال في حالات الصراع المسلح فوق الاعتبارات السياسية“ (S/PV.6114). ونحن نكرر ذلك النداء اليوم في ظل المحنة المأساوية التي يعيشها الأطفال الفلسطينيون تحت الاحتلال الإسرائيلي. وتجب مساءلة إسرائيل عن جرائمها. ونحن مقتنعون بأنه لا سبيل لإرغام إسرائيل على وقف انتهاكاتها واحترام القانون سوى العمل الدولي الجماعي وحده. وقدِ أثبتنا سعينا إلى تحقيق المساءلة والالتزام بالقانون الدولي بانضمامنا إلى نظام روما الأساسي وغيره من المعاهدات الدولية. وفي حين تواصل الحكومة الإسرائيلية الإثبات – قولا وفعلا – على أنه ليس لديها مصلحة في السلام وسيادة القانون، علاوة على الإصرار على إنكار حقوق الشعب الفلسطيني بترسيخ احتلالها، ما تزال القيادة الفلسطينية ملتزمة بالسلام.

وفي سبيل إنقاذ إمكانيات السلام، فإننا نناشد المجتمع الدولي، وفي طليعته مجلس الأمن، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي وتحقيق الحرية والعدالة للشعب الفلسطيني. وريثما يتم ذلك، فإننا نجدد النداء لأجل حماية الشعب الفلسطيني، بدءا من أطفالنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية) أود أن أبدأ بتهنئة ماليزيا على توليها رئاسة مجلس الأمن، وتنظيم هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب بشأن مسألة هامة للغاية، ألا وهي الأطفال والنزاع المسلح. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على عرض تقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409)، الذي يشمل الاتجاهات العالمية في هذا الموضوع. وأشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة زروقي، ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على إسهاماتهم القيمة في هذه المناقشة.

لقد كان عام ٢٠١٤ عاما حزينا للأسف، إذ شهدنا فيه العديد من الانتكاسات في الكفاح من أجل حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وكما يشير التقرير الأخير للأمين العام، والتقارير الأخرى المقدمة في إطار منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، فقد كان ذلك العام مروعا على نحو خاص بالنسبة للأطفال المحاصرين في مناطق النزاع ولا يزالون يستهدفون من قبل الفصائل والكيانات المتحاربة دون احترام للقانون الدولي الإنساني الدولي وسلامة أطفالنا. وتشير الأحداث العالمية الراهنة إلى أن الأطفال يعانون بأعداد هائلة نتيجة للنزاعات المسلحة. ومن المؤسف أن معظم النزاعات المسلحة ما زالت تتسبب في خسائر فادحة بين الأطفال.

وللأسف فقد خيّم على التقدم المحرز على هذا الصعيد، تفاقم النزاعات وتزايد الهجمات العشوائية في بعض البلدان في منطقتنا. كما شهدنا في الوقت نفسه، انتشار وتنامي الجماعات المتطرفة التي تنتهك حقوق الطفل بصورة منتظمة.

وتشكّل هذه الجماعات المتطرفة تحديا كبيرا لمنطقتنا. فهي ما تزال ترتكب أعمال العنف ضد الأطفال، وتشن الهجمات العشوائية على السكان المدنيين والمرافق الصحية وتستهدف المدارس وتختطف الأطفال بأعداد كبيرة.

وينبغي أن يكون اتجاه المتطرفين من ذوي النزعة العنيفة هؤلاء من منتهكي حقوق الأطفال شاغلا خاصا للمجتمع الدولي. ويعني طابع هذه الجماعات وأشكال عملها وهياكلها أنه ربما باتت الكثير من المعايير والأساليب التي ما فتئ يستخدمها المجتمع الدولي في حماية الأطفال بصورة ناجحة من قبل، أقل فعالية الآن، إن لم تكن غير مجدية تماما. إن الازدراء التام للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، من قبل تنظيم داعش وجبهة النصرة والجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة، وخاصة في سوريا والعراق، أمر مروع ومثير للصدمة على نحو خاص، في حين لا يزال انتشار تلك الأساليب بين هذه الفئات مثيرا للقلق.

لقد انتهج المتطرفون من دعاة العنف هؤلاء عمليات اختطاف الأشخاص على نطاق واسع بوصفها إحدى سمات عملياتهم سعيا منهم إلى غرس الذعر وتحقيق هدفهم السياسي المتمثل في غسل الأدمغة والحصول على الفدية والانتقام أو الاستغلال الجنسي. وما فتئت عصابات بوكو حرام تدمر أجزاء من نيجيريا والمناطق المحيطة بها عن طريق ترهيب الأطفال في الأساس. وما يزال استهداف الأطفال المنتمين إلى الأقليات الدينية والعرقية مسألة مثيرة للقلق البالغ أيضا.

وبالمثل، فإن وضع الأطفال في اليمن مثير للقلق أيضا. ووفقا لتقارير اليونيسيف فإن هناك ٢٧٩ طفلا بين مجموع القتلى ٠٢ طفل على الأقل بين مجموع الجرحى. ويمثّل ذلك قفزة هائلة وغير مقبولة بالمقارنة مع إحصائيات عام ٢٠١٤ كله، ويدل بوضوح على أن من شأن حدة النزاع في اليمن أن تؤدي إلى حدوث أزمات إنسانية في وقت ما في المستقبل.

ولا ريب في أنه ستكون هناك عواقب طويلة الأجل للقصف والتدمير المنظمين للهياكل الأساسية اللوجستية لبلد يستورد نسبة ٩٠ في المائة من احتياجاته للغذاء، على سبيل المثال.

وعلى النحو الذي يشير إليه تقرير الأمين العام، وكما يتضح أيضا من تقارير وكالات الأمم المتحدة، ففي غزة وحدها شهدت الفترة من ٨ تموز/يوليه إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، مقتل ٥٤٠ طفل فلسطيني وجرح ٢٩٥٥ آخرين، وتشير التقديرات إلى أن ١٠٠٠ من هؤلاء قد أصيبوا بإعاقات دائمة نتيجة الغزو الإسرائيلي الأخير.

إن عدد المدارس ورياض الأطفال والمستشفيات التي تضررت أو دمرت تماماً على يد القوات الإسرائيلية خلال الفترة نفسها هو أعلى رقم مسجل لمثل هذه الحالات في عام ٢٠١٤. ومنع إسرائيل وصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني المحتل بكامله يعرض للخطر بقاء الأطفال الفلسطينيين ورفاههم، الأمر الذي يضيف رقماً قياسياً آخر لتجاهل النظام الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني دون أن يخضع للمساءلة عن انتهاكاته الجسيمة ضد الأطفال.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى المساءلة عن جرائم الحرب والانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل أثناء عدوانها العسكري الأخير ضد السكان المدنيين الفلسطينيين والتدمير الغاشم للبُنى التحتية المدنية الحيوية في قطاع غزة. ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يكفل جهود المتابعة الجدية الرامية إلى وضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب وضمان العدالة للضحايا.

وقد حدد مجلس الأمن ستة معايير محددة للانتهاكات الجسيمة يتعيّن على الأمين العام أن يستخدمها لتحديث قوائمه عن مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة حول العالم، الواردة في مرفقات تقاريره. وتشير الأدلة الدامغة إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان المنهجة والجسيمة التي

يرتكبها النظام والجيش الإسرائيليان ضد الأطفال الفلسطينيين تحت الاحتلال تستوفي بوضوح معايير الإدراج هذه. ولذلك فإننا ننضم إلى العديد من الدول الأعضاء التي أعربت عن الأسف العميق للقرار القاضي بعدم إدراج إسرائيل في مرفق التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، على الرغم من توصية الممثلة الخاصة للأمين العام في هذا الصدد.

يجب على الأطراف المتحاربة أن تبذل المزيد من الجهود لحماية الأطفال من النزاع. ويمكن لاحترام جميع الأطراف للطابع المدني للمدارس، وإدراج السياسات المتعلقة بحقوق الأطفال في محادثات السلام والمعاهدات، وتطبيق فترات الهدنة المنتظمة في القتال للأغراض الإنسانية أن تكون خطوات هامة نحو تحقيق ذلك الهدف. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لحماية الأطفال في النزاع باتخاذ موقف أكثر حيوية ضد الجناة المتمادين وأولئك الذين يختطفون الأطفال ويوقعونهم ضحايا. ويلزم أن تبدي الدول قدراً أكبر من القيادة في مكافحة دعاية التطرف العنيف، المستخدمة لتجنيد الأطفال في أماكن بعيدة والتلقين العقائدي للمخطوفين على السواء، وكذلك في حماية الأطفال وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم بعد إنقاذهم من قبضة تلك العناصر.

ومن دون اتخاذ إجراءات قوية من جانب الأمم المتحدة والتزام حقيقي من المجتمع الدولي، ستكون لهذه المسألة عواقب كبيرة تسري عبر الأجيال. وإذ أصبح استهداف الأطفال اتجاهاً متنامياً بين المتطرفين العنيفين وسمة غالبة أكثر من أي وقت مضى من سمات النزاع العنيف، ينبغي للعالم أن يتوقع أن تتزايد قسوة هذه المسألة ما لم تحدّ منها إرادة المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بجعل بياناتهم موجزة في ضوء طول قائمة المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نرحّب بهذه المناقشة ونوجّه ترحيباً خاصاً إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، التي تشاركنا هذه المناقشة بكاملها اليوم. إننا نقدر كثيراً عملها وعمل مكتبها ونثمّنهما.

يسلّط تقرير الأمين العام (S/2015/409) مرة أخرى الضوء على العديد من الطرق التي يتضرر بها الأطفال من النزاعات المسلحة، وعلى العدد المتزايد من الجرائم الشنيعة المرتكبة ضدهم وعلى مرتكبي هذا العنف. ونؤيد العديد من التوصيات الواردة في التقرير، ولا سيما التوصية بشأن الحاجة إلى إدراج عمليات اختطاف الأطفال بوصفها آلية تحريك الإدراج في القائمة. ستركّز مداخلتي المقتضبة على ثلاث نقاط اليوم.

أولاً، يسرنا أن نرى توجيه دعوة قوية للمساءلة بين التوصيات. ومن الأهمية بمكان طلب الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. ونشعر بالقلق إزاء حالة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأوجه الضعف المنهجي داخل منظومة الأمم المتحدة التي جلبتها هذه الحادثة إلى دائرة الضوء. ونرحب بقرار الأمين العام إجراء تحقيق مستقل ونتطلع إلى نتائجه. كان ٣٠ في المائة من ضحايا الحالات المبلغ عنها للاستغلال والاعتداء الجنسيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام هم من القاصرين في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وليبريا وهايتي. وأعلنت الأمم المتحدة أن سياسة عدم التسامح مطلقاً لن تكون فعالة ما دامت آليات المساءلة غامضة أو ببساطة غير موجودة وما دام الإبلاغ صعباً أو حتى خطراً.

لقد نوقشت تحديات كفالة المساءلة عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين على مدى سنوات عديدة، ولكن بنتائج

ملموسة قليلة. وهناك خطر مستمر من أن يفقد العمل الهام الذي يضطلع به كثيرون مصداقيته لدى عامة الناس بسبب الأفعال اللاأخلاقية والإجرامية التي ترتكبها قلة مع الإفلات من العقاب. يجب على البلدان المساهمة بقوات ضمان الإسراع في التحقيقات والملاحقات القضائية الداخلية عن الانتهاكات التي يرتكبها مواطنوها. وإلا فإن دور الأمم المتحدة ووظيفتها الحاسمة الأهمية في مجال حفظ السلام سيتعرضان للخطر.

ثانياً، يمكن أن تكون قائمة مرتكبي الجرائم في مرفقات تقارير الأمين العام أداة فعالة جداً للتأثير على سلوك أطراف النزاع. ولكن ليكون هذا هو الحال، فإن الإدراج وعملية رفع الأسماء ينبغي أن تكون منصفة ومتسقة وشفافة. إن الغالبية العظمى من الأطراف المدرجة هي جهات فاعلة غير حكومية، قد يصعب الانخراط معها. تحتلّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبعض المنظمات غير الحكومية، مثل نداء جنيف، موقعاً فريداً في هذا الصدد وينبغي الاستفادة من خبراتها في عمل المجلس في هذا المجال.

ويبدو أن بعض أطراف النزاعات قد التزمت التزامات واضحة بالمشاركة، وهي حريصة على التعاون ووقعت ما يسمى صكوك الالتزام بوقف الانتهاكات ضد الأطفال. ومع ذلك، لم تتأهّل أي جهة/كيان من غير الدول لرفع الأسماء من القائمة حتى الآن، ويرجع ذلك إلى جملة أمور منها الافتقار إلى المعرفة والمساعدة في جميع مراحل العملية. وهذا تسبب في الإحباط وهو أيضاً فرصة ضائعة لتحفيز جهات فاعلة أخرى من غير الدول على التعاون بهدف الرفع من القائمة. ولذلك من المهم تقديم الدعم للمنظمات التي تساعد الجهات الفاعلة من غير الدول في جهودها الرامية إلى تحقيق الرفع من القائمة. ويمكننا كحكومات زيادة تيسير هذه العمليات من خلال التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، الذي ينشئ الإطار الضروري للمشاركة.

وأخيراً، أود أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب القاصرين. ومن الواضح أننا نسعى جاهدين لإيجاد استجابة لهذه الظاهرة المعقدة. وما زالت معرفتنا بالأسباب الجذرية والدوافع وسياسات وعمليات التجنيد محدودة. ويجب ألا ننسى في هذه المناقشة أننا نتحدث عن أطفال، أحكامهم والسلوك المترتب عنها هي أحكام وسلوك من هم دون السن القانونية. ولذلك، فإننا نتطلع باهتمام بالغ إلى ما يسمى النهج اللين الذي يستند إلى الافتراض بأن الفقر والتمييز والافتقار إلى التنشئة الاجتماعية وعدم وجود إدماج فعال هي غالباً جذور التطرف. وبدلاً من التركيز الحصري على التجريم، تستفيد تلك الاستراتيجيات من المشورة النفسية الاجتماعية وتساعد العائدين على إيجاد وظائف أو فرص تعليم. نحن لا نزعم أننا متأكدون من أن هناك نهجاً أفضل من غيره، ولكننا بالتأكيد نرى قيمة في استكشاف المزيد من التركيز على إعادة الإدماج.

ما يبدو واضحا هو أن الاستجابة الشاملة ضرورية، وهي تشمل الوقاية والدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة في الإدماج لاستكمال التدابير والإجراءات القانونية اللازمة.

وفي الختام، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى إعلان المدارس الآمنة، الذي يؤيد المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. ونرحب بما أورده من تفاصيل بشأن القانون الدولي الإنساني القائم، وندعو الآخرين إلى الانضمام إلى أولئك الذين أقروا بالفعل المبادئ التوجيهية في المؤتمر بشأن المدارس الآمنة الذي عقد مؤخرا في أوسلو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لقيادتكم، سيدي الرئيس، لعقد مناقشة اليوم المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر معالي السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح؛ والسيدة يوكا براندت، نائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛ والسيدة إيونيس أبيو، ممثلة منظمة تيسير السلام والتنمية، على إحاطاهم الإعلامية.

اليوم، أود أن أركز على ثلاث مسائل: اختطاف الأطفال، والأطفال الجنود، وإعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال الضحايا.

أولا، فيما يتعلق بالاختطاف، أود أن أوجه انتباه مجلس الأمن إلى الاتجاه المتزايد المثير للقلق لعمليات الاختطاف الجماعي للأطفال. وتفيد التقارير بأنه في العام الماضي جرى اختطاف ٢٧٦ تلميذة على يد بوكو حرام في نيجيريا. واختطف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ١٥٣ صبيا كرديا و ٤١٢ من الأطفال الإيزيديين في سورية والعراق. ووفقا لمنظمة ”قائمة المراقبة بشأن الأطفال والصراع المسلح“، تم اختطاف على الأقل ٢٤ ٤٢٢ طفلا في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٣، والذين اختطفت الجماعات المسلحة من غير الدول ٩٥,٨ في المائة منهم.

وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يتخذ كل التدابير اللازمة للتخفيف من حدة هذه الأعمال القاسية واللاإنسانية التي ترتكبها منظمات مثل بوكو حرام وداعش. وفي ذلك الصدد، ندعم القرار الجديد ٢٢٢٥ (٢٠١٥) المتُخذ للتو اليوم والذي اشتركنا في تقديمه. إن إضافة عمليات الاختطاف كسبب لإدراج الأطراف في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام ستُحدث اختلافا. ولكن من الضروري أن تنفذ الأطراف المعنية القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) من خلال خطط العمل وغيرها من الآليات.

وعلاوة على ذلك، تود اليابان أن تشيد بالجهود التي بذلها جميع أصحاب المصلحة في صياغة مبادئ لوسنز التوجيهية. ونرحب باتساع نطاق إدراك المجتمع الدولي لمسألة حماية المدارس والتعليم. وستواصل اليابان متابعة تطور النقاش بشأن هذه المسألة.

وثانيا، تحتفل اليابان بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وقد شاركت اليابان في اتخاذ القرار بوصفها عضوا في المجلس في ذلك الوقت. وشكل القرار معلما هاما حيث أنشأ آلية للرصد والإبلاغ بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتعزز كذلك حملة ”أطفال لا جنود“ الأحكام الواردة في القرار. وقد أعربت اليابان مرارا عن دعمها للحملة. والإنجازات التي تحققت حتى الآن عن طريق الحملة موضع ثناء، بما في ذلك شطب تشاد من القائمة وتسريح ٤٠٠ من الأطفال الجنود في ميانمار. وفي ذلك السياق، تقدم اليابان الدعم للضحايا من الأطفال الجنود ضحايا من خلال اليونيسف. ومن الأهمية بمكان التنويه بأن الحملة تهدف إلى منع وإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال من قبل قوات الأمن الوطنية بحلول عام ٢٠١٦. ومن أجل تحقيق هذا الهدف الطموح، المطلوب إدخال مزيد من التحسينات والالتزامات. وستواصل اليابان النظر في زيادة ما تقدمه من مساهمات لدعم الحملة.

وأخيرا، تستحق إعادة تأهيل الضحايا من الأطفال وإعادة إدماجهم نفس القدر من الاهتمام الذي يحظى به منع الاختطاف والتجنيد، كما جاء في التقرير السنوي الحالي للأمين العام (S/2015/409). ويُحرم الأطفال من ضحايا الاختطاف والتجنيد من الحب والعطف ويظلون بمعزل عن الحياة الاجتماعية العادية. وفي أسوأ الحالات، يتحول هؤلاء الأطفال إلى شياطين أو منحرفين أو وحوش طائشة بعد أن

يتعرضوا لغسل أدمغتهم حيث لا يعرفون شيئا سوى كيفية استخدام الكلاشنيكوف. وقد لا يكون لدى هؤلاء الأطفال أسر أو منازل يعودون إليها. وحتى إذا عادوا، فقد لا يقبلهم المجتمع أو ربما لا يتمكنون من إعادة التكيف. وهم قد فقدوا الفرصة لأن يصبحوا أعضاء في المجتمع. وإعادة هؤلاء الأطفال إلى الحياة الطبيعية ينبغي أن يكون جزءا أساسيا من عملية إعادة تأهيلهم.

ومراعاة لذلك الهدف، قدمت اليابان في السنة المالية الماضية ما مجموعه ٢٣ مليون دولار في صورة مساهمات في البرامج الرامية إلى دعم إعادة تأهيل الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم. ويجري تنفيذ هذه البرامج في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. وعلى سبيل المثال، في جنوب السودان، دعمنا الجهود الرامية إلى لم شمل زهاء ألف طفل مع أسرهم. كما وفر لهم ذلك المشروع الرعاية النفسية أيضا. وإضافة إلى ذلك، يجري تقديم الرعاية الطبية والمشورة إلى النساء والأطفال الذين تعرضوا للاعتداء الجنسي.

وينبغي ألا نستبعد أحدا، ولا سيما الأطفال. وحينما نتعامل مع الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، فإن وقاية الأطفال وإنقاذهم من هذه الجرائم لا يكفي. وأؤكد مجددا على ضرورة تقديم الدعم أيضا للضحايا لإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع. وبالقيام بذلك، يمكنهم العودة كأعضاء ملتزمين التزاما كاملا في المجتمع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا ألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه للانضمام البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أرمينيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر الحار للممثلة الخاصة للأمين العام السيدة زروقي تحديدا، التي ندعمها بقوة. كما نود أن نشكر الرئاسة الماليزية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

لقد تكرر وصف عام ٢٠١٤ بأنه أسوأ عام بالنسبة للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. ويقول الأمين العام، في تقريره السنوي الجديد إلى المجلس (S/2015/409)، ''شهد عام ٢٠١٤ تحديات لم يسبق لها مثيل فيما يخص حماية عشرات الملايين من الأطفال الذين ينشؤون في أوضاع متضررة من النزاع'' (S/2015/409، الفقرة ٥). وتؤثر النزاعات المسلحة التي طال أمدها والأزمات الراهنة على الكثير جدا من الأطفال في جميع أنحاء العالم، حيث تحول دون ذهابهم إلى المدرسة وتعرضهم لخطر التجنيد واستخدامهم كجنود. والفظائع ضد الأطفال التي تصدرت العناوين الرئيسية، بما في ذلك اختطاف بوكو حرام لمئات النساء والفتيات في شيبوك وعمليات الاختطاف في سورية والعراق التي يرتكبها تنظيم داعش، بمثابة تذكير لنا بمواطن الضعف والاحتياجات الخاصة للفتيات في هذا السياق.

وتدعو ''الزيادة في وتيرة ونطاق عمليات الاختطاف''، كما ورد في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام، إلى القلق.

ونظراً لتلك الزيادة، ولكن نظراً أيضاً لحقيقة أنَّ عمليات الاختطاف هي أحد ستة انتهاكات خطيرة يجري الإبلاغ عنها في إطار آلية الرصد والإبلاغ، فإنَّ أدنى درجات المنطق إضافة الاختطاف بصفته دافعاً خامساً يؤدي إلى الإدراج في مرفقات تقرير الأمين العام. وعمليات الاختطاف في حالات

عديدة نذير لانتهاكات أخرى، مثل التجنيد واستخدام العنف الجنسي. لذا، فإننا نرحب كثيراً جداً بالاعتماد الإجماعي لقرار اليوم ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الذي يضيف الاختطاف بصفته دافعاً، ونحن ممتنُّون لقيادة ماليزيا في هذا الصدد. ونأمل أن يؤدي ذلك بالتالي إلى إبرام خطط عمل مع الأطراف المدرَجة التي ترتكب عمليات الاختطاف. وإننا ندين بشدة عمليات اختطاف الأطفال وندعو جميع الأطراف إلى الإفراج فوراً عن الأطفال المختطَفين.

لقد اختطفت الجماعات المتطرفة في حالات عديدة تلامذة المدارس لمعاقبتهم على ذهابهم إلى المدرسة. وهذا بمثابة تذكير لنا بأهمية التعليم، ليس لنماء الأطفال فحسب، ولكن بصفته وسيلة قوية للمساهمة في منع التطرف العنيف والنزاع. ولهذا، يجب القيام بمزيد من العمل لحماية المدارس من الاعتداء على نحو أفضل، وردع استخدامها العسكري عملاً بالقانون الدولي. وإننا نرحب بالتزام المجلس، المذكور بين أمور أخرى في القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، من أجل الرصد المعزّز للاستخدام العسكري للمدارس والإبلاغ عنه.

إنَّ العديد من عمليات الاختطاف تُرتكَب من قِبَل أطراف مسلحة غير حكومية، تشكِّل أيضاً الأغلبية الساحقة من الأطراف المدرَجة. وأثناء المناقشة المفتوحة الأخيرة في آذار/مارس (انظر S/PV.7414)، في ظل الرئاسة الفرنسية، ناقشنا التدابير الممكنة لمعالجة هذه الظاهرة بفعالية. ونحن ممتنُّون على الورقة غير الرسمية التي عمَّمتها فرنسا، والتي تضمّ موجزاً للمقترحات المقدَّمة أثناء تلك المناقشة. ونعتقد أنَّ العديد من تلك الاقتراحات جدير بالمتابعة الملموسة. ووصول الأمم المتحدة غير المشروط إلى الأطراف المسلحة غير الحكومية أساسي لاعتماد خطط عمل لإنهاء الانتهاكات ومنعها، وللخطوات نحو تنفيذها الفعال، وهو الأهم.

ولمنع الانتهاكات المستقبلية، من الحيوي محاسبة المسؤولين. فهناك عدد كبير من الأطراف أُدرِج طوال خمس سنوات على الأقل، وهم لذلك يُعتبَرون جناة متمادين. ومكافحة الإفلات من العقاب يجب أن تكون جزءاً لا يتجزَّأ من إجراءاتنا، ومع أنَّ المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول، فإنَّ للمحكمة الجنائية الدولية دوراً أساسياً تؤديه في هذا الصدد.

علاوة على ذلك، إنَّ إدماج أحكام حماية الأطفال في ولايات عمليات السلام، والتدريب الإلزامي على حماية الأطفال، لجميع قوات الأمم المتحدة ووحدات شرطتها قبل الانتشار، تدابير أساسية لضمان الحماية الفعالة للأطفال ميدانياً. وفي هذا السياق، يقوم الاتحاد الأوروبي بتعزيز قدرته المتعلقة بحماية الأطفال على مستوى مقره وعلى المستوى التشغيلي. إننا نقوم بتعميم مسألة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في بعثاتنا وعملياتنا السياسية المشتركة للأمن والدفاع. وفي هذه السنة، ينظِّم الاتحاد مجدداً تدريباً محدداً بشأن الأطفال والنزاع المسلح لموظَّفيه وموظفي دوله الأعضاء. وقد أُنجِزت أيضا النماذج التدريبية على حماية الأطفال للأفراد المدنيين والعسكريين قبل الانتشار، ويجري تدريسها في سياق التحضيرات لانتشار أفراد الاتحاد الأوروبي والبلدان الثالثة، كجزء من البعثات المدنية المختلفة لتحقيق الاستقرار.

وإعادة الإدماج الناجح للأطفال في المجتمع مجدداً مسألة تحظى باهتمام رئيسي من أجل تحقيق سلام وتنمية مستدامَين. وهذا هو سبب تمويلنا تدابير إعادة الإدماج للجنود الأطفال المسرَّحين، في جنوب السودان مثلاً. وفي هذه السنة، نخطط لإطلاق دعوة محددة إلى اقتراحات من منظمات المجتمع المدني بشأن مشاريع مستقبلية متعلقة بالأطفال المرتبطين بقوات وجماعات مسلحة، فضلاً عن الأطفال المتأثرين بالعنف. والاتحاد الأوروبي ودُوله الأعضاء يواصلان أيضاً دعم حملة ”أطفال، لا جنودٌ“ التي أطلقتها ممثلة الأمين العام زروقي

واليونيسف. ونحن نرحب بالتقدم المحرَز حتى الآن ونأمل بنتيجة ناجحة في عام ٢٠١٦.

إنَّ الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار البارز ١٦١٢ (٢٠٠٥) في تموز/يوليه هذا العام ينبغي أن تزوِّد الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بزخم جديد لإيلاء حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح الأولوية العليا، وضمان عمل كل شيء لتزويد الأطفال بآفاق جديدة لمستقبلهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إنَّ فتيات اليوم وفتيانه يمثِّلون الأمل بغدٍ أفضل. وحين يكون الطفل ضحية حرب، فإنَّ عالمه، أسرته ومجتمعه المحلي يفقدون أثمن ما يمتلكونه: أملهم في مستقبل أكثر إشراقاً. وخسارة أيِّ طفل مأساة لا مثيل لها. والإيذاء المتعمَّد للأطفال جريمة غير إنسانية. وحمايتهم هي واجبنا الأسمى.

وبحسب التقليد اليهودي، إنَّ من ينقِذ حياة واحدة هو كمن أنقذ العالم بأسره. وبعد سبعين سنة على إنشاء هذه المؤسسة، هناك أرواح عديدة جداً لم نستطع إنقاذها. والحقيقة المؤلمة هي أنَّ الأطفال في جميع أرجاء العالم يعانون قسوة ووحشية غير مسبوقتين.

إنَّ جماعة بوكو حرام في نيجيريا اختطفت بالفعل ١ ٠٠٠ طفل، وُضِع الكثيرون منهم على الخط الأمامي ليكونوا بمثابة دروع بشرية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجري قطع رؤوس المدنيين، بمن فيهم الأطفال، ويُشوَّهون ويُغتصَبون. وفي اليمن، أصابت الضربات الجوية السعودية المكثَّفة والعشوائية المستشفيات والمدارس، وقتلت مئات المدنيين، بينهم العديد من الأطفال. والحوثيون يجندون فتياناً لا تتجاوز أعمارهم ١٤ عاماً، لاستخدامهم جنوداً، ويسلِّحونهم ببنادق كلاشينكوف، ويرسلونهم إلى الخطوط الأمامية. وفي العراق، يُرغِم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الفتيات الشابات على الاتصال بآبائهنَّ لرواية تفاصيل تعرُّضهنّ للاغتصاب الجماعي من قِبَل عشرات الرجال. وفي سوريا، اختطف تنظيم داعش أطفالاً أكرادا وعذَّبهم وأرغمهم على مشاهدة لقطات مصوَّرة لقطع الرؤوس والاعتداءات من قِبَل داعش.

وحين ننظر إلى العالم اليوم من خلال عيون الأطفال، فإننا نرى صورة مروِّعة، إذ تتحطم الكثير من الأحلام، وتخبو الكثير من الآمال، والعديد من الأطفال تُسلَب منهم طفولتهم بوحشية لا يمكن تصوُّرها. وهذا يجب أن يتوقف. وعلى مجلس الأمن أن يتصرف لإنهاء هذه الفظائع ضد الأطفال. وقرار اليوم ٢٢٢٥ (٢٠١٥) الذي شاركت إسرائيل في تقديمه، خطوة إيجابية إلى الأمام.

في الأسبوع الماضي، نشر الأمين العام تقريره السنوي (S/2015/404) بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ومع كل الأنظمة والمنظمات التي تستهدف الأطفال عمداً واستراتيجياً في جميع أرجاء العالم، من العبث ببساطة أن يركِّز التقرير على إسرائيل بشكل غير متناسب. ففي التقرير ١٧ فقرة عن سورية، ٩ فقرات عن اليمن، ٨ فقرات عن العراق، ٦ فقرات عن ليبيا وما لا يقل عن ٣٢ فقرة حول إسرائيل. أجل، لقد أحسن المجلس الاستماع: فقد كُرِّس لإسرائيل ضِعفَي الحيِّز المكرَّس لسورية، حيث قُتِل في هذه السنة وحدها نحو ربع مليون شخص، بينهم أكثر من ٣،٥٠٠ طفل بحسب صحيفة نيويورك تايمز، بينما التقرير يضلِّل بجعْله العدد ٣٦٨ طفلاً لأسباب مبهمة.

إنَّ السبب لهذا التقديم المنحرف واضح. فبدل أن تكون مناقشة التقرير لإسرائيل متوازنة، ومحايدة ومركَّزة على الحقيقة، نجدها مسيَّسة، مشوبة بالمصالح ومشوِّهة للواقع. فماذا عن حركة حماس، وهي منظمة إرهابية تُدير الآن

مخيمات صيفية عسكرية لأطفال المدارس الابتدائية؟ من المؤكد أنَّ تقريراً حول استخدام الأطفال في الحرب سيناقش ذلك بالتفصيل. حسناً، إقرأوا التقرير،وحاولوا أن تُحصوا كم مرة يظهر إسم حماس. فإيجاده في التقرير أصعب من إيجاد إبرة في كومة قش. وفي الواقع، إنّ حماس ومنظمات إرهابية أخرى أطلقت نحو ٤٠٠٠ صاروخ وقذيفة هاون أثناء نزاع الصيف الماضي. وقد وُجِّهت تلك القذائف عمداً نحو السكان المدنيين في إسرائيل. وبعبارات المتحدِّث باسم حماس، فوزي برهوم،

"إنَّ صواريخنا موجَّهة إلى العبرانيين، القتلة، الإسرائيليين، المجرمين. وقذائفنا تستهدف بدقة منازل الإسرائيليين والصهاينة."

لقد أُطلِق من غزة على إسرائيل منذ عام ٢٠٠١ أكثر من ١٥٠٠٠ صاروخ وقذيفة هاون. وهناك جيل من الأطفال في إسرائيل يعيش تحت التهديد اليومي لصواريخ حماس وقذائفها.

ولم تكتفِ حماس باستهداف المدنيين والأطفال الإسرائيليين عمداً، بل إنها تُظهِر تجاهلاً كاملاً لأرواح الأطفال الفلسطينيين. وبينما حاولت إسرائيل إنقاذ حياة الفلسطينيين بإنذارهم لكي يتركوا مناطق القتال، فقد هدَّدت حماس حياتهم إذا فعلوا ذلك.

وفي حين تتوخى إسرائيل كل الحذر لتجنب إلحاق الضرر بغير المقاتلين، تخرق حماس القانون الدولي بإطلاق الصواريخ على المدارس والمستشفيات والمساجد وغيرها من الأماكن التي عادة ما يكون الأطفال آمنين فيها. واستخدام حماس العسكري للمدارس أمر مروع. وكما ينص قرار اليوم، فإن مثل تلك الاستخدامات "تتنافى وأحكام القانون الدولي السارية" (القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الفقرة ٤).

وحذفت من التقرير حقيقة واضحة واحدة وهي: إن هذه حرب لم تكن إسرائيل تريدها. وتشعر إسرائيل بالأسف العميق على الضرر الذي أصاب السكان المدنيين الفلسطينيين خلال عملية الجرف الصامد. وكانت تلك العملية ردا على إطلاق أكثر من ٤٥٠ صاروخا وقذيفة هاون من قطاع غزة، من بينها ٦٠ في يوم واحد فقط، في حين لم ترد إسرائيل. واتخذت إسرائيل جميع التدابير لنزع فتيل النزاع بقبولها وقف إطلاق النار مرة بعد أخرى، في حين رفضت حماس جميع المحاولات. فقد كانت حربا فرضتها حماس على إسرائيل، التي اتخذت تدابير احترازية غير مسبوقة، وتجاوزت ما تتطلبه أحكام القانون الدولي وما فعله أي جيش في العالم.

لقد استخدمت قوات الدفاع الإسرائيلية المنشورات والمكالمات الهاتفية والرسائل النصية لإنذار السكان المدنيين بإخلاء مواقع إطلاق الصواريخ. وألغت أو أوقف عمليات ضد أهداف الإرهابيين حينما أصبح واضحا أن الضرر سيصيب المدنيين. وحتى حينما هاجمتها السلطة الحاكمة في غزة، فإن إسرائيل حافظت على استمرار تدفق المساعدات الإنسانية إلى سكان غزة.

إنني أتساءل عن السبب وراء عدم إيراد جميع هذه الحقائق الواضحة والبالغة الأهمية في تقرير الممثلة الخاصة. أيحتمل أنها ببساطة لم تلاحظها؟ وللأسف، فإن القصور الذي شاب هذا التقرير يتجاوز كثيرا مجرد السهو. فقد اتسمت صياغة التقرير على جميع المستويات بسلوك متحيز واسع النطاق ومنهجي ومؤسسي ضد إسرائيل.

ومن البداية، نسي الفريق العامل الإقليمي عن طيب خاطر إبلاغ إسرائيل بإعداد التقرير، ولم ير أن من الضروري السعي للحصول على إسهام من السلطات الإسرائيلية. ومرة بعد أخرى، حاولت إسرائيل تقديم أدلة وحقائق رسمية إلى الفريق العامل، ولكن محاولتنا رفضت رفضا باتا. بيد أن المنظمات غير الحكومية التي لديها سجل متاح علنا للنشاط

السيء السمعة المعادي لإسرائيل لقيت ترحيبا بحفاوة شديدة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الفريق العامل.

وفضلا عن ذلك، لم يدع مكتب الممثلة الخاصة أية فرصة حقيقية حتى للنظر في تحفظات إسرائيل الواسعة النطاق، وبالتالي جعلت الممثلة الخاصة واضحا أن انخراط المكتب مع إسرائيل لم يكن سوى إجراء شكلي من أجل تسجيل الموقف. وتلك الممارسات تتناقض مع قرارات المجلس ومبادئه التوجيهية ذات الصلة لإشراك الحكومات بوصفها جزءا لا يتجزأ طوال العملية.

ونشعر بقلق بالغ من كون المعلومات الداخلية الحساسة التي كان يفترض ألا يطلع عليها سوى مكتب الممثلة الخاصة ومكتب الأمين العام وموظفو الأمم المتحدة سربت إلى الصحافة في محاولة متعمدة لممارسة الضغط وفرض النتيجة النهائية لإدراج إسرائيل في ملحق التقرير. فهل سمع الأعضاء في أي وقت وأي مكان بنظر الممثلة الخاصة فيما يتعلق بالإدراج في القائمة أو عدمه سوى هذه المرة؟ وينبغي ألا يسمح بتلك التسريبات غير المأذون بها وغير المسؤولة. فهي لا تعمل سوى على تقويض مصداقية التقرير ومكتب الممثلة الخاصة ومكتب الأمين العام وكامل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي التحقيق في هذا السلوك.

ولا توجد منظمة تبلغ حد الكمال، ولا يوجد إجراء بمنأى عن الانتقاد. وينبغي ألا ينظر إلى إثارة الشواغل فيما يتعلق بممارسات وإجراءات مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على أنها لمجرد خدمة المصلحة الوطنية فهي أمر أساسي لحماية الأطفال.

ولا بد أن أعرب أيضا عن القلق العميق حيال ما ورد في التقرير ومفاده أنه لن يولى اعتبار هام لمسألة القصد عند تحديد المسؤولية. فقوانين النزاع المسلح توفر أحد الحواجز الجوهرية التي تمنع الحرب من الانحطاط إلى مستوى الهمجية الطائشة. وسيكون تجاهل القصد مخالفا للقانون الدولي الساري وسيخدم أغراض من يستهدفون المدنيين عمدا ويستخدمونهم في القتال وسيترك الأطفال وهم أكثر عرضة للخطر. وبدون الاهتمام بالقصد، سيظل المسؤولون عن إلحاق الضرر بالأطفال أحرارا لتكرار ارتكاب جرائمهم، وسنخفق في الوفاء بالتزامنا المقدس نحو أطفال العالم.

ويخبرنا الكتاب المقدس بأن جميع الأطفال هدية من الرب. ويقع علينا التزام ببذل كل ما في وسعنا لحماية أرواح من هم أشد ضعفا بيننا، بصرف النظر عن هويتهم أو المكان الذي ينحدرون منه. ولا يعرف اهتمام إسرائيل بحياة الأطفال ورفاههم أي لون أو أصل عرقي أو جنسية أو دين، وهو لا يعرف أية حدود. فالتزام إسرائيل بحماية الأطفال التزام مطلق. وسنظل ملتزمين بحماية حياة جميع الأطفال وفقا لقيمنا الديمقراطية وضميرنا الأخلاقي ومعتقداتنا وقدسية الحياة البشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل المكسيك.

السيد ساندوفال منديولي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر وفد ماليزيا على عقده هذه المناقشة المفتوحة، والسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على إسهامها القيم في التقرير السنوي للأمين العام (S/2015/409).

ويؤكد التقرير على زيادة أقسى أعمال العنف المرتكبة المسجلة في عام ٢٠١٤ وعلاقتها بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الفتيات والصبيان. ويجب أن تعمل هذه الحقيقة وحدها على تجديد تأكيدنا على التصميم الجماعي على إبقاء هذه المسألة في صميم جدول الأعمال الدولي.

وتعكس مشاركتنا اليوم التزام المكسيك بمواصلة التوعية بهذه المسألة. وفعلنا ذلك حينما تولينا رئاسة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في عامي ٢٠٠٩ ٢٠١٠، التي أدت إلى اتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، الذي يدين فيه المجلس بشدة اختطاف الأطفال في حالات النزاع المسلح. كما نؤكد على التقدم العملي المحرز على أرض الواقع، مثل خطط العمل وآلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة بحق الأطفال.

وأدانت المكسيك إدانة صريحة الأعمال التي ترتكبها الجماعات المتطرفة، لا سيما خلال الحوادث العنيفة التي وقعت في عام ٢٠١٤، ونشير بشعور كبير بالقلق إلى أن أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح يبرز الزيادة في عمليات اختطاف الأطفال في حالات النزاع. وبالرغم من أن السجلات غير وافية، فإن الأمين العام يبلغ باختطاف أكثر من ٢ ٧٥٠ طفلا في ١٢ منطقة من مناطق النزاع. وضمن تلك الحالات اختطف على الأقل ١ ٧٣٠ طفلا على يد تنظيم الدولة الإسلامية المعلنة ذاتيا واختطفت جماعة بوكو حرام ٥٠٠ طفل.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل هذه الحالة أو يسمح بها. وقد يشكل اختطاف الأطفال جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب. وللتصدي لهذا التحدي لدينا إطار معياري واسع، مثل اتفاقيات جنيف، واتفاقية حقوق الطفل والقانون الإنساني الدولي، التي تنشئ مجتمعة التزاما بكفالة المعاملة الإنسانية للمدنيين والاهتمام بأوجه الضعف المحددة للأطفال، بما في ذلك حظر أخذ الرهائن، ضمن أمور أخرى. وهناك عدد من قرارات مجلس الأمن التي تدين إدانة واضحة الهجمات على المدارس والمستشفيات.

وترى المكسيك أن من المفيد أن يعزز مجلس الأمن والأمم المتحدة والدول الأعضاء تصدينا لهذه الانتهاكات الخطيرة، بما في ذلك من خلال الآليات القائمة. ونسلم بجدوى الرصد وبفائدة إدراج أطراف النزاع التي تنتهك هذه المعايير في قائمة مرفقات تقارير الأمين العام. وتبرهن حالات النجاح في تسريح الأطفال المرتبطين بالنزاعات المسلحة من خلال تيسير الأمم المتحدة على المدى الذي يمكن أن تصل إليه فعالية هذه التدابير.

ونشدد على أهمية إدراج العقوبة على هذه الجريمة في التشريعات الوطنية، فضلا عن محاكمة الجناة في المحاكم الوطنية أو، إذا لم تكن تلك المحاكم قادرة أو راغبة في القيام بذلك، في المحكمة الجنائية الدولية، كتدبير وقائي من أجل مكافحة الإفلات من العقاب. وبالمثل، نرى أن من الضروري تعزيز الإجراءات الرامية إلى ضمان الحماية الفعالة لأماكن مثل المدارس والمستشفيات ومراكز الترويح عن الأطفال والمراهقين من أجل منع ارتكاب أعمال العنف التي لا تسقط الضحايا الأبرياء وحدهم بل تحد من إمكانيات توفير أماكن مأمونة للأطفال ولإنمائهم في حالات النزاع وبعد انتهاء النزاع.

يجب علينا ألا ننسى بأن لأعمال العنف والاختطاف آثارا نفسية مدمرة على الأطفال، وأنه من أجل تصحيح ذلك الأثر، ورعاية هؤلاء الأطفال وأسرهم، فإننا بحاجة إلى تقديم المزيد من المساعدة النفسية والطبية والقانونية، التي تنطوي على تكلفة كبيرة للبلدان المشاركة في النزاع.

سيكون لأعمال العنف الشديدة التي شهدناها خلال عام ٢٠١٤، وارتكبتها الجهات المشار إليها في تقرير الأمين العام، تأثير خطير ودائم على الأطفال الذين وقعوا ضحايا لها. ولذلك سنواجه، نحن المجتمع الدولي، تحديات إضافية على المدى الطويل فيما يخص توفير برامج إعادة إدماج شاملة. وتنجم عن تلك التحديات مخاطر إضافية محتملة على تجدد أعمال العنف في بعض المناطق حيث لا تتحسن الحالة.

إننا نرحب باعتماد القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) اليوم، الذي يطلب إلى الأمين العام إدراج الحالات التي تنطوي على اختطاف الأطفال في مرفقات تقاريره عن الأطفال والنزاع المسلح. كما أننا ندرك إلى أي حد تظهر قضايا مثل قضية دومينيك أونغوين من جيش الرب للمقاومة، مدى خسة هذه الجرائم المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح. فهي دليل واضح على مدى تفشي أعمال العنف في النزاعات وتكرارها عند الأطفال غير المحميين. لذلك، فإننا نحث المجتمع الدولي على اتخاذ التدابير المناسبة لوقف هذا الاتجاه المتزايد لاختطاف الأطفال وإنشاء وتعزيز الآليات اللازمة، لمنع حدوث هذه الجرائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود تهنئة ماليزيا على عقد هذه المناقشة العامة. ويشكل القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الذي اعتمده مجلس الأمن اليوم للتو، إسهاما رئيسيا في تعزيز جدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، الذي يكتسي، كما هو معروف، أهمية خاصة بالنسبة للكسمبرغ. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وممثلة اليونيسيف، على بياناتهم وإحاطاتهم الإعلامية. لقد استمعنا أيضا باهتمام كبير لشهادة السيدة يونيس أبيو، التي أطلعتنا على تجربتها على أرض الواقع على أساس عملها مع الأطفال الأوغنديين ضحايا جيش الرب للمقاومة.

وتؤيد لكسمبرغ أيضا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409)، يعكس التحديات غير المسبوقة التي جرت مواجهتها خلال عام ٢٠١٤، وتشمل عمليات التجنيد والقتل، والعنف الجنسي والاختطاف، التي تمثل المصير اليومي لعشرات آلاف الأطفال أثناء النزاعات. ونتذكر كلنا هجوم العام الماضي العسكري في قطاع غزة، الذي أودى بحياة ٥٥٧ طفلا فلسطينيا محاصرا، بسبب الأعمال العدائية، فضلا عن ٤ أطفال إسرائيليين. وقد جرى توثيق تلك الانتهاكات بشكل كبير في التقرير السنوي الحالي. ونحن ندين بأشد العبارات جميع الانتهاكات التي ارتكبت ضد جميع الأطفال. فالطفل المتضرر من النزاع هو ضحية، بغض النظر عن جنسيته. أيضا، يتعين مساءلة مرتكبي تلك الانتهاكات، بغض النظر عن هويتهم، وعن أفعالهم.

ويجري أيضا تهديد التعليم بشكل متزايد خلال النزاعات المسلحة، سواء أثناء الهجمات على المدارس أو في سياق استخدامها لأغراض عسكرية. وفي كلتا الحالتين فإن حياة الأطفال مهددة بشكل مباشر. وتحرم مثل هذه الأعمال، الأجيال القادمة من التعليم، مع ما يترتب على ذلك من عواقب ضارة على تعافي البلد. وتم في سوريا تدمير ما يناهز ٩٠٠ مدرسة جزئيا أو كليا بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وفي العام الماضي، تم توثيق ٦٠ هجمة ضد المدارس، وارتكبت القوات الحكومية السورية ثلثي تلك الهجمات. ولا يتردد النظام في قصف سكانه في المناطق العامة، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة، التي تنشر بشكل عشوائي الموت في طريقها، كما هو الحال في الهجمات التي ارتكبت مؤخرا في محافظة حلب. وفي المناطق التي يحتلها تنظيم داعش، يجري تحويل المدارس التي من المفترض أنها أماكن للتحرر الفكري، إلى أماكن لغسل الأدمغة أو إغلاقها ببساطة.

إننا ندعو جميع الدول إلى اتخاذ تدابير محددة لثني أطراف النزاع عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية، وفقا لقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) وقرار اليوم ٢٢٢٥ (٢٠١٥). وأيدت لكسمبرغ، الشهر الماضي في أوسلو، جنبا إلى جنب مع ٣٦

بلدا آخر، المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، من خلال تأييد إعلان المدارس الآمنة. ونأمل أن تتمكن الدول الأعضاء الأخرى أيضا من المصادقة على هذه المبادئ التوجيهية.

ونرحب بالتقدم المحرز من خلال حملة ”أطفال لا جنود“، التي تهدف إلى منع تجنيد قوات الأمن الوطني واستخدامها للأطفال في أوقات النزاع. ونشجع جميع الأطراف المعنية على مضاعفة جهودها لضمان نجاح تلك المبادرة. وفي الوقت نفسه، هناك ضرورة ملحة لوضع استراتيجيات محددة للتعامل مع قضية الجماعات المسلحة من غير الدول، التي تشكل الغالبية العظمى من الأطراف المدرجة في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام بشأن هذا الموضوع. ويتطلب حجم الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المتطرفة مثل تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام ردا حازما من جانب المجتمع الدولي.

في هذا السياق، فإننا نرحب بإضافة القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) اختطاف الأطفال باعتباره سببا جديدا لإدراج الأطراف المسؤولة عن هذه الجرائم في مرفقات التقرير السنوي. ويشكل ذلك إسهاما رئيسيا في الإطار المعياري الحالي، وسوف يوجه الانتباه إلى انتهاك اعتبر في بعض الأحيان خطأ مجرد نتيجة لتجنيد الأطفال أو العنف الجنسي. ويجب أن تشجعنا إضافة ذلك السبب الجديد، على المزيد من التعبئة، وتنفيذ خطط جديدة للعمل وذلك لوضع حد لجميع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

وأود أن أؤكد الأهمية التي يوليها بلدي لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالنسبة للأطفال الذين عانوا من الحرب، يجب أن تكون عملية إعادة الإدماج بداية لفصل جديد في حياتهم. ومن الأهمية بمكان أن تعطي الخطط والبرامج والاستراتيجيات الخاصة بإعادة البناء وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، الأولوية للمسائل المتعلقة بالأطفال المتضررين من النزاع. وهذا يتطلب أيضا توفير الموارد اللازمة.

ويجب ألا يفلت من العقاب أولئك الذين يرتكبون أبشع الفظائع ضد الأطفال. ويجب أن يعرفوا أنهم سيحاسبون، بما في ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية. وتأييدنا للعدالة على المحك. وحماية الأطفال على المحك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا.

السيدة سامسون (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر ماليزيا، بصفتها رئيسة المجلس لهذا الشهر، على عقد المناقشة المفتوحة اليوم. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، ولا سيما الممثلة الخاصة السيدة زروقي، التي نؤكد لها تأييدنا القوي والدائم.

إن هولندا تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي.

يتم كل عام اختطاف آلاف الأطفال في النزاعات المسلحة، من بيئتهم الآمنة، تاركين وراءهم عائلات مدمرة ومجتمعات غير مستقرة. ومستقبلهم مليء غالبا، بالجرائم البشعة مثل العنف المنهجي والاغتصاب والتلقين العقائدي، والتحويل القسري للدين، والتجنيد القسري كجنود أطفال. إننا بحاجة إلى تكثيف جهودنا الرامية لحماية الأطفال، وخاصة في حالة الضعف، أي في حالات النزاع المسلح. وبسبب العواقب البغيضة لعمليات الاختطاف، مثل تجنيد الأطفال والاستغلال الجنسي، ينبغي أن تؤدي عمليات الاختطاف إلى المزيد من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي.

في بياني هذا، أود التركيز على الصلة بين التلقين وتجنيد الأطفال، وسوف أتطرق إلى الوقاية والرصد وتقديم التقارير والمساءلة.

إن الدول هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن حماية سكانها من الجرائم الفظيعة. وينبغي التركيز بشكل خاص على حماية أضعف الفئات، مثل الأطفال. وهولندا ستظل ملتزمة بقوة بمبدأ المسؤولية عن الحماية. ونرى أن الوقاية تكمن في صميم المسؤولية عن الحماية. ولدينا مجموعة متزايدة من أدوات الوقاية للعمل بها، بما يسمح باتخاذ نُهُج مصممة خصيصاً. ولدينا المسؤولية لاتخاذ التدابير الضرورية لحماية الأطفال، وخاصة في المناطق التي تنشط فيها الجماعات المتمردة.

وعندما تفشل الوقاية، كما هو الحال في عدد من الحالات المذكورة في مرفق تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409)، يكون الرصد وتقديم التقارير عن حالات الاختطاف أمراً بالغ الأهمية. والإشارة إلى تلك الحالات في تقرير الأمين العام توفر إشارة سياسية قوية. فهي تشكل الأساس لإدانة عمليات الاختطاف وتبين للمجتمع الدولي بشكل واضح أين ينبغي أن تتركز الجهود. ولذلك، نؤكد دعمنا الكامل لتحديد الاختطاف باعتباره معياراً خامساً موجباً للإدراج في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام.

ولا بد لنا من ضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني عموماً وعن الانتهاكات التي تؤثر على السكان المدنيين والأطفال على وجه الخصوص. وفي حين أنه يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تؤدي دوراً هاماً، فإن المسؤولية الأساسية عن مساءلة الجناة تقع على عاتق الدول. وبالتالي، ينبغي تعزيز القدرات الوطنية، حيثما تدعو الحاجة. وعلينا أن ندرك أنه في كثير من الأحيان، كان الجناة أنفسهم ضحايا عمليات اختطاف ذات يوم. وفي حالات كثيرة، يجري تجنيد المختطفين ويصبحون هم أنفسهم جناة حيث يضطرون لارتكاب أعمال فظيعة ضد أسرهم وأصدقائهم. ولذلك، من الأهمية بمكان النظر في اتخاذ تدابير غير قضائية بديلة ومجموعة شاملة من الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الذين يفرون من الجماعات المتمردة.

إن حالة أونغوين في المحكمة الجنائية الدولية مثال صارخ لمختطَف تحول إلى جاني. فبعد اختطافه في سن العاشرة، صعد نجمه في صفوف جيش الرب للمقاومة، وأصبح واحداً من كبار القادة حيث تتهمه المحكمة الجنائية الدولية بارتكاب جرائم فظيعة. ومعضلة الضحايا الذين يتحولون إلى جناة تثير تساؤلات هامة بشأن كيفية ضمان المساءلة. والأهم من ذلك، أنها تؤكد أهمية منع اختطاف وتجنيد الأطفال، لأن ذلك يمكن أن يؤجج النزاعات.

ومادامت الأسباب الجذرية للنزاعات لم تعالج، سيبقى الأطفال عرضة للاختطاف والتجنيد. ونعتقد أن الأطفال غالباً ما يستخدمون عمداً كأسلحة في النزاعات. ويستهدف الأطفال خصوصاً من قبل الجماعات المتطرفة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وبوكو حرام، ويجري تلقينهم بالفكر المتطرف ونشرهم بعد ذلك كمقاتلين. ولا بد من التصدي لتلك التهديدات والمخاطر الجديدة في إطار استراتيجية شاملة لحماية الطفل وقطع دورة اختطاف الأطفال وتلقينهم وتجنيدهم.

ختاماً، أود أن أؤكد وأكرر دعمنا لإعلان المدارس الآمنة ومبادئه التوجيهية الأساسية، الذي يكمل القانون الدولي القائم بشكل مفيد ويشتمل على حوافز لكل الأطراف المنخرطة في النزاع المسلح من أجل احترام سلامة الطلاب والحق في التعليم. وإلى جانب ذلك، أود أن أكرر دعمنا القوي لحملة الأمم المتحدة ”أطفال، لا جنود“. وزخم الحملة يتصاعد، والهدف منها يمكن تحقيقه. ومثل هذه المبادرات تسهم بشكل مباشر في تهيئة وضع أفضل للأطفال في النزاعات وتستحق الدعم القوي منا جميعاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشارك الآخرين في تهنئة ماليزيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره الأخير بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409)، وللممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وأيضاً لممثلي اليونيسيف والجماعات المدنية الأخرى على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

نرحب بعقد هذا النقاش بشأن الأطفال والنزاع المسلح للمرة الثانية هذا العام، الأمر الذي يعكس الأهمية المستمرة التي يوليها هذا المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة لهذه المسألة. وهي أيضاً فرصة للتفكير في أفضل السبل التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها أن يحد من آثار النزاع المسلح على الأجيال القادمة.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان).

في هذا المنعطف الهام، في الذكرى السنوية العاشرة لإصدار القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أنشأ الفريق العامل التابع للمجلس المعني بالأطفال والنزاع المسلح، أود أن أعرب عن ثقتنا بأنه، تحت القيادة المقتدرة لماليزيا، سيسهم الفريق العامل بإيجابية في الجهود الدولية الجارية الرامية لوضع حد للإفلات من العقاب وضمان المساءلة، وبالتالي تهيئة بيئة تمكن من إبقاء الأطفال بعيداً عن النزاعات المسلحة.

لقد برزت تحديات جديدة منذ عام ٢٠٠٥. وكما تشير الدلائل، أصبحت الجهات الفاعلة من غير الدول أكثر انخراطاً في الانتهاكات الجسيمة والعنف ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. وبالتالي، فإن نجاح أو فشل جهود حماية الطفل اليوم يعتمد في المقام الأول على كيفية معالجة قضية الأطراف الفاعلة غير التابعة للدول. ونظراً لأن لكل نزاع سياق فريد، نرى أنه ينبغي للجهات المعنية الرئيسية في مجال حماية الطفل في منظومة الأمم المتحدة العمل في تشاور وثيق مع الحكومات المعنية في الحالات التي تشمل أطرافاً فاعلة من غير الدول، ووفقاً لولاية كل منها.

واختطاف الأطفال مسألة أخرى تقلقنا. ولذلك، نتابع عن كثب المناقشات الجارية في الفريق العامل بشأن التوصية الواردة في تقرير الأمين العام لتوسيع نطاق الأدوات المتاحة من أجل جمع المعلومات وتقديم التقارير بشأن تلك المسألة، الأمر الذي نرى أنه يحتاج إلى دراسة متأنية من قبل كل المعنيين. ومن حيث المبدأ، فإن حماية الأطفال من أشكال العنف كافة يجب أن تكون أولوية عند النظر في ولايات عمليات حفظ السلام.

أود أيضاً أن أثني على نجاح حملة ”أطفال، لا جنود“ لمنع تجنيد الأطفال وتعزيز الوعي العام بأن الأطفال لا مكان لهم في أي نزاع مسلح. وينبغي تكرار نجاح تلك الحملة بغية ردع الانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الأطفال. وفي الوقت نفسه، يجب أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً للحد من آثار النزاع المسلح على الأطفال، مع وضع استراتيجية طويلة الأجل لتخفيف الصدمات السابقة للضحايا وتأمين موارد طويلة الأجل لإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم بنجاح.

إن تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح يفيد في مساعدة الدول الأعضاء على تحديد كيفية توجيه الموارد المحدودة لحماية الأطفال حيثما تكون الحاجة إليها أكثر من غيرها. ونشجع على التشاور والمشاركة بشكل أوثق بين الدول الأعضاء ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح لضمان أن يكون التقرير قائماً على معلومات موضوعية ودقيقة وموثوق بها ويمكن التحقق منها، إلى أقصى

حد ممكن. وهذا الالتزام شديد الأهمية لحماية الأطفال في الحالات المختلفة، ويجب ألا يستهان به. وفي هذا الصدد، فإننا نسعى للبحث عن سبل أفضل للمشاركة والحوار، على أساس تحقيق أفضل مصالح الأطفال، دعماً لتلك الولاية.

من جانبنا، فإننا نعمل بشكل مستمر مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح بشأن التقرير. ووجدنا أن الحوار ضروري للغاية. وفي واقع الأمر، فإن الأحداث التي تشهدها مملكتنا والمذكورة في التقرير تعالج حسب الأصول من قبل الحكومة الملكية التايلندية التي، انطلاقاً من مسؤوليتها السيادية، تتخذ الإجراءات الضرورية للحفاظ على القانون والنظام وفقا للقانون التايلندي والالتزامات الدولية للمملكة. ومع ذلك، فإننا على استعداد لإجراء المزيد من الحوار مع المكتب في المستقبل في هذا الشأن.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام مملكة تايلند بمكافحة انتهاكات حقوق الطفل، في أي مكان كانت وأياً ما كانت الأطراف التي ارتكبتها. فمعاناة الأطفال أمر غير مقبول. ولا بد من وضع حد لذلك على الفور، ويجب تقديم المسؤولين عنه للعدالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): بداية، رمضان كريم. واسمح لي أن أهنئ معالي وزير الخارجية، صديقي العزيز داتو سري أنيفا أمان، وبلادك الصديقة ماليزيا، على ترؤس أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى عقد هذه الجلسة الهامة.

خبران أود أن أبدأ بهما قبل أن أقرأ بياني. الخبر الأول هو قيام قطعان داعش من المستوطنين الإسرائيليين بمهاجمة وحرق كنيسة الخبز والسمك على ضفاف بحيرة طبريا في المنطقة التي تسمى الجليل الأعلى من فلسطين. هذه الكنيسة سميت كذلك لأن ***السيد المسيح وقف عندها وصاد السمك على ضفاف بحيرة طبريا. اليوم قطعان داعش من المستوطنين الإسرائيليين أحرقوها وكتبوا على جدرالها شعارات مسيئة للبشر وللأديان. الخبر الثاني يفرض نفسه بقوة وهو على علاقة مباشرة بموضوعنا اليوم. الخبر يقول نقلا عن صحيفة جمهورييت التركية أن النظام التركي تراجع عن نقل مليون من لفافات أسلاك التفجير، مليون صاعق تفجير كان معدّا للإرسال إلى الجماعات الإرهابية عن طريق الأردن. فقط هذان الخبران برسم عناية السادة أعضاء المجلس.

في الوقت الذي تستقبل فيه الحكومة السورية المبعوث الخاص دي ميستورا، في دمشق، وذلك استكمالا لالتزاماتها الجدية في القضاء على الإرهاب وإيجاد حل سياسي سوري للأزمة، أمطرت المجموعات الإرهابية المسلحة، والتي يحلو للبعض تسميتها بـ''المعتدلة'' مدينتي حلب ودمشق وريفهما بشتى أشكال القذائف والصواريخ وقذائف الهاون وتفجير السيارات المفخخة خلال اليومين الماضيين.ولم يتركوا حيا سكنيا ومدرسة ومستشفى إلا واستهدفوه، الأمر الذي أدى لمقتل وجرح مئات المدنيين غالبيتهم من الأطفال والنساء، وهو ما كان موضوع رسالتينا المتطابقتين الأخيرتين اللتين قمت بتوجيههما إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام بتاريخ ١٦ حزيران/يونيه الجاري، آملين أن يتم اتخاذ المعلومات الواردة فيهما على محمل الجد من قبل القائمين على هذه المنظمة الدولية، وألا يتم تجاهلهما في معرض تقاريرهم المستقبلية، وهي معضلة واجهناها في التقارير السابقة ولا زلنا نواجهها في تقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم (S/2015/409).

سقط على حلب بالأمس فق٠٠٠قذيفة هاون وصاروخ ومتفجرات. ربما يكون هذا الرقم مفيدا لممثلة لكسمبرغ،

الزميلة الموقرة التي تحدثت قبل قليل لكي تحسّن ثقافتها بعض الشيء بشأن ما يجري في بلادي سوريا.

نطلع اليوم على التقرير الثالث من نوعه الذي يصدره الأمين العام، بناء على توصيات ممثلته الخاصة السيدة زروقي، عن الأطفال والنزاع المسلح. تقارير من المفترض أن تأخذ بالاعتبار المعلومات الواردة إليها من جميع الأطراف ذات الصلة، وخاصة الحكومات المعنية، بما فيها الحكومة السورية عندما يتعلق الأمر بحالة الأطفال في بلادي سوريا.

ولكن للأسف ما شهدناه على مدى السنوات الماضية، بالرغم من تعاون وثيق أقمناه مع السيدة ممثلة الأمين العام ومكتبها، هو تجاهل مريب من مكتب الممثلة الخاصة لعشرات المراسلات والدلائل الحكومية الموثقة التي دحضت مجموعة من المزاعم التي أوردها سواء في هذا التقرير أو في سابقيه. أرسلنا للسيدة الممثلة الخاصة قوائم بأسماء الأطفال الذين استشهدوا بأسمائهم، قوائم بأسماء المدارس التي تمت مهاجمتها من قبل الإرهابيين، قوائم بالمشافي، لم نترك صغيرة أو كبيرة ذات علاقة باختصاصها إلا وأرسلناها لها. زودناها بمئات، إن لم يكن آلاف، الحوادث الموثقة بالتاريخ والمكان والأسماء التي تم ارتكابها من قبل إرهابيي الجماعات المسلحة ضد أطفال سوريا منذ بدء الأزمة. وكان آخر تلك المراسلات بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥، حيث تضمنت ردا تفصيليا على ما تم إيراده من انتقادات ومزاعم ضد الحكومة السورية في مسودة نسخة التقرير الحالية. ومع ذلك لم يتم الأخذ ولو بجملة واحدة أو حادثة واحدة من كل هذه الوثائق والبراهين والقرائن التي أرسلناها إليها، الأمر الذي يؤكد شواغلنا من أن هناك تجاهلا متعمدا يسيء لصورة معدي التقرير ويمس نزاهتهم.

كل ما سبق يوصلنا لنتيجة مفادها أنه: أيا كان المسؤول عن كتابة تلك التقارير، فقد بات أداة في يد بعض الدول النافذة في هذه المنظمة الدولية لتشويه صورة الحكومة السورية، وبالتالي، فإنه لن يقبل أية توصية ما لم تكن تلك الدول موافقة عليها. وهذا تماما ما يفسر التجاهل غير المبرر لرفض التوصية بإدراج قوات الاحتلال الإسرائيلي في مرفق التقرير كطرف مسؤول عن قتل آلاف الأطفال الفلسطينيين على مدى العقود الستة لهذا الاحتلال، وتجاهل ممثلي الأمين العام على مدى سنوات لذكر أي إشارة لمعاناة الأطفال السوريين الرازحين تحت نير ذات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل لأكثر من ٤ عقود، على الرغم من اعتماد الجمعية العامة قرارين خاصين بالجولان السوري المحتل في كل دورة من دوراتها.

يبدو مما سبق ذكره أن العنوان العريض لهذا التقرير ليس إلا ”تجاهل الحقائق“ وتقديم أرقام الضحايا فحسب. فهو يتجاهل الجذور الحقيقية للأزمات، وينكر دور الدول الراعية للإرهاب والمسبب الرئيسي لانتشاره واستفحال آثاره الجسيمة ضد أطفالنا، خاصة تجنيدهم من قبل التنظيمات الإرهابية المعتدلة والمتطرفة في آن معا، وبالتالي الاكتفاء بسرد أمثلة، بعضها قد يكون صحيحا وبعضها الآخر منقولا عن تقارير غير موثقة، كل ذلك بهدف شيطنة الحكومة السورية وسلبها مسؤوليتها الأساسية عن حماية شعبها ومن بينه الأطفال، وإعادة تدوير تهمة ”الإرهاب“ كي توجه سهامها إلى الحكومة السورية التي تكافح الإرهاب، وليس إلى رعاة الإرهاب أنفسهم.

في سوريا، وفي مخيمات الدول المجاورة، تنوعت أشكال تجنيد الأطفال واكتسبت هذه الأشكال مظاهر دموية غير مسبوقة استهدفت حتى الطفل بعمر الرابعة. فلم يكن ضربا من الخيال ما شاهده الجميع في أفلام ”داعش“ الترويجية التي ظهرت بشكل متكرر خلال الفترة الماضية على وسائل الإعلام، وهي تصور أطفالا، بعضهم لا يتجاوز العاشرة من العمر، ينفذون إعداما جماعيا بحق عشرات المعتقلين لدى

هذا التنظيم الإرهابي، عن طريقهم رميهم بالرصاص أو قطع رؤوسهم.

وقد تتساءلون أيها السادة، كيف وصل الأمر هؤلاء الأطفال إلى ارتكاب هذا النوع من المجازر الوحشية التي لا يقبلها عقل بشري؟ بكل أسف، لقد تمكنت المجموعات الإرهابية المسلحة على اختلاف مسمياها، وبدعم خارجي سياسي وإعلامي منقطع النظير، من زرع أفكار التطرف واللاإنسانية في عقول أطفالنا بعد اختطافهم من أهاليهم وتلقينهم أفكارهم الإجرامية من خلال استحداث نظام تعليمي تكفيري وهابي يتماهى مع توظيفهم الإجرامي للدين الإسلامي.

وفي آخر مثال على ذلك، شهدنا المذبحة الدنيئة التي نفذها عناصر تنظيم جبهة النصرة الإرهابي بحق أكثر من ٤٠ سوريا مدنيا في قرية قلب اللوزة في ريف إدلب مطلع الأسبوع الماضي. أكثر من نصف هؤلاء الضحايا أطفال. والسبب هو رفض أهالي هذه القرية تجنيد أطفالهم في صفوف تنظيم جبهة النصرة الإرهابي. وفي هذا الصدد، فإن بلدي يؤيد إضافة جريمة خطف الأطفال كانتهاك جسيم وتحديد الطرف المسؤول عن ارتكابه في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام. ويجب التذكير هنا بأن جرائم خطف الأطفال من قبل التنظيمين الإرهابيين، داعش وجبهة النصرة، تعود جذورها إلى القرون الوسطى، عندما اعتمدها السلاجقة والعثمانيون لإنشاء الجيش الانكشاري آنذاك.

ومع ذلك، تستمر الحكومة السورية في بذل كل الجهود الممكنة وتسخير جميع الموارد لحماية أطفالها من هذا الفكر الإرهابي المتطرف وتلبية احتياجاهم لفترات قياسية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تمكنت الحكومة السورية من إعادة افتتاح ٢٠٧ مدارس في ريف الحسكة، بعد أن كانت الجماعات الإرهابية قد سيطرت عليها، إلا أن أكثر من ٥٣٢ مدرسة لا تزال مغلقة في جنوب المحافظة نفسها بأمر من إرهابيي داعش، الذين يستخدمون المدارس مقرات لهم ومراكز لتخزين السلاح فيها. ثم يخرج علينا ممثلو الأمين العام ليتهموا الحكومة السورية باستهداف المدارس من دون أن يشرحوا ماذا يوجد في هذه المدارس ومن يستخدمها لغايات الإرهاب، وهي النقطة التي فاتت زميلتنا سفيرة لكسمبرغ، التي عندما كانت تمثل بلدها في مجلس الأمن رجونا على سبيل امتحان نواياها على مدى سنتين أن ترسل ١٠ مقاعد متحركة لذوي الاحتياجات الخاصة، سنتين ونحن نقول لها أرسلي بعض هذه المقاعد المتحركة، ولم تفعل طوال عضويتها في مجلس الأمن، لكنها تستخدم هذا المنبر للتشهير بالحكومة السورية، فتقول إن ثلثي عدد المدارس التي دمرت في سورية دمرها الحكومة السورية، وكأنها شاهدة عيان موجودة هناك على الأرض وأحصت المدارس واحدة واحدة وخلصت إلى هذا الاقتناع.

كما لم تألو الحكومة السورية جهدا للتعاون مع فريق الرصد والإبلاغ التابع للممثلة الخاصة؛ ودأبت على تزويده بمعلومات موثقة عن مئات الجرائم والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية المسلحة المعتدلة في سورية، على أمل القيام برصد فوري لكشف ملابسات تلك الجرائم، إلا أننا لم نر أي خطوة فعالة ملموسة في هذا المجال حتى الآن.

ختاما، السيد الرئيس، المطلوب اليوم هو وقف سياسات حكومات الدول الراعية للإرهاب، وبعضها دول أعضاء في مجلس الأمن، للأسف، واتخاذ التدابير الفعالة لمحاسبة حكومات الدول وإنفاذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وآخرها القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥). ومن ثم دعم جهود الحكومة السورية في إعادة تأهيل الأطفال الضحايا وإعادة إدماجهم في مجتمعاهم، وإلا فإن ذخيرة الحرب ووقودها سيستمران في التدفق من الخارج، من خارج سورية، وستتربى أجيال جديدة في سورية، وخارجها، على خلفية صور الدم

والعنف بما يسهل أجندات التنظيمات الإرهابية ويخدم دعايتها وأجندات مشغليها ويؤدي إلى استمرار الأزمات وتصديرها إلى العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، أود أن أذكر جميع المتكلمين بجعل بياناتهم موجزة، حيث أننا لم نستنفد سوى نصف قائمة المتكلمين.

وأعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد فينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أولاً، أود أن أشكر رئاسة ماليزيا على تنظيم هذه المناقشة الهامة وحسنة التوقيت، وأرحب باتخاذ القرار بشأن اختطاف الأطفال (القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥))، الذي شاركت بولندا في تقديمه. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، لا سيما السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على عرضها المستكمل المؤثر.

إن الأطفال هم الذين يعانون أكثر من غيرهم في سياق النزاعات المسلحة. وللنشأة في بيئة معادية تأثير هائل على صحة الطفل وسلامته البدنية وقدراته التعليمية والاجتماعية.

وعلى الرغم من أنه لا توجد أرقام دقيقة والأعداد تتغير باستمرار، لا يزال عشرات الآلاف من الأطفال يخدمون في صفوف القوات حكومية أو جماعات المعارضة المسلحة. لقد حان الوقت لتكثيف جهودنا لكبح هذا الاتجاه المروع. إن بولندا، بوصفها المحرك الرئيسي وراء اتفاقية حقوق الطفل، التي اعتمدت قبل حوالي ٢٦ عاما، تبذل قصارى جهدها لزيادة الوعي بشأن حقوق الأطفال وكفالة احترامها في بلدانهم وعلى الصعيد الدولي.

وفي هذا الصدد، قدمت الحكومة البولندية مؤخرا المساعدة إلى عدد من الأسر السورية التي تعاني من أهوال النزاع. وفي بادرة على التضامن مع الذين يتعرضون للاضطهاد، التزمنا بمساعدة الأطفال السوريين على استئناف حياتهم الطبيعية في بولندا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر الجزيل إلى حكومتي الأردن ولبنان على ما تقدماه من دعم في إجلاء اللاجئين السوريين في طريقهم من منطقة النزاع إلى بولندا.

وإذ نضع في اعتبارها الأحكام الواردة في ديباجة اتفاقية حقوق الطفل والرغبة التي أعرب عنها فيها في نشأة الأطفال،

''في بيئة أسرية في جو تسوده السعادة والمحبة والتفاهم''،

نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع الخطوات الممكنة من أجل القضاء على الأسباب الجذرية والنتائج المترتبة على إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

ينبغي وضع خطط عمل شاملة لمساعدة الأطفال على التعافي والتكيف بصورة أكثر فعالية مع ظروف المعيشة أثناء أعمال القتال وفي فترة ما بعد الحرب. في هذا السياق، يجب أن تكون كفالة حصول الجميع على التعليم أولوية. ولذلك، فإن بولندا فخورة بكونها أحد أولى البلدان التي أيدت إعلان المدارس الآمنة، الموقع في أوسلو، الذي يهدف إلى منع استخدام المدارس لأغراض عسكرية أثناء النزاع المسلح.

وأود أن أشكر على وجه الخصوص السيدة زاما كورسن – نيف، مديرة شعبة حقوق الطفل في منظمة "هيومن رايتس ووتش"، التي تعزز بنشاط مفهوم المدارس الآمنة. كما أشكر السفير غاير بيدرسن من النرويج، والسفيرة ماريا كريستينا بيرسيفال من الأرجنتين على قيادة حكومتيهما ومشاركتهما في تعزيز هذه المبادرة.

ونحن نشعر بالقلق من أن الأطفال في جنوب السودان وسورية والكونغو ومالي يتعرضون للاختطاف أو التجنيد

كأطفال جنود، وبالتالي يصبحون مشاركين فعليين في التراعات المسلحة. يجري تجنيدهم بطريقة تتسم بالعنف والقسوة. يدخل بعضهم الخدمة العسكرية طوعا، لمجرد التخلص من الفقر أو حماية أسرهم.

في ذلك السياق، أود أن أذكر بأن القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) يشدد على أهمية مراعاة مسائل حماية الطفل لدى الاضطلاع بإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك آليات تقدير السن لمنع تجنيد القصر وإنشاء وحدات حماية الطفل في قوات الأمن الوطني.

وأخيرا من الأهمية القصوى بمكان، في رأينا، أن توقع جميع البلدان على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وتصدق عليه وتنفذه بفعالية. وتمشيا مع ذلك، ينبغي لمنتهكي تلك الأحكام في نهاية المطاف مواجهة آليات المساءلة الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إستونيا.

السيدة ليند (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، وعلى وجه الخصوص، الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة ليلى زروقي، على إحاطتها الإعلامية وعلى جهودها الدؤوبة. كما نود أن نشكر الرئاسة الماليزية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

تؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره (S/2015/409)، الذي يقدم أساسا صلبا لمناقشة اليوم – بالرغم من أن ذلك الأساس يشكل مصدر قلق بالغ.

من المثير للقلق على نحو بالغ أن معدل العنف ارتفع إلى مستويات غير مسبوقة في عام ٢٠١٤، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. فقد كان العام الماضي مليئا بالتحديات التي تواجه حماية عشرات الملايين من الأطفال الذين ينشأون في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعراق، ونيجيريا، وجنوب السودان، وسوريا، من بين بلدان أخرى، ومؤخرا في اليمن، حيث تدهورت الحالة الأمنية.

ونؤيد بقوة مبادرة ماليزيا لإدراج اختطاف الأطفال كمعيار إضافي في مرفقات تقارير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح. وللأسف يعد اختطاف الأطفال سمة سائدة في التراعات المسلحة المعاصرة. ويستخدم كأسلوب من أساليب الحرب لإرهاب المجتمعات المحلية وقمعها وإذلالها. ووفقا لتقرير الأمين العام، اختطف تنظيم داعش أكثر من ألف فتاة وفتى في العراق وسوريا وحدهما عام ٢٠١٤. في ذلك الصدد، نرحب باتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) في المجلس اليوم، الأمر الذي يضيف عمليات الاختطاف بوصفها سببا للإدراج في القائمة. وكخطوة تالية، نحتاج إلى ضمان إدراج الأحكام المتعلقة بحماية الطفل بالطريقة الأكثر فعالية في عمليات السلام والمفاوضات واتفاقات وقف إطلاق النار.

وتقترف الجماعات المسلحة من غير الدول عددا كبيرا من الانتهاكات ضد الأطفال، وهو ما يشكل أحد محاور تركيز مناقشتنا السابقة بشأن الموضوع (انظر S/PV.7414). ونشيد بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة زروقي في التصدي للمهمة الصعبة المتمثلة في الاتصال بالجماعات المسلحة، والنهج المتعلق بكل حالة على حدة الذي يهدف إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم. ومع ذلك، يلزم بذل المزيد من الجهود من جانب جميع الأطراف المعنية.

وأود أيضا أن أوجه الانتباه إلى الحالة في أوكرانيا، إذ هناك ١,٧ مليون من الأطفال المتضررين من التراع. وقتل

أكثر من ٦٨ طفلا وأصيب ١٧٦ في شرق أوكرانيا بنهاية آذار/مارس ٢٠١٤، وربما يكون العدد الفعلي أعلى. ونود أن نطلب إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح أن تنظر في هذه الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في أوكرانيا.

نرى أن الإفلات من العقاب هو أحد الأسباب الرئيسية وراء تكرار تلك الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ولا يمكننا ردع ارتكاب تلك الجرائم إلا من خلال الملاحقة القضائية المتسقة. ولتحقيق ذلك، نؤكد مجددا على أهمية دور المحكمة الجنائية الدولية في الحالات التي تكون فيها الدول غير قادرة أو غير راغبة في تقديم الجناة إلى العدالة على الصعيد المحلي. وبغية أن يضطلع المجلس بالتزامه بالتعامل بفعالية مع الجناة المتمادين، يمكن أن يمارس المزيد من الضغط عليها لإدراج الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في ولايات جميع لجان الجزاءات وإدراج الأفراد المطلوبين من المحكمة الجنائية الدولية في قوائم الجزاءات. وفي سياق مناقشة اليوم، نرحب أيضا بجهود المحكمة في إعداد ورقة سياسات بشأن حماية الأطفال. ولكن في معرض الحديث عن المساءلة، ينبغي ألا نتغاضى عن الأفعال التي يرتكبها موظفو منظومة الأمم المتحدة. لا بد من التصدي لجميع الانتهاكات التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وأخيرا، أود أن أذكر إسهام إستونيا في النهوض بجدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح. فقد دعمنا مؤخرا عمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وغزة وسوريا والصومال. ويسرني أن أعلن أن إستونيا ستدعم مكتب الأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح هذا العام بمساهمة قدرها ٠٠٠ ٣٠ يورو. يستحق الأطفال بيئة سالمة وسعيدة يترعرعون فيها. وإذا كانت المنظمة قادرة، وبذلك أعني نحن الأعضاء، على فعل شيء من أجل كفالة تحقيق ذلك الهدف، لن نتردد في اغتنام كل فرصة للقيام بذلك. ويحدوني الأمل في أن تمثل مناقشة اليوم خطوة ملموسة إلى الأمام في ذلك الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

السيدة فرانكيني (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لوفد بلدي للتكلم في هذه المناقشة.

تؤيد بلجيكا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

يرحب بلدي بتقرير الأمين العام السنوي بشأن موضوع اليوم (S/2015/409) ويعرب عن أسفه لأن النزاعات المسلحة ما زالت تؤثر على الأطفال بشكل غير متناسب. وفي الواقع يشير التقرير إلى أننا شهدنا عام ٢٠١٤ تحديات لم يسبق لها مثيل فيما يخص محاولة حماية عشرات الملايين من الأطفال الذين ينشؤون في بلدان متضررة من النزاع. ووفقا للتقرير، الظاهرة التي تزداد شيوعا هي عمليات الاختطاف الجماعي للمدنيين - بمن فيهم الأطفال. وتبين المعلومات الواردة في التقرير أنه، بالنظر إلى زيادة تواتر عمليات الاختطاف وعددها، لا بد من حماية الأطفال بشكل أفضل. تؤيد بلجيكا طلب الأمين العام إلى المجلس بزيادة أنواع الأدوات المتاحة، التي تشمل تلك التي تستخدمها وكالات حماية الأطفال لجمع وتقاسم المعلومات بشأن اختطاف الأطفال. في ذلك الصدد، ترى بلجيكا أن من المفيد إضافة اختطاف الأطفال بوصفه انتهاكا في تجميع القوائم المرفقة بالتقرير السنوي. ولهذا السبب، قرر بلدي تقديم القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الذي اتخذه المجلس اليوم.

ويبين التقرير أيضا أن الأطفال ظلوا ضحايا للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. وما زال إفلات مرتكبي

أعمال العنف الجنسي من العقاب أمراً مثيراً للقلق البالغ. ومناخ الإفلات من العقاب، الذي يتسم بعدم وجود إجراءات تأديبية وجزاءات وإجراءات جنائية، يسهم في تهيئة بيئة محفوفة بالمخاطر للأطفال. تود بلجيكا أن تؤكد على أهمية كفالة إمكانية وصول ضحايا العنف الجنسي بشكل فعال إلى العدالة.

وفي الختام، نود أن نشدد على أن الاستخدام العشوائي للأسلحة – بما في ذلك البراميل المتفجرة – محظور بموجب القانون الدولي الإنساني. ونشعر بالصدمة حيال الهجمات العشوائية في المناطق المدنية في سوريا، التي ما زالت تقتل وتشوه آلاف الناس، ومعظمهم من الأطفال. في ذلك السياق، تود بلجيكا أن تعرب مجددا عن قلقها بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة، ولا سيما في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وتدعو جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى التخلي عن استخدام تلك الأسلحة. كما يدعو بلدي الدول التي لم تصدق بعد على الصكوك الدولية ذات الصلة، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، ولا سيما على الاتفاقيات التي تحظر الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد شيب (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم. كما أشكر جميع المشاركين الذين قدموا لنا الإحاطات الإعلامية الثاقبة. كما تعرب ألمانيا عن تقديرها للأمين العام على تقريره السنوي (S/2015/409).

تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ونرى أنه أمر قيم للغاية أن المجلس ما فتئ يولي اهتماما وثيقا بجدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح.

وأطراف النزاعات التي تؤذي الأطفال من أجل منفعة استراتيجية مذنبة بارتكاب بعض أسوأ الجرائم التي يمكن تصوُّرها. فالجناة يُظهِرون درجة بغيضة من الغدر والجبن. وهم لا يكتفون بتدمير حياة الأطفال فحسب، بل يدمرون الأساس الجوهري للمجتمعات أيضا. لذا، تعتقد ألمانيا اعتقاداً راسخاً بأنَّ من مسؤولية مجلس الأمن أن يعارض بثبات تلك الممارسات حيثما وُجِدت. وعلينا تسليط الضوء على أولئك الذين يستخدمون الأطفال ويُسيؤون إليهم بأكثر الوسائل ترويعاً. ويجب علينا مساءلتهم، ومضاعفة جهودنا لمنع ارتكاب تلك الجرائم، وهذا هو الأهم. لذا، ترحب ألمانيا بقرار المجلس بإدراج عمليات الاختطاف بصفتها دافعاً للإدراج في مرفق التقرير السنوي للأمين العام (انظرS/2015/409). وقد سَرَّها أن تشارك في تقديم مشروع القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) الذي اعتُمِد اليوم، بصفتها داعماً قوياً لحافظة الأطفال والنزاع المسلح.

واسمحوا لي بعرض ثلاث نقاط. أولاً، يذكر تقرير الأمين العام أنَّ عدد عمليات الاختطاف يتزايد. وهذه مسألة مثيرة للقلق الشديد، ولا سيما أنَّ تلك العمليات نذيرٌ لانتهاكات خطيرة أخرى. والاعتداء الشائن على الأطفال من قِبَل جماعات إرهابية مثل جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على سبيل المثال، يُثبِت هذه الحقيقة بوضوح. ونأمل للدافع الإضافي والآلية المرتبطة به أن يكونا فعَّالَين في منع عمليات اختطاف في المستقبل. ونرى أنه سيكون مفيداً بشكل خاص، إذا حدَّد التقرير المقبل للأمين العام أماكن وقوع تلك العمليات خارج الحالات المعروفة تماماً في نيجيريا، العراق وسوريا، وبعيداً عن بقعة ضوء الوسائط الإعلامية.

ثانياً، نؤكد دعوتنا إلى استخدام أنظمة الجزاءات القائمة بمزيد من الفعالية، لزيادة المساءلة بشأن الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال. وعلى لجان الجزاءات تحديد معايير التعيين

المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وتشجيع الممثلة الخاصة على تبادل المعلومات معها. ويجب على مجلس الأمن ألاَّ يُحجِم عن استخدام المعلومات التي يتم جمعها عبْر عملية الرصد والإبلاغ.

ثالثاً، أودّ أن أشير إلى أنَّه يجب على المكلَّفين بحماية الأطفال ألاَّ يصبحوا هم أنفسهم جناة أبداً. ونحن نُدين جميع حالات الاعتداء الجنسي في سياق عمليات حفظ السلام بقيادة الأمم المتحدة أو بتفويض منها. لذا، نرحب بنهج الأمين العام بعدم التسامح إطلاقاً. وندعو جميع المساهمين بقوات والأمانة العامة إلى مساءلة جميع الجناة. ونطالب بإشراف داخلي أقوى في الأمانة العامة وفي آلياتها القضائية، وبحماية المبلِّغين عن المخالفات. وإننا نتطلع إلى نتائج الاستعراض الخارجي المستقل الذي أطلقه الأمين العام في ما يتعلق بالاعتداء المبلَّغ عنه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أودّ أن أبدأ بشكر وزير خارجية ماليزيا، معالي السيد داتو سراي أنيفا أمان، على حضوره، وأغتنم هذه الفرصة لتهنئة سفير ماليزيا، سعادة السيد رملان بن إبراهيم، على التزامه وجهوده الدؤوبة بصفته رئيساً لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وأود أيضاً أن أشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على شجاعتها وتفانيها في التنفيذ الكامل لولايتها، وعلى الجودة العالية لتقريرها. كما أودّ أن أشكر ممثلة اليونيسف على إحاطتها الإعلامية.

بعد سنة على إطلاق حملة ”أطفال، لا جنود“، وبعد ١٠ سنوات على اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، تمَّ إحراز الكثير من التقدُّم. لكنَّ الأطفال ظلوا أول ضحايا النزاعات. وقد شهد عام ٢٠١٤ تكثيفاً للنزاعات مثيراً للقلق وتكراراً خطيراً لها، آخذين في التعقيد المتزايد، مع أشكال غير مسبوقة من العنف، الآثار المدمِّرة ومشاركة الجماعات المتطرفة العنيفة، التي أوضحت جميعها الضعف الشديد لعشرات الملايين من الأطفال.

وقد أصبح الاختطاف الجماعي من قِبَل داعش وبوكو حرام سمةً لحالات النزاع واسعة الانتشار بشكل متزايد. والعالم بأسره يشهد، عاجزاً ومحبطاً وغاضباً، موجة من عمليات اختطاف الأطفال، يجري استخدامها منهجياً بمثابة أسلوب عسكري لترهيب مجتمعات محلية بأكملها وإخضاعها وإذلالها. ويجري اختطاف الأطفال أيضاً لأغراض التجنيد والاستغلال لجميع أنواع المهام، بما يشمل استخدامهم دروعاً بشرية أو متفجِّرات انتحارية. والكثيرون يُستخدَمون بصفتهم مقاتلين، مراسلين، أرقَّاء جنسيين، جواسيس أو تجَّاراً، أو حتى دوابَّ أثقال لنقل الذخائر. وإذ يُنتزَعون من حياتهم الطبيعية ومدارسهم وأحضان أسرهم، فإنَّ الجماعات المسلحة تنقلهم وتدفع بهم إلى عالَم من العنف والرعب. واختطافهم غالباً نذيرٌ لانتهاكات خطيرة ضدهم، مثل القتل، التشويه، التجنيد، الاستغلال والعنف الجنسي.

والمصدر الآخر للقلق هو احتجازهم وحرمانهم من حريتهم الأساسية كرد فعل على ارتباطهم المفترَض بالجماعات المتطرفة. وينبغي التعامل مع الأطفال بصفتهم ضحايا. وحظر العنف، ولا سيما القتل، التشويه، المعاملة الشرسة والتعذيب، ضد المدنيين، وبخاصة الأطفال، هو مبدأ القانون العرفي الدولي، المطبَّق عالمياً على جميع النزاعات المسلحة. فالاحتجاز غير القانوني والقسري للأطفال محظور بمقتضى القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ليس هناك أي سبب يمكن أن يبرِّر اختطاف الأطفال. فلديهم الحق في الحماية في المدرسة، في المنزل، في بيئتهم وفي مجتمعهم المحلي. والذين اختطفتهم جماعات مسلحة حكومية أو غير حكومية، ثم أُطلِقوا لاحقاً، عاشوا أثناء احتجازهم

مشاهد مُرعبة وتجارب مؤلمة نفسياً. فكيف يمكن أن يُتوقَّع لهؤلاء الأطفال تجاوز معاناتهم وصدماتهم، والقدرة على إعادة بناء حياتهم أو البدء بها من جديد؟ إنهم بحاجة إلى دعمنا بصفته مسألة ذات أولوية. وكما أكّدت السيدة زرُّوقي في بيانها صباح اليوم، إنَّ استمرار تجنيد الأطفال في النزاع المسلح وتزايده، وبخاصة من قِبَل الجماعات المسلحة الجهادية، بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية، واختطاف مئات الفتيات من قبل جماعة بوكو حرام الإرهابية، يستدعي اهتمامنا وتنسيق جهود المجتمع الدولي.

ويُدين المغرب بأقسى العبارات الممكنة جميع أشكال العنف ضد الأطفال، واحتجازهم من قِبَل الجماعات المسلحة الحكومية أو غير الحكومية، واستخدامهم دروعا قرب مستودعات الأسلحة أو المخيمات العسكرية، والاحتفاظ بهم رهائن أو تجنيدهم في معسكرات اللاجئين. وهو يُدين أيضاً الاعتداءات على المدارس أو المستشفيات واستخدام هذه المرافق لأغراض تكتيكية.

إنَّ واجب المجتمع الدولي اتخاذ تدابير طارئة مشددة لمساءلة كل أولئك الذين يواصلون الاستخفاف بالقانون الدولي وقواعد حماية الأطفال، أينما كانوا. وتنسيق هذه الجهود بين مختلف أصحاب المصلحة في منظومة الأمم المتحدة ضمانة للفعالية والنجاح، لكنَّ المسؤولية الرئيسية تقع قبل كل شيء على أطراف النزاع، التي يجب أن تتقيَّد بالتزاماتها الدولية عملاً بقرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وعلى الرغم من أنَّ مناقشة اليوم تتَّسم بميزة إعادة حشد جميع أصحاب المصلحة في المجتمع الدولي، فمن المؤسف أنه يجب الاعتراف بأنّ الجهود المبذولة حتى الآن غير كافية لإنهاء العنف ضد الأطفال وإشراكهم أو استخدامهم في النزاعات المسلحة. ويعتقد وفد بلدي أنَّ جهود المجتمع الدولي قد تستفيد من كونها جزءاً من نهج استراتيجي مُركَّب، لا يقتصر على معالجة حالات النزاع الجاري فحسب، بل يؤكد أيضاً منعها عبْر إرساء الديمقراطية والتمسُّك بحقوق الإنسان، وتوطيد الحكم الرشيد وتعزيز التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون النهج واقعياً، يدمج الحوافز مع المزيد من التدابير المُلزِمة، ولا سيما في ما يتعلق بالمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب.

أخيراً، يجب إيلاء الأولوية القصوى لإعادة توطين الأطفال الذين كانوا ضحايا الإرهاب ومشاهد الرعب أثناء اختطافهم، وإعادة إدماجهم في المجتمع. إذ ليس هناك حل منفرد، ولكن هناك أساليب مختلفة فعَّالة مثلاً في خفض عدد الجنود الأطفال في الجماعات المسلحة غير الحكومية، بما يشمل توطيد سيادة القانون، وحشد الموارد لبرامج إعادة التأهيل وتحليل الديناميات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية التي ينتج عنها سماح الأطفال لأنفسهم بإعادة التجنيد.

وآن الأون لكي تعتبر الجرائم المرتكبة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح جرائم ضد الإنسانية، لأن الأطفال هم مستقبل أممنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن ابدأ بياني بتقديم الشكر لرئاسة ماليزيا للمجلس على تمكيننا من الاشتراك في هذه المناقشة بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي العام الماضي شهدنا حالات مروعة للنزاع المسلح كان فيها الأطفال أهدافا رئيسية، لا سيما للمتطرفين الذين يمارسون العنف، لعمليات الاختطاف والتجنيد واستخدام الأطفال جنودا في أعمال القتال الفعلية واتجاه الشباب إلى التطرف العنيف، فضلا عن الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة،

إذ أننا نشير بشعور كبير بالقلق والفزع، إلى أنه يرتكبها في بعض الأحيان الموظفون الملحقون بعمليات دعم السلام.

فقد روع المجتمع الدولي باختطاف جماعة بوكو حرام ٢٧٦ من فتيات المدارس في نيجيريا في ربيع العام الماضي. وكانت أقل شهرة وإن كانت شنيعة أيضا عمليات اختطاف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ١٥٣ طفلا كرديا في سوريا ومئات الأطفال الأيزيديين في غرب العراق، فضلا عن حالة ٨٩ من أطفال المدارس الذين اختطفوا في جنوب السودان. وفي حين تجتذب عمليات الاختطاف الجماعي اهتمام وسائط الإعلام، فإن مئات الأطفال اختطفوا على يد تلك الجماعات قبل تلك الحوادث وبعدها على السواء. وكندا تدين عمليات الاختطاف إدانة قوية وتدعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الأطفال المختطفين بدون تأخير. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل على كفالة أن يلقى الأطفال الدعم الذي يحتاجون إليه وعليه إعادتهم إلى أسرهم فورا.

(تكلم بالفرنسية)

ومن المؤسف أن عمليات الاختطاف كثيرا ما تكون مجرد حوادث ممهدة لارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى مثل التجنيد القسري والإرغام على التحول عن الديانة والعنف الجنسي. وهي تحدث آثارا بشعة لا سيما على الفتيات، اللائي يتعرضن للعنف الجنسي، والعبودية الجنسية والزواج القسري، فضلا عن التجنيد القسري. وفضلا عن ذلك، فإنهن يواجهن صعوبات حالما يفرج عنه، إذ يكن في أغلب الأحيان ضحايا للوصم الاجتماعي الذي يعوق إعادة إدماجهن في مجتمعاتهن المحلية.

ونشعر بالفزع لأن الجماعات المسلحة تقوم باختطاف الأطفال من المدارس. وحينما يخشى الآباء والأمهات من احتمال أن يختطف ابناؤهم، من المرجح ألا يسمحوا لهم بالذهاب إلى المدارس، وتداعيات ذلك القرار صعبة على الفتيات على وجه الخصوص. وهذا أمر مثير للانزعاج، بالنظر لكون التعليم أداة قوية لضمان تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية، بما في ذلك صحة الأمهات والرضّع والأطفال والقضاء على تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه.

(تكلم بالإنكليزية)

وتدين كندا استخدام الأطراف المسلحة غير القانوني للمدارس للأغراض العسكرية. ونناشد جميع أطراف التراعات المسلحة احترام القانون الإنساني الدولي والامتناع عن استخدام المدارس قواعد أو ثكنات أو مخابئ للأسلحة أو مراكز احتجاز. ونحث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير وقائية للحماية من عمليات اختطاف الأطفال. ويجب أن نخضع للمساءلة من يرتكبون عمليات الاختطاف تلك، وأن نكفل تهيئة ظروف مأمونة للأطفال المفرج عنهم. ولذلك نرحب اليوم باتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، بشأن عمليات الاختطاف، التي تشرفت كندا بالمشاركة في تقديمه.

وقبل عشرة أعوام، أنشأ المجتمع الدولي آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في حالات التراع المسلح، التي تهدف إلى الرصد المنهجي لتلك الانتهاكات وتوثيقها والإبلاغ عنها. وتعتز كندا بأنها دعمت تلك المبادرة، ومع أن المشكلة بعيدة عن الحل، فإننا نشهد بارقة أمل صغيرة. وشهد هذا العام رفع تشاد عن قائمة الجزاءات، وانخفاضا للانتهاكات في بلدان مثل كوت ديفوار وإطلاق سراح المئات من الجنود الأطفال.

(تكلم بالفرنسية)

وشعرت كندا بحزن عميق إذ علمت بأن العديد من الأطفال، الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، أصيبوا أو قتلوا خلال التراع الذي اندلع في غزة في صيف عام ٢٠١٤، والمسؤولة عنه حركة حماس وحدها. كما أورد الأمين العام في

تقريره (S/2015/409)، أدى إطلاق صواريخ بدون تمييز من جانب جماعات مسلحة فلسطينية من مناطق مأهولة بالسكان في غزة باتجاه مراكز سكانية إسرائيلية إلى تعريض كل من السكان المدنيين في إسرائيل والمدنيين الفلسطينيين في غزة للخطر وأسفر عن مقتل وإصابة أطفال. ومع ذلك، تشعر كندا بخيبة الأمل لأن الأمين العام في تقريره، بدلا من دعوته جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات لحماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، يظهر تحيزا واضحا لكونه اختص إسرائيل وحدها بالانتقاد الأحادي الجانب وغير المتناسب. وكون ٣٢ فقرة من التقرير كرست لإسرائيل – وللتركيز عليها بصورة أكبر من أي دولة عضو أخرى، بما في ذلك سوريا وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان – يشير إلى الحاجة إلى نظرة إلى الحالة على أرض الواقع أكثر صدقا وحيادا وتوازنا من النظرة الواردة في هذه الوثيقة. وتؤدي هذه النظرة المتحاملة إلى تقويض نزاهة مثل تلك الوثيقة الهامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعالج الأمم المتحدة النقص الكبير في الإبلاغ بوفيات الأطفال في حالات مثل الحالة في سوريا، لكي تتمكن الدول الأعضاء من الحصول على رؤية دقيقة للآثار المترتبة على الأطفال من جراء ذلك النزاع الدموي.

(تكلم بالإنكليزية)

إن أي اعتداء أو استغلال جنسي غير مقبول بكل بساطة. ومع ذلك، وفيما يتعلق بمناقشة اليوم، نود أن نسلط الضوء على الممارسة البغيضة لاستهداف الأطفال. وتدين كندا بأقوى العبارات جميع أشكال الاعتداء الجنسي على الأطفال أو استغلالهم من جانب أي طرف في أي نزاع. وبلدنا ملتزم بضمان حماية حقوق الأطفال في جميع الأوضاع، لا سيما في حالات النزاع المسلح. وأود أن أؤكد للمجلس على أننا سنواصل العمل مع جميع أعضاء المجتمع الدولي لضمان أن يكون لجميع الأطفال، في جميع أرجاء العالم، أماكن مأمونة للنشأة والتعلم. وذلك واجبنا ومسؤوليتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد رايكن (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تعلن النمسا تأييدها للبيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وبصفتي الوطنية، أود أن أشكر رئاسة ماليزيا للمجلس على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وترحب النمسا بمجال تركيز المناقشة الخاص وتدين الزيادة المقلقة للغاية لعمليات اختطاف الأطفال على أيدي الأطراف في النزاعات المسلحة، انتهاكا للقانون الدولي الواجب التطبيق.

ونقدر تقديم الأمين العام لأحدث تقاريره السنوية عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409)، بما في ذلك قائمة مرتكبي الانتهاكات في مرفقات التقرير. ونؤيد دعوته إلى إضافة عمليات الاختطاف باعتبارها الموجب الخامس للإدراج في المرفقات، وبالتالي نرحب باتخاذ قرار اليوم (القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) الذي يضيف الاختطاف بوصفه أحد موجبات الإدراج. كما نشيد بالأعمال الجدية والملتزمة للممثلة الخاصة زروقي فضلا عن أعمال منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وإدارتي عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية والمنسقين المقيمين باعتبارهم الرؤساء المشاركين لأفرقة العمل القطرية، إلى جانب أعمال أعضاء أفرقة العمل والشركاء المعترف بهم في الميدان. فهم، بالترافق مع الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، برئاسة ماليزيا، ينفذون إطار مجلس الأمن الراسخ لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

ولا بد من تيسير التوقيع على خطط العمل، لا سيما مع الأطراف المسلحة من غير الدول، التي تشكل الأغلبية الساحقة للأطراف المدرجة في قائمة الجزاءات، ويجب بذل الجهود لتنفيذ هذه الخطط. وعلى الحكومات المعنية الاضطلاع بدور داعم في تلك العملية وعليها تمكين الأمم المتحدة من الوصول إلى المناطق ذات الصلة. وفضلا عن ذلك، ينبغي إدراج الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال في محادثات واتفاقات السلام. وتشدد النمسا على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة في إطار الولايات القضائية والدولية. وينبغي أن نولي اهتماما لضحايا النزاعات المسلحة، لا سيما الفتيات. ويجب ألا يمر ارتكاب الجرائم بدون عقاب، ولا بد من المحاكمة الفعالة على هذه الجرائم من خلال آليات العدالة الإقليمية والمحكمة الجنائية الدولية إذا لم تحرز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني النتائج المرجوة.

وينبغي أن يكون بوسع كل طفل الحصول على التعليم، بما في ذلك في مناطق النزاع المسلح. وأثبتت الأحداث الأخيرة حسن توقيت التركيز على حماية المدارس من الهجمات وتجنب استخدامها للأغراض العسكرية. وقد دعمت النمسا بنشاط المشاورات بشأن إعلان المدارس الآمنة، الذي اعتُمد في مؤتمر أوسلو بشأن المدارس الآمنة في نهاية أيار/مايو ويسرنا تأييد عدد كبير من البلدان للإعلان بالفعل ونشجع جميع الدول الأعضاء الأخرى على القيام بذلك. وفضلا عن ذلك، تحث النمسا جميع أطراف النزاعات المسلحة على تطبيق مبادئ لوسنز التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.

إننا ندين بشدة تجنيد القوات المسلحة للأطفال. وندعم نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الجنود الأطفال والأطفال المتضررين من الحرب، ونؤكد مجددا التزامنا بالحملة التي أطلقتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ بعنوان ”أطفال لا جنود“. ولا بد من الاستمرار في رصد احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم بالقوات أو الجماعات المسلحة والإبلاغ عنه. وقد دعمت النمسا بنشاط إعداد استراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية (قرار الجمعية العامة ١٩٤/٦٩، المرفق) وتدعو الدول الأعضاء إلى تطبيقها.

ونشيد بجهود الأمانة العامة، بما في ذلك الحلقات الدراسية بمشاركة خبراء والتي نظمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال العامين الماضيين في لندن وأوسلو من أجل رفع مستوى الوعي بشأن الآثار الإنسانية المدمرة للأسلحة المتفجرة على المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وتقييد استخدامها في المناطق المأهولة بالسكان حيث تسبب ضررا عشوائيا. وتستضيف النمسا نفسها اجتماع خبراء في فيينا يومي ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ونرحب بتوصية الأمين العام بتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان وبالجهود التي تبذلها الأمانة العامة من أجل وضع تدابير وتوجيهات عملية للحد من آثارها الإنسانية. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الأمين العام المتعلقة بدراسة الممارسات الوطنية، ونشجع البلدان على دعمه في هذا الصدد.

وأخيرا، نحث الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة على أن تفعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر ماليزيا على تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى الحسنة التوقيت، وأن أشكر الأمين العام بان كي – مون والمتكلمين الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية.

وتعرب سلوفينيا عن تأييدها للبيان الذي أُدلي به في وقت سابق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

تتشاطر سلوفينيا الشواغل التي أعرب عنها العديد من الوفود الأخرى من أن عام ٢٠١٤ كان أسوأ عام بالنسبة لعشرات الملايين من الأطفال المتضررين من الصراعات في جميع أنحاء العالم، وتشجب جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم. إن الأطفال ينبغي ألا يتم تجنيدهم أو استخدامهم في التفجيرات الانتحارية أو الاتجار بهم أو بيعهم لاستخدامهم في الأعمال العدائية أو تزويجهم قسرا أو اغتصابهم أو استخدامهم كرقيق جنسي. وينبغي ألا يكونوا أهدافا متعمدة للقتل أو التشويه، بما في ذلك نتيجة المخلفات غير المنفجرة أو الألغام الأرضية.

ويشعر وفد بلدي بقلق شديد إزاء زيادة انتشار عمليات الاختطاف الجماعي في عام ٢٠١٤، ولا سيما من جانب الجماعات المتطرفة. وعمليات الاختطاف التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في سورية والعراق وجماعة بوكو حرام في نيجيريا والدول المجاورة هي مجرد أمثلة على أبرز الحالات. وللاختطاف عواقب طويلة الأجل، ليس على الأطفال المختطفين وأسرهم فحسب، ولكن على المجتمعات المحلية. وفي بعض الأحيان، وعلى النحو المبين في أحدث تقرير سنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409)، فإن هذه الأعمال تؤثر أيضا على السلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات الاختطاف قد تؤدي إلى تجنيد الأطفال وتعبئتهم وتلقينهم أفكارا معينة، ويمكن النظر إليها بوصفها مؤشرات إنذار مبكر لحدوث فظائع جماعية. وقد نوقشت هذه المسائل في مؤتمر الحقوق من أجل السلام: التحديات والفرص، الذي نظمته سلوفينيا في وقت سابق من هذا العام. ومن ثم، ترحب سلوفينيا بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٥ (٢٠١٥) والذي قرر المجلس بموجبه إضافة عمليات الاختطاف كسبب لإدراج الأطراف في قوائم مرفقات التقرير السنوي للأمين العام.

ونود أيضا أن نؤكد مجددا قلقنا إزاء تزايد عدد الهجمات على المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية في عام ٢٠١٤، وذلك من قبيل الهجمات التي شنتها حركة طالبان في أفغانستان وباكستان وجماعة بوكو حرام في نيجيريا. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى القرار ٢١٣٤ (٢٠١٤) وندعو جميع أطراف الصراع إلى احترام الطابع المدني للمدارس وفقا للقانون الدولي الإنساني.

ومن الناحية الأخرى، نود أن ننوه مع التقدير بالتقدم المحرز في عام ٢٠١٤ من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات والجماعات المسلحة. ونلاحظ مع التقدير التقدم الذي حققه هذا المجلس في إدراج مسائل الأطفال والنزاع المسلح في القرارات المتعلقة ببلدان معينة وفي البيانات الرئاسية ونظم الجزاءات وولايات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية ذات الصلة، وفي عمل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وفي الإحاطات التي يقدمها أصحاب المصلحة ذوو الصلة في الأمم المتحدة إلى المجلس.

ومع ذلك فإن ثمة فجوة في تنفيذ قرارات المجلس على أرض الواقع. وبعد مرور عشر سنوات على اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، أُعد الإطار المعياري بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وعولجت الجهود الرامية إلى تحويل هذا الإطار إلى إجراءات يتخذها المجلس. وعلينا الآن أن نترجم قرارات المجلس إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع. ونحن نتفق مع تقرير الأمين العام بشأن ضرورة التصدي لقضية انعدام المساءلة ومسألة الإفلات من العقاب، وبالتالي فإننا نرحب بإدراج الدعوة إلى مكافحة الإفلات من العقاب في القرار

٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الذي اتخذ اليوم. ولا بد أنن يخضع مرتكبو هذه الانتهاكات للمساءلة لإثبات أن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع أمر غير مقبول.

قبل عشر سنوات، اتخذ مجلس الأمن ذلك القرار التاريخي ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي أنشأ آلية الرصد والإبلاغ والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وما فتئت سلوفينيا تولي اهتماما خاصا لمحنة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، ولا سيما التأهيل البدني والنفسي. وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، دعمنا مشاريع تركز على إعادة تأهيل أطفال من أوكرانيا وبيلاروس وفلسطين، وهي مشاريع يتولى تنفيذها الصندوق الاستئماني الدولي لتعزيز الأمن البشري، والذي يوجد مقره في سلوفينيا.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع مجلس الأمن على مواصلة التصدي لمسألة الأطفال والنزاع المسلح والبحث عن أنجع الوسائل الكفيلة بتحسين الحالة. واتخاذ قرار جديد اليوم هو خطوة هامة في ذلك الاتجاه، ولذلك السبب، تشعر سلوفينيا بالفخر لمشاركتها مع الدول الأعضاء الأخرى في تقديم المشروع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ ماليزيا على رئاستها للمجلس في شهر حزيران/يونيه.

منذ اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)ا قبل ١٠ سنوات، يواصل المجتمع الدولي التوعية بشأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. غير أن جهودنا كثيرا ما يعوقها العمى والوحشية. وفي عام ٢٠١٤، شهدنا كيف سقط عدد لا يحصى من الأطفال ضحايا في صراعات ليسوا مسؤولين عنها. ونحن نشعر بالقلق لأن جعل الأطفال ضحايا لا يمثل أمرا غير مقبول في حد ذاته فحسب بل أنه يبذر بذور الصراعات في الأجيال المقبلة.

وكما تشير حملة ”أطفال لا جنود“ التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام زروقي واليونيسف، فإن الأطفال ليسوا جنود. وينبغي ألا يستخدم أي عضو مسؤول في المجتمع الدولي الأطفال لأغراض عسكرية. كما لا ينبغي قبول سقوط ضحايا من الأطفال باعتبارها مجرد نتيجة غير مقصودة للعمليات العسكرية. إن مبدأ ”العين بالعين سيجعل العالم بأسره أعمى“.

إننا نؤيد الأمين العام، الذي يؤكد على إنسانيتنا المشتركة، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى عدم إغفال الهدف الحيوي المتعلق بحماية الأطفال، الذي يعد واجبا أخلاقيا والتزاما قانونيا على حد سواء. ونؤيد أيضا سياسة عدم التسامح مطلقا التي ينتهجها الأمين العام إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. إن المساءلة هي السبيل لوضع حد للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وتكرارها. وثبتت فعالية، تعزيز الرصد والإبلاغ، والإدراج في تقرير الأمين العام، والجزاءات المحددة الأهداف، وآليات العدالة، في مجال السعي لتحقيق المساءلة.

ونرحب بالقرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الذي اعتمد اليوم، ويشمل الاختطاف كسبب جديد للإدراج في التقرير السنوي للأمين العام. ويشكل إثراء وسائلنا من أجل حماية الأطفال إشارة إلى اتساع نطاق رؤيتنا المشتركة، بينما نضغط على جميع الأطراف المعنية للانضمام إلينا. ومن المشجع إفراج الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان عن الأطفال الذين تحتجزهم. لكن من المرجح استمرار الجماعات المتطرفة مثل بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الوجود. ولذلك، آن الأوان لاتخاذ نهج أساسي وحازم.

وأخيرا، نؤكد بأن الأطفال لا يمكن أن يكونوا في مأمن تماما من النزاعات المسلحة المدمرة، عند اشتعالها. والوقاية هي أفضل استراتيجية. وبوصف جمهورية كوريا دولة عضوا في لجنة بناء السلام، فإنها ستواصل بذل الجهود لمنع الانتكاسات والعودة إلى الصراع. وعندما يفشل منع نشوب الصراع، ينبغي السعي على وجه السرعة إلى إيجاد حل سياسي. وينبغي أن نكون يقظين بوجه خاص للأوضاع التي يحجب فيها السياقان السياسي والعسكري تضحيات الأطفال والنظر إليها كجانب حتمي من النزاعات المسلحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد سيغر (تكلم بالفرنسية): إن سويسرا على غرار الوفود الأخرى، قلقة للغاية جراء حجم العنف المرتكب ضد الأطفال.

أولا وقبل كل شيء، أضحى اختطاف الأطفال ممارسة من ممارسات الحرب تستخدم في حملات التخويف والانتقام المنهجية ضد السكان المدنيين. ويساور سويسرا قلق خاص إزاء هذه التطورات، لأنها غالبا ما تكون مقدمة لكثير من الانتهاكات الجسيمة الأخرى المرتكبة ضد الأطفال، مثل عمليات التعذيب والعنف الجنسي والاختفاء القسري.

ومن ثم، ترحب سويسرا بقرار مجلس الأمن جعل اختطاف الأطفال معيارا للإدراج في التقرير السنوي للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وهذا هو سبب مشاركة بلدي في تقديم القرار.

ثانيا، تهاجم العديد من الجماعات المسلحة من غير الدول، تعليم الأطفال، إما عن طريق إجبار الأطفال على وقف الدراسة، والانضمام إلى صفوفها في الوقت الذي تستغلهم لأغراض الدعاية أو من خلال إساءة استغلال المرافق التعليمية. وينبغي أن تكون المدارس أماكن آمنة حيث يمكن للأطفال التعلم ولا يمكن استخدامهم بأي حال من الأحوال كدروع للمقاتلين. وفي ذلك الصدد، ترحب سويسرا بتوقيع ٣٧ دولة على إعلان المدارس الآمنة، وقد التزمت الدول الموقعة عليه، بضمان عدم استهداف المدارس خلال النزاعات.

ثالثا، تظل الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدول ضد الأطفال تحديا كبيرا، كما أشار إلى ذلك متكلمون آخرون من قبل. وترى سويسرا بأنه لا بد من إيجاد التدابير الرامية إلى تعزيز الامتثال للقانون الدولي من قبل تلك الجماعات. وفي ذلك الصدد، فإننا نرحب بالورقة غير الرسمية التي أعدتها فرنسا لتعرض خلال المناقشة التي جرت خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٥، ودعت من خلالها الدول الأعضاء إلى الامتثال في إطار حربها ضد الإرهاب والتطرف العنيف، للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وأن تتجنب تجريم أي اتصال يتم ربطه لأسباب إنسانية حصريا مع الجماعات المسلحة من غير الدول التي تعتبر جماعات متطرفة. ونحث المجتمع الدولي بقوة على دعم منظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ونداء جنيف، التي لديها اتصال مباشر مع تلك الجماعات، مما يمكن أن يحدث فرقا من خلال الحوار وزيادة التوعية والتدريب، بهدف تنفيذ خطط العمل، ووضع حد للانتهاكات المقترفة ضد الأطفال.

كما تدعو سويسرا الدول إلى اعتبار الأطفال ضحايا واتخاذ التدابير التي لا تؤثر في المقام الأول عليهم، وفقا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويعتقد بلدي أنه يتعين علينا تجنب احتجاز الأطفال الذين يشتبه في ارتباطهم بالجماعات المسلحة التي تعتبر متطرفة وعنيفة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي إعطاء أولوية قصوى لبرامج توعية الشباب، التي تهدف إلى منع كل أشكال التطرف،

وإدراج مكون القضاء على التطرف، في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

أخيرا، تعتقد سويسرا بأنه يتعين على المجتمع الدولي إرسال إشارة واضحة بأنه لن يكون ثمة إفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. وفي حين أن المسؤولية الأساسية عن اتخاذ خطوات لتقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة، بوسع المحكمة الجنائية الدولية، كما أشار إلى ذلك آخرون، أن تؤدي دورا هاما عندما تكون الدول غير قادرة أو غير راغبة في القيام بذلك.

لا أستطيع أن اختم ملاحظاتي من دون شكر السيدة ليلى زروقي وفريقها، الذي تدعم سويسرا عملهما تماما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غونثاليث سيرافينا (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر ماليزيا على عقدها هذه المناقشة، وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2015/402، المرفق) التي وزعتها لتوجيه مناقشة اليوم. كما أود أن أنوه بحضور وزير خارجية ماليزيا والإشادة بالعمل الذي قام به بلده، فيما يخص رئاسة فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. كما نشكر الأمين العام على بيانه وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي، فضلا عن نائبة المدير التنفيذي لليونيسيف، السيدة يونيس أبيو، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

بعد أيام قليلة من الآن، ستكون مر ١٠ أعوام على اعتماد القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أيدته الأرجنتين بقوة، كعضو في المجلس في ذلك الوقت. وكان هذا القرار مهما بشكل خاص لأنه أتاح إنشاء آلية للرقابة والإبلاغ لرصد انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة والمنتظمة لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها. كما أنشأ فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، بغية الاعتراف بحقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح وضمانها وحمايتها.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الأرجنتين تدعم بحزم عمل المجلس لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في سياق النزاع المسلح، وتجنبها ووقف حدوثها. وقد أظهرنا هذا الالتزام مرارا وتكرارا، فقد كنا من أوائل الدول التي صادقت على البروتوكول الاختياري لعام ٢٠٠٢ لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وعززنا بنشاط اعتماد القرارات ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ٢١٤٣ (٢٠١٤). وعلى نفس المنوال، شاركنا في تقديم القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الذي اعتمده المجلس هذا الصباح.

وعلاوة على ذلك، فإننا نسلط الضوء على التقدم المحرز في مجال الوقاية وحماية حقوق الأطفال، من خلال الأنشطة المنسقة للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وجهود الممثلة الخاصة للأمين العام بالتعاون مع اليونيسيف وباقي هيئات الأمم المتحدة. إننا ندعم بقوة ضرورة الاتفاق وزيادة الضغط على كل من الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول، التي تواصل ارتكاب انتهاكات. وفي هذا الصدد، فإننا نكرر وجود حاجة لزيادة التنسيق بين نظام حماية الأطفال في النزاع المسلح، ومختلف نُظم الجزاءات، بحيث يمكن فرض الجزاءات على مرتكبي أبشع الانتهاكات ضد الأطفال في حالات النزاع.

ويجب أن تظل حماية الأطفال من منظور حقوق الإنسان، تشكل أولوية بالنسبة لنا. ولهذا السبب، يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وكذلك في مساعي المجلس في مجال بناء السلام، من خلال دمج المزيد من المتخصصين في مختلف البعثات التي تأذن بها هذه الهيئة.

ومن المهم للدول في هذه المنظمة أيضا ضمان ألا يقتصر التدريب والإعداد لتوفير الحماية الكافية لحقوق الأطفال في حالات التراع المسلح على الأفراد المسؤولين عن حماية الأطفال على أرض الواقع مسؤولية مباشرة.

وفي واقع الأمر، من الأهمية بمكان أن تدرج في برامج التدريب لأفراد الجيش والشرطة والموظفين المدنيين الذين تضمهم بعثات الأمم المتحدة رؤية حقوق الإنسان والوعي الكامل بحقوق الأطفال والمراهقين، إلى جانب معرفة وفهم استراتيجيات وعمليات تسريح ونزع سلاح وإعادة إدماج الأطفال في حالات التراع المسلح. ونحن نتفق أيضاً بشأن ضرورة إشراك مختلف أصحاب الشأن من أجل الدعوة إلى وضع حد لإشراك الأطفال في القوات والجماعات المسلحة، بما في ذلك، في جملة أمور، نشطاء حقوق الإنسان والمدرسين وممثلي المجتمع المدني وأفراد الأسر والعاملين في مجال الصحة والقيادات الدينية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع.

وبالرغم من التقدم المحرز على الصعيد القانوني بشأن هذه المسألة وإنجازات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح، لا يزال المجال متسعاً للتحسين. علينا بمكافحة الإفلات من العقاب بصورة قاطعة بالنسبة لكل الجماعات أو الأفراد الذين يرتكبون تلك الجرائم. وفي هذا الصدد، فقد أنشأ هذا المجلس محكمتين دوليتين – ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. ولدينا اليوم نظام للعدالة الدولية لأشد الجرائم خطورة، بما فيها جرائم الحرب، ولم يعد الأمر يعتمد على المحاكم المخصصة، بل على محكمة دائمة: المحكمة الجنائية الدولية المنشأة بموجب نظام روما الأساسي في عام ١٩٩٨. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، أصدرت تلك المحكمة أول حكم لها، وأدانت فيه توماس لوبانغا دييلو بجريمة الحرب المتمثلة في تجنيد الأطفال دون سن ١٥ عاماً للمشاركة في القتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبذلك الحكم، أسهمت المحكمة إسهاماً كبيراً في عقيدة حماية الأطفال في التراع المسلح.

والأرجنتين، شأنها شأن بقية المجتمع الدولي، تعي تماماً الآثار المدمرة للتراع المسلح على الأطفال جراء تجنيدهم واختطافهم والهجمات العشوائية ضد المناطق المدنية أو الهجمات المباشرة ضد المدنيين بالأسلحة المتفجرة والغارات الجوية، أو استخدام تكتيكات الإرهاب التي تسبب عدداً لا يحتمل من الخسائر بين الأطفال.

ونحن نقدر العمل المتميز الذي اضطلعت به الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، خلال العام الماضي، ولا سيما حملة الأمم المتحدة ”أطفال، لا جنود“، من أجل وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات أمن الحكومات المشتبكة في حالات نزاع قبل نهاية عام ٢٠١٦. ونحيي الحكومات التي انضمت إلى تلك الحملة بالفعل لضمان وضع حد في المستقبل القريب لممارسة تجنيد الأطفال التي لا تصدق.

ختاماً، نعرب أيضاً عن قلقنا إزاء الاستخدام المتزايد للمدارس للأغراض العسكرية وتزايد الهجمات ضد المدارس والمستشفيات، الأمر الذي ندينه بشدة. ونرى أن هذه المسألة تستحق اهتماماً خاصاً من المجتمع الدولي لأنها تؤثر بشكل أساسي على حق الآلاف من الأطفال في التعليم والصحة على مستوى العالم. ولذلك، تلتزم الأرجنتين بمبادئ لوستر التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء التراع المسلح.

وتحقيقا لهذه الغاية، نود أن نسلط الضوء بصورة خاصة على اعتماد إعلان أوسلو بشأن المدارس الآمنة في أيار/مايو الماضي، والذي روجت له النرويج والأرجنتين، مع بلدان أخرى. وانضم ٣٩ بلداً حتى الآن إلى ذلك الإعلان، الذي يلزم الدول بتنفيذ مبادئ لوستر التوجيهية لحماية المدارس

والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، وبالتالي ضمان الحق في التعليم والحماية للأطفال والشباب في النزاعات المسلحة. وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء هذا المجلس، لتأييد الإعلان.

أخيراً، نؤكد مرة أخرى على ضرورة اعتماد رؤية لا لبس فيها للنظر إلى الأطفال على أنهم ضحايا وليسوا جناة، لأن تورطهم المزعوم في النزاع المسلح مفروض عليهم قسراً من خلال التجنيد والاختطاف ووسائل أخرى، منها العنف البدني والجنسي والنفسي والاقتصادي والإخضاع للاستعباد الجنسي. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز ونرحب باعتماد الجمعية العامة غداً قراراً يقضي بإعلان يوم ١٩ حزيران/يونيه، تاريخ صدور قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، بوصفه اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع. ونرى أن إعلان هذا اليوم الدولي سيسهم بشكل كبير في زيادة وعي المجتمع الدولي بضرورة مكافحة جرائم العنف الجنسي في حالات النزاع، وكذلك تقديم المساعدة المتعددة القطاعات والمتعددة الأبعاد للضحايا ووضع حد لإفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب من خلال نظام فعال للمساءلة أمام النظم القانونية الوطنية والدولية ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان.

السيد بولياس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئاسة الماليزية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وهو موضوع يتصدر جدول أعمال مجلس الأمن. ونود أن نشكر الأمين العام، وممثلته الخاصة، السيدة ليلى زروقي، وسائر المتكلمين الآخرين على إحاطاتهم المحفزة للتفكير.

واليونان تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ونود أن نضيف بعض النقاط بصفتنا الوطنية.

بداية، أود أن أنوه إلى أهمية آلية الرصد والإبلاغ المتعلقة بالانتهاكات الواسعة النطاق والجسيمة بحق الأطفال في النزاع المسلح. والتقرير الأخير للأمين العام (S/2015/409)، الذي يرصد انتهاكات جسيمة ارتكبت ضد الأطفال في النزاع المسلح، يكتسي أهمية خاصة. فمن المؤسف أنه يتضمن بعضاً من أسوأ الانتهاكات لحقوق الإنسان التي يمكن أن يتعرض لها الطفل، بما في ذلك القتل والاختطاف والتجنيد القسري، الأمر الذي يحدث في سوريا والعراق ونيجيريا وجنوب السودان.

ومن بين التحديات غير المسبوقة التي أبرزها التقرير، يقلقنا بشكل خاص أنه في عام ٢٠١٤، كان هناك اتجاه تصاعدي في اختطاف الأطفال من قبل الجماعات المسلحة. واستخدم اختطاف الأطفال تكتيكاً لإرهاب الجماعات العرقية أو الطوائف الدينية. وفي العراق وسوريا، اختطف أكثر من ١٠٠٠ من الأولاد والبنات من قبل ما يسمى الدولة الإسلامية. وفي نيجيريا، اختطفت بوكو حرام المئات من النساء والفتيات في شيبوك. وغالباً ما تتبع الاختطاف انتهاكات خطيرة أخرى لحقوق الإنسان، كالتجنيد والاغتصاب وحتى القتل.

ومن الأهمية بمكان إضافة عمليات الاختطاف إلى المعايير الموجبة للإدراج في مرفقات تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح. واليونان رحبت وشاركت في تقديم قرار مجلس الأمن ٢٢٢٥ (٢٠١٥) اليوم، والذي يضيف عمليات الاختطاف إلى المعايير الموجبة لإدراج الأطراف المسؤولة عنها في تقرير الأمين العام. واتخاذ هذا القرار بالإجماع خطوة هامة في تعزيز قدرة المجتمع الدولي على مواجهة هذا التوجه المقلق وتقديم الجناة إلى العدالة. ومع ذلك، هناك الكثير الذي ينبغي عمله لمواصلة تعزيز الجهود الدولية لحماية الأطفال في النزاع المسلح.

فلا بد من ضمان أن يتمكن الأطفال من أن يكبروا في بيئة آمنة وخالية من الاستغلال وسوء المعاملة وأي شكل من

أشكال العنف. وفي هذا الصدد، نشجع بقوة جميع الدول على التوقيع على الإطار الدولي لحقوق الإنسان لحماية الأطفال والتصديق عليه وتنفيذه بالكامل، بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن تورط الأطفال في النزاعات المسلحة.

في اليونان، وبحكم التشريعات الوطنية الصادرة في عام ٢٠١١، فإن تجنيد الأطفال في النزاع المسلح يشكل جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ويعاقب عليها بمقتضى النظام القضائي الوطني بالسجن عشر سنوات على الأقل. وعلاوة على ذلك، تعكف السلطات اليونانية المختصة حالياً على وضع خطة عمل بشأن حقوق الطفل، تتضمن فصلاً مستقلاً بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وبشكل أكثر تحديداً، يجري إعداد حملة للتوعية في المدارس سيتم إطلاقها بهدف تنظيم ندوات إعلامية حول البروتوكول الاختياري بشأن تورط الأطفال في النزاع المسلح.

وفضلاً عن ذلك، كانت اليونان من بين البلدان الـ ٣٩ التي انضمت إلى إعلان المدارس الآمنة في أوسلو في ٢٩ أيار/مايو، الذي يطالب أطراف النزاع المسلح بتجنب استخدام المباني التعليمية لأغراض عسكرية أو جعلها هدفاً للهجوم. ونحن نرى أن إعلان المدارس الآمنة يوفر وسيلة ملموسة للبلدان للالتزام بحماية تعليم الأطفال، حتى أثناء النزاع المسلح.

ختاماً، أود أن أكرر أننا سنبقى ملتزمين بضمان احترام الحقوق الأساسية للطفل وحمايتها على نحو فعال كضمان حاسم لمستقبل مجتمعاتنا. وبلدي يؤيد تماماً ضرورة تكثيف الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح على مستوى العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الماليزية للمجلس على عقد هذه المناقشة التي تتيح لنا فرصة لمواصلة المناقشة المثمرة التي أجريناها في آذار/مارس (انظر S/PV.7414) إذ كنا سعداء بالإسهام بمقترحات محددة بشأن التصدي للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وانتهاكاتها الجسيمة المستمرة لحقوق الطفل.

تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، وترحب باعتماد القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) هذا الصباح، الذي نسعد بتقديمه.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409) وأشيد بالقائمة الحالية للممعنين في الانتهاكات بوصفها أداة مفيدة في التصدي لأولئك المسؤولين عن ارتكاب الجرائم بحق الأطفال. ونؤيد تماما التوصيات الواردة في التقرير.

ترحب كرواتيا على وجه الخصوص بجميع الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، التي ما فتئت تدافع بدأب وبلا كلل عن حقوق ورفاه الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. لقد أسهمت مشاركتها الفعالة – باتباع نهج التعامل مع كل حالة على حدة – إسهاما كبيرا في إدماج حماية الأطفال في العديد من أنشطة صنع السلام. ومع أنه لم تُدرج أطراف جديدة في التقرير بعد، فإننا نرى أنه لا جدال في أهمية دورها، وأنه تجب زيادة تعزيزه أكثر.

ونتشاطر شواغل الأمين العام إزاء الانتهاكات الصارخة التي تعرّض لها الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بمن في ذلك جميع الأطفال المحتجزين بذريعة الاشتباه بارتباطهم

بالجماعات المتطرفة. ويجب علينا أن نكون أكثر وضوحا في ذلك الصدد. ومن الأفضل القول بصورة قاطعة أنه تجب معاملة أولئك الأطفال على أنهم ضحايا وليسوا جناة.

فليست الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال أثناء النزاعات المسلحة اليوم أكثر من ذي قبل، سوى جزء من الطابع المتغير لمشهد النزاع المسلح نفسه. وما زلنا نشهد باستمرار ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال من قبل جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ما يعرّض حياة الأطفال للخطر ويسلبهم طفولتهم. وندين تماما الفظائع المروعة التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام، بما في ذلك اختطاف الفتيات، علاوة على الاعتداء الجنسي وسائر أعمال القسوة الأخرى التي تؤثر سلبا على الأطفال، سواء كان ذلك مباشرة أو بصورة غير مباشرة.

وتشكّل جميع تلك الأعمال انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، غير أنها أعمال إرهابية أيضا، نظرا إلى طابعها المتطرف والخطر العظيم الذي تشكّله على المواطنين. وفي ذلك السياق، يتطلب التصدي الحقيقي لهذا التحدي المساعدة الدولية الفعالة وعلى نطاق واسع عن طريق تدابير مكافحة الإرهاب.

وترى كرواتيا وجوب التصدي الحاسم لسوء معاملة الأطفال، وتؤكد مجددا تأييدها لإدراج اختطاف الأشخاص ضمن معايير الإدراج في القائمة في سياق جهودنا الرامية إلى ضمان مساءلة ومعاقبة مرتكبي تلك الأعمال. وعلاوة على ذلك، أود أن أشاطر أولئك الداعين إلى وجوب تقديم جميع الجناة إلى العدالة. ولا يسعنا التشديد بما يكفي على أهمية تعزيز دور المحاكم المحلية في ذلك الصدد. ومع ذلك، فإن من الأهمية بمكان أيضا أن يحيل مجلس الأمن حالات الجرائم الخطيرة المرتكبة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفقا لدورها التكميلي، ومع المراعاة الواجبة لتمتع الأطفال على وجه الخصوص بالحماية بموجب نظام روما الأساسي.

تؤيد كرواتيا تماما حملة ”أطفال لا جنود“ وهدفها المتمثل في وقف ومنع تجنيد واستخدام الأطفال في القوات المسلحة الحكومية في النزاعات بحلول عام ٢٠١٦. ونرحب في ذلك الصدد، بالنتائج التي تحققت مؤخرا في ميانمار وتشاد.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لندعو جميع البلدان إلى الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، فضلا عن دعم الجهود التي يبذلها الصومال في سبيل الانضمام إلى أسرة الأطراف في تلك الاتفاقية.

ويتعين الإبقاء على مسألة حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة في جدول أعمال هذه الهيئة بغية منع المزيد من تجنيد الأطفال، فضلا عن إدماج الأطفال الجنود السابقين بصورة كاملة. وننوه في ذلك الصدد، بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي أنشئ بموجبه الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح، الذي لا يزال يسهم إسهاما نشطا في المهمة والرؤية الراميتين إلى إيجاد عالم خال من الجنود الأطفال، وتنعدم فيه إساءة معاملة الأطفال في أوقات النزاع.

ونعرب هنا اليوم عن التزامنا الكامل والثابت بسد الفجوة أخيرا بين الالتزامات والممارسات الفعلية نحو ضمان طفولة متحررة من الخوف وفي حصانة من العنف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين فونغ نغا (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء ١٠ في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي: إندونيسيا، بروني دار السلام،

تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، وبلدي فييت نام.

أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي ماليزيا رئاسة المجلس، وعلى ترؤسها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ولا شك أنه من دواعي سرورنا أن تتولى دولة عضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا توجيه أعمال المجلس. ونشيد أيضا بمبادرة ماليزيا بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ونحن ممتنون للأمين العام وممثلته الخاصة ومقدمي الإحاطات الإعلامية الأخرى على بياناتهم وإحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

لقد شهد العام الماضي تحديات لم يسبق لها مثيل فيما يتعلق بحماية عشرات الملايين من الأطفال في البلدان المتضررة من النزاع. ولا يزال الأطفال يعانون أكثر من غيرهم، خصوصا بالنظر إلى تزايد التطرف العنيف الذي لا مثيل له. وكما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2015/409) فإن في ذلك إهانة إلى إنسانيتنا.

وتشعر الرابطة بقلق بالغ إزاء تزايد عمليات الاختطاف بوصفها أسلوبا من أساليب الحرب. وفي النزاعات التي تشهدها مختلف المناطق، تستخدم الجماعات الإرهابية المسلحة الرئيسية على نحو متزايد الآن، اختطاف الأطفال بوصفه وسيلة لترهيب الأطفال وتلقينهم، بل لإعالة أنفسهم، وهو الأمر الأكثر إثارة للقلق. وعليه، فإننا نشيد بالرئاسة الماليزية للجهود التي بذلتها في سبيل اتخاذ المجلس القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) اليوم، بهدف تعزيز التدابير الرامية إلى حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي لمسألة اختطاف الأطفال. ويشدد القرار أيضا على أهمية تعزيز القدرات الوطنية في مجال توفير الحماية والإغاثة لجميع الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة.

وتتشاطر الرابطة الرأي القائل بضرورة اتباع نهج شامل لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، ولا سيما التصدي لمسألة الاختطاف.

وإذ تشدد الرابطة على أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول وسلطاتها، فهي تشدد مرة أخرى على ضرورة التصدي للأسباب الجذرية للصعوبات التي يتعين على الأطفال تحمّلها في حالات النزاع المسلح. وبالمثل، فإن من المهم أيضا أن يواصل المجلس والمجتمع الدولي جهودهما الرامية للتصدي لآثار النزاع المسلح على الأطفال.

وترى الرابطة أن من شأن إدراج الاختطاف بوصفه معيارا إضافيا للإدراج في مرفقات تقرير الأمين العام أن يساعد على تعزيز آليات رصد الانتهاكات ضد الأطفال.

وترى الرابطة أيضا أنه يجب توخي الحذر لتجنب زيادة تعقيد المسائل في الميدان، لا سيما في الحالات غير المدرجة في جدول أعمال المجلس. وينبغي أن تتسم جميع جهود الإدراج بالموضوعية وشمول الجميع. وينبغي أن تستند إلى معلومات ذات مصداقية ونزاهة، مع مراعاة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، فضلا عن اتساقها مع مسؤولية الدول وسلطاتها.

وعلاوة على ذلك، فإن من الأهمية بمكان تثقيف جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة والتنسيق فيما بينها على النحو المناسب، في سياق تنفيذ الآلية وخطط العمل القائمة بالفعل. وينبغي ألا يكون الارتباط المزعوم للأطفال بالجماعات المتطرفة سببا لحرمانهم من الحرية. وينبغي أن تمتنع الأطراف المعنية أيضا عن اتخاذ الإجراءات العسكرية إن كان ذلك يسبب خطرا على الأطفال.

وينبغي أن يواصل المجلس أيضا اتباع نهج تعاوني، فضلا عن تقديم المساعدة الضرورية إلى الأطراف ذات الصلة والتي

تتعاون مع الأمم المتحدة عبر تنفيذ خطط العمل الرامية لإنهاء الانتهاكات الخطيرة بحق الأطفال في النزاعات المسلحة.

وفي منطقتنا، ضاعفت الرابطة الجهود لمعالجة المسائل التي تواجه الأطفال، على الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك في المجالات المؤسسية والعملية. ففي عام ٢٠١٥، أصبحت الأولوية القصوى للرابطة هي تعزيز آليتها الإقليمية لتنفيذ الالتزام الرفيع المستوى بإحراز تقدم بشأن هذه المسألة. وتقوم الآن لجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بحماية حقوق النساء والأطفال وتعزيزها بوضع خطة عمل إقليمية لتنفيذ إعلان القضاء على العنف ضد الأطفال، الذي اعتمد في مؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا الثالث والعشرين في عام ٢٠١٤، بما في ذلك عن طريق أنشطة التوعية الإقليمية. وقد تشاورت الرابطة أيضا وتعاونت بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وآلياتها، بما في ذلك اليونيسيف والممثلين الخاصين للأمين العام بشأن المسائل ذات الصلة.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، ولكن ثمة ما يبعث على التفاؤل. وغني عن القول أنه منذ المرة الأولى التي تناول فيها المجلس بشكل جوهري مسألة الأطفال والنزاع المسلح (انظر S/PRST/1998/18)، اتخذ المجتمع الدولي خطوات كبيرة للحد من المعاناة التي يتحملها الأطفال في حالات النزاع. فقد تم تعزيز الوعي بهذه المسألة الخطيرة؛ وأنشئت مؤسسات؛ ووضعت معايير؛ وطُرحت مبادرات وتم تنفيذها.

ولا تزال الرابطة ملتزمة التزاما قويا بمعالجة المسائل التي تواجه الأطفال، ولا سيما في حالات النزاع. فلنعمل معا يدا بيد لكفالة إيجاد مستقبل أفضل للأطفال، وللتأكد من ألا يصبح الأطفال جنودا ولا من بين من يعانون، لأن الأطفال هم مستقبلنا المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): أود في البداية أن أهنئ دولة ماليزيا على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأود أن أشيد بجهود البعثة الدائمة للتوانيا على إدارتها الكفؤة لمجلس الأمن للشهر الماضي. كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لما ورد في التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409)، المقدم إلى مجلسكم.

ونؤيد ما جاء في البيان الذي أدلي به بالنيابة عن جامعة الدول العربية، ونهنئ جميع المسلمين بحلول شهر رمضان المبارك.

إذا نظرنا للوراء في المسائل التي تمت مناقشتها في هذا المجلس بشأن العراق – سواء ما يتعلق بالتهديد المباشر للسلم والأمن الدوليين، أو التهديدات للوحدة الوطنية العراقية واستقرارها، أو الأزمات الإنسانية، أو المقاتلين الإرهابيين الأجانب، أو انتهاك حقوق المرأة وغيرها من المسائل – نجد أن كلها كانت ناجمة عن المصدر نفسه، وهو الإرهاب. وقد شهد مجلسكم الموقر، فضلا عن المجتمع الدولي، على ما يواجه العراق من خطورة التهديدات التي يمثلها تنظيم داعش الإرهابي. ونحن متفقون على أنها مشكلة دولية، بدليل وجود تحالف دولي يساند العراق في جهوده لمحاربة هذا التنظيم الدولي الذي يهدد المنطقة والعالم أجمع.

واليوم نتطرق إلى مسألة حماية الأطفال في النزاع المسلح. وإذ إنه لا يوجد نزاع في العراق – بمعنى أطراف متحاربة – فإنما يعاني العراق من آفة الإرهاب الدولي الذي يستهدف كافة المواطنين. وإن انتهاك حقوق الأطفال هو إحدى نتائج استهداف الإرهاب للعراق. وقد تجسدت الممارسات الإجرامية لداعش باقترافه كل الفئات الستة من الانتهاكات الجسيمة التي حددها مجلس الأمن، وهي قتل الأطفال وتشويههم، وتجنيد

الأطفال أو استخدامهم كجنود، والعنف الجنسي ضد الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات، والحرمان من وصول المساعدات الإنسانية للأطفال، واختطاف الأطفال. بل زاد على ذلك أن هجر الأطفال العراقيين وشردهم وتاجر بهم في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم الإرهابي، الأمر الذي أشار إليه التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة.

ويتقدم وفد بلدي بالملاحظات التالية بخصوص القسم المتعلق بالعراق الوارد في التقرير. يؤيد وفد بلدي ما تضمنه تقرير الأمين العام من إشارة إلى تصاعد مستويات العنف ابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠١٤، حيث شهد زيادة غير مسبوقة في عدد الحوادث الأمنية والعنف والاعتداءات التي استهدفت المدنيين بشكل عام، والأطفال بشكل خاص، نتيجة للهجمة الوحشية الشرسة التي تعرضت لها أجزاء عديدة من بلدي على يد تنظيم داعش الإرهابي، وبشكل خاص بعد احتلاله مدينة الموصل وغيرها من المدن والبلدات العراقية، وممارسته لشتى أنواع الجرائم والاعتداءات بحق الأطفال العراقيين التي وصلت إلى أسوأ درجات الوحشية والإجرام، والتي قد ترتقي إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية بحسب تقارير الجهات الدولية المختصة.

وقد تعمد تنظيم داعش الإرهابي استهداف قطاع التعليم من عدة نواح، حيث قام بإغلاق المدارس واستخدامها لأغراضه الإجرامية. كما قام بتغيير المناهج الدراسية من خلال إضافة مواضيع دراسية تتضمن فكر الكراهية والتشجيع على العنف والتطرف والإرهاب بهدف التأثير على شخصية الأطفال من خلال التعليم لتهيأتهم لتقبل فكر الإرهاب والتطرف لإيجاد جيل جديد من الإرهابيين والقتلة.

وفي مجال تجنيد الأطفال، نجد أن التنظيم يعمل بشكل موسع على التجنيد القسري للأطفال وتدريبهم على الأعمال القتالية والأعمال التي تخدم مقاتلي التنظيم، بعد الشروع بعمليات موسعة لغسل الأدمغة لاستخدام الأطفال فيما بعد في عملياتهم الانتحارية وبقية الأنشطة القتالية الإرهابية. وبالإضافة إلى الانتهاكات سابقة الذكر، فقد تسببت هجمات داعش على المدن العراقية الآمنة بأكبر موجة نزوح داخلي شهدها العراق عبر تاريخه، هربا من وحشية إرهاب داعش وبطشه، الأمر الذي شكل معاناة جديدة على الأطفال في العراق من خلال تحولهم إلى نازحين ومشردين، وحرمانهم من دراستهم والعيش بأمان في مدنهم.

ويود وفد بلدي أن يبين تحفظه على العديد من الفقرات والإشارات الواردة في التقرير، والتي لا تجسد الواقع الموجود في العراق، وتضعف من الجبهة الدولية والتضامن الدولي المعني بالتصدي للإرهاب، حيث تتطرق فقرات التقرير إلى واقع الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في العراق بشكل يوحي بأنه يتجاهل أن العراق يتعرض إلى أشرس هجمة إرهابية تستهدف وجوده وشعبه ومستقبله وحضارته. إذ تنتقل فقرات التقرير بشكل مبالغ إلى انتهاكات معينة تصاحب العمليات العسكرية الخاصة بالتصدي إلى داعش، الأمر الذي يفتقر إلى الدقة والموضوعية. وقد أشرنا إلى ذلك في رسالة رسمية إلى السيدة ممثلة الأمين العام.

لقد عملت الحكومة العراقية وضمن الإمكانيات المتاحة على حماية الطفولة والارتقاء بحقوق الأطفال. وإن القوانين العراقية وعلى رأسها قانون الخدمة العسكرية تمنع وتعاقب من يقوم بتجنيد كل من يقل عن ١٨ سنة مهما كانت الظروف ومن قبل جميع الأطراف حفاظا على الطفولة وحقوقها. وبهذا الصدد، يود وفد بلدي أن يعلم مجلسكم الموقر بأن هيئة رعاية الطفولة في العراق قامت وقبل ثلاثة أيام وبحضور رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي وبمشاركة واسعة من قبل كافة الجهات الوطنية والدولية ذات العلاقة وعلى رأسها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات العاملة في مجال الطفولة، بعقد

مؤتمر موسع حول حماية الطفولة. مع التركيز على اتخاذ كل ما يلزم لإبعاد الأطفال عن القتال أو أن يكونوا ضحية لأية محاولة للتجنيد في العراق، مع التركيز على خطورة عملية تجنيد الأطفال في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي وضرورة اتخاذ ما يلزم لوقفها. وقد وجه العراق دعوة رسمية للسيدة ليلى زروقي لحضور هذا الاجتماع.

في الختام، يود وفد بلدي مجددا التأكيد على أن ما يتعرض له العراق حاليا من قبل كيان داعش الإرهابي هو من أشرس الهجمات التي استهدفت المجتمعات عبر التاريخ، حيث أنها هجمة تسعلاى إلى هدم كيان الدولة وركائز المجتمع الإنساني. وتغيير قيم الأفراد بما يتلاءم مع أكثر الأفكار تطرفا ووحشية، ومن ثم تجنيد المجتمع بما فيه من إمكانيات للاعتداء على الآخرين. وتبديد كل الصلات الوطنية والإنسانية التي قام عليها المجتمع العراقي عبر تاريخه والتي كان التعايش السلمي ركيزة أساسية ضمنها.

لهذا نهيب مجددا بالمجتمع الدولي بأن يقف إلى جانب الشعب العراقي بكافة مكوناته وفئاته من أجل التصدي إلى هذه الهجمة الهمجية التي لا تمثل أي دين أو معتقد على وجه الأرض، من أجل إعادة البسمة والحياة الكريمة لأطفال العراق وإنقاذهم من المعاناة التي يمرون بها على يد زمر الإرهاب الشريرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر ماليزيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة وأعرب عن ترحيب وفد بلدي الحار بمعالي السيد داتو سري حنيفة أمان، وزير خارجية ماليزيا. ونود أيضاً أن نشكر الأمين العام، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ونائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومديرة منظمة "تيسير السلام والتنمية" على إحاطاتهم الإعلامية.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل فييت نام، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والذي سيدلي به لاحقا ممثل الكويت، باسم منظمة التعاون الإسلامي.

لقد استمعنا باهتمام إلى جميع البيانات المقدمة هنا في مجلس الأمن اليوم. ومن الواضح أنه لا ينبغي للأطفال أن يصبحوا ضحايا، أو أن يتحملوا عبء النزاع الذي لم يقوموا بتأجيجه أو يختاروا أن يكونوا جزءا منه. اختطف العديد من الأطفال عنوة من أسرهم ومجتمعاتهم، في ظل انعدام فرص الهرب، من جانب الدولة أو الجهات الفاعلة من غير الدول وتم وضعهم في حالات تنطوي على تهديد الحياة. ويقض ضميرنا حينما نسمع أن عمليات اختطاف الأطفال تستخدم بشكل منهجي كأداة للحرب، بهدف نشر الخوف وقهر المجتمعات بأكملها وإذلالها. يجبر العديد من أولئك الأطفال على أن يصبحوا أطفالا جنودا. كما يرغموا على أن يصبحوا عوامل تكتيكية. والفتيات أكثر عرضة للخطر مقارنة بالذكور، فكثيرا ما تستهدفن تحديدا للاختطاف والاسترقاق الجنسي والزواج القسري. بل والأسوأ من ذلك هو اختطاف الفتيات للاتجار بالبشر أيضا.

وفي ضوء هذه الانتهاكات، تدين إندونيسيا اختطاف الأطفال في النزاعات المسلحة ويساورها بالغ القلق إزاء تزايد عدد هذه الحالات في الآونة الأخيرة. وتنضم إندونيسيا إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى الإفراج الفوري عن الأطفال المختطفين دون شروط مسبقة.

كما تؤكد إندونيسيا ضرورة بذل المساعي بمزيد من القوة وبشكل متواصل ومتسق ومدعوم، الراسخة في القانون الإنساني الدولي، وقانون اللاجئين وقانون حقوق الإنسان،

الرامية إلى حماية الأطفال، الذين يتأثرون بشكل غير متناسب في النزاعات المسلحة، بما في ذلك كضحايا الاختطاف. ومن الواضح أن لمجلس الأمن دور حاسم الأهمية في هذا المسعى.

وبالنظر إلى الحالة الراهنة، نود أن نشاطركم بعض آرائنا بشأن هذه المسألة.

أولا، من الأهمية بمكان كفالة عدم استمرار الاتجاه الجديد في مجال اختطاف الأطفال في النزاعات المسلحة. ولا بد من محاسبة جميع مرتكبي هذه الأعمال، بغض النظر عن مركزهم سواء كدولة أو جهات فاعلة من غير الدول، عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. من الضروري أن يتخذ مجلس الأمن وغيره من المنظمات الدولية جميع التدابير اللازمة لكفالة ببساطة امتثال أطراف النزاعات المسلحة وأكرر ببساطة الامتثال للقوانين والمعايير الإنسانية الدولية.

ثانيا، لا بد من معاملة الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة في المقام الأول كضحايا. وينبغي للجهود أن تركز على إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. في هذا الصدد، ينبغي لأي إجراءات قانونية ضد الأطفال الجنود أو الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، في رأينا، أن تطبق بشكل صارم نموذج العدالة التصالحية.

كما ينبغي لنا أن ندرك أن الجوع والفقر والتمييز والتهميش قد يغري الأطفال بالعودة إلى النزاعات المسلحة طواعية. وقد يصبحون تهديدا لاتفاقات السلام الهشة حينما يشعرون بأن المجتمع يلفظهم وأنهم لا يعلمون شيئا سوى العنف كأسلوب حياة.

ثالثا، نؤيد فكرة توسيع نطاق الإطار المعياري لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة بإضافة الاختطاف كمعيار إدراج تلك الأطراف التي تنتهك المعايير الدولية.

رابعا، نؤيد الحركة المستمرة الرامية إلى تعزيز الإطار الدولي بهدف منع استخدام المدارس لأغراض عسكرية أثناء النزاع المسلح. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بعقد مؤتمر أوسلو مؤخرا بشأن المدارس الآمنة.

خامسا، ندرك أهمية وضع شرط إلزامي قبل النشر للتدريب على حماية الطفل لجميع البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

سادسا وأخيرا، نعتقد أن المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، يجب أن تستثمر المزيد من الموارد لمنع نشوب الصراعات وتوليه المزيد من الاهتمام، لأن هذه هي أفضل طريقة لحماية الأطفال من النزاع المسلح.

وإضافة إلى ذلك، لا بد من تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز الإطار المعياري والتنفيذي لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، حتى في أوقات السلام، بما في ذلك من خلال بناء القدرات والمؤسسات الوطنية وعن طريق توعية عامة الجمهور بتلك المسائل. ستواصل إندونيسيا إيلاء الأولوية العليا لحماية الأطفال.

وفي الختام، من واجبنا الجماعي وضع حد لكوابيس ومعاناة الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة. فمكانهم في بيئة سلمية في ديارهم ومجتمعاتهم المحلية، مع غيرهم من الأطفال في القاعات الدراسية، والذين يعيشون طفولة سعيدة دون معرفة الخوف من الاختطاف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوروغواي.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): يودّ وفد أوروغواي أن يشكر ماليزيا ويهنّئها على تولّيها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى حضور وزير خارجيتها هنا اليوم. ونودّ أيضاً أن نكرر الإعراب عن التهانئ لماليزيا على

تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، المركَّزة بشكل خاص على اختطاف الأطفال من قِبَل الجماعات والقوات المسلحة واعتقال الأطفال المتَّهمين بأنَّ لديهم ارتباطات مع تلك الجماعات والقوات. وإننا نرحب ببيان الأمين العام وبالإحاطات الإعلامية المقدَّمة من ممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمديرة التنفيذية لليونيسف.

إنَّ مناقشة اليوم تؤكد مجدداً التزام مجلس الأمن بالدفاع عن حقوق الأطفال واقتناعه بأنَّ هناك حاجة ماسَّة إلى اتخاذ تدابير لحماية حقوقهم وأرواحهم بالنظر إلى الانتهاكات الأخيرة لتلك الحقوق من قِبَل الجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، تعرب أوروغواي عن دعمها الكامل للقرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) الذي اتُّخِذ اليوم.

إن حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وخاصة حقوق الأطفال، أولوية رئيسية للسياسات المحلية والدولية بالنسبة لأوروغواي. ويظهر ذلك عبْر التزامها بالعمل قيد التنفيذ، ولا سيما باعتماد كل سنة قرارات بشأن حقوق الطفل هنا في نيويورك وفي جنيف، حيث أدَّينا تقليدياً دوراً نشيطاً، وعبْر قلق بلدي المستمر أيضاً إزاء احترام حقوق الأطفال بدون قيد أو شرط - وبخاصة حقهم في التعليم. وبناء على ذلك شجعنا استخدام المدارس والمراكز التعليمية الأخرى لأغراض عسكرية. وأوروغواي، في هذا الصدد، واحد من ٣٨ بلداً دعمت إعلان المدارس الآمنة. ومن الأساسي أن تنفِّذ الدول معايير اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الإضافية، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية الأخرى.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أرسى آلية رصدٍ وإبلاغ للإبلاغ عن هذا النوع من انتهاكات حقوق الأطفال. غير أنه كانت هناك طوال السنوات الخمس الماضية زيادة بارزة في تلك الجرائم في البلدان غير القادرة على منعها. وقد ازدادت الحالة سوءاً خلال عام ٢٠١٤ مع التنامي المتواصل في العنف ومشاركة الجماعات المسلحة في مناطق النزاع. وإنني أشير بالتحديد إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، العراق، نيجيريا، سوريا، فلسطين، جنوب السودان، اليمن وأفغانستان.

إنَّ الجماعات المسلحة تلجأ الآن إلى الاختطاف الجماعي للأطفال بسهولة وتواتر أكبر. وفوق ذلك، ازدادت الحالة سوءاً لأنَّ تلك الجماعات لم تكتفِ بتجنيد الأطفال فحسب، بل ارتكبت أيضاً أخطر الاعتداءات وأكثر الانتهاكات شذوذاً لحقوق الأطفال الذين اختطفتهم. والإحصاءات المقدَّمة من قِبَل الأمين العام، في تقريره (S/2015/409) تُظْهِر أنه تم اختطاف أكثر من٢٤ ٤٢٠ طفلاً من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٤. وينبغي رؤية ذلك بمثابة عدد تقريبي، وقد يبدو أن العدد الحقيقي أكبر بكثير. وبناءً عليه، يتعين علينا الحصول على معلومات أكثر دقة بشأن تلك الحالات.

إننا نعلم أنَّ نحو ٩٥ في المائة من عمليات الاختطاف تنفِّذها جماعات مسلحة غير حكومية. وهذه الجماعات يجب محاربتها والقضاء عليها. هذا هو الحل الوحيد، في ضوء مناصرتها للعنف المتطرف، الذي يشمل، بين اعتداءات أخرى، استخدام الأطفال المختطفين بمثابة متفجرات انتحارية أو دروع بشرية؛ واستخدامهم جنوداً؛ وإرغامهم على العمل أو الرق الجنسي - وكلها تُرتكَب بوحشية ومع إفلات تامٍّ من العقاب. ويكفي المرء أن يذكر معاملة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا للفتيات كأنهن عملات وفي الزيجات القسرية.

وعلى الرغم من الإطار القانوني والوسائل العالمية المتاحة للتعامل مع ذلك العنف، ليس هناك حتى الآن تنفيذ فعَّال لتلك الوسائل في التشريعات المحلية للبلدان، فضلاً عن فقدانٍ للتعاون اللازم على المستوى الإقليمي. ولن يكون هناك حلٌ

دائم حتى تُحلَّ تلك المشاكل. ويجب أن تكون الدول قابلة للمساءلة في التزامها بحماية الشعب في ظل سيادتها، وأن نعاقب الجماعات التي تعمل ضمن الدول المسؤولة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان لدى الأطفال. وينبغي اعتبار تلك الانتهاكات بمثابة جرائم ضد الإنسانية وإدانتها ومعاقَبتها بناءً على ذلك. كما ينبغي لعمليات الاختطاف أن تكون دافعاً لاستجابة كافية من قِبَل المجتمع الدولي – بما يشمل اعتماد الجزاءات وزيادةً في التعاون الهادف إلى مكافحتها.

وبالإضافة إلى الحالة التي أشرنا إليها للتوّ، تشكِّل الاعتقالات العديدة للأطفال بسبب عضويتهم أو ارتباطهم الفعلي أو المزعوم بالجماعات المسلحة مصدراً للقلق البالغ لدى المجتمع الدولي أيضاً. إنها تمثِّل تحدياً للدول الأعضاء وللوكالات المسؤولة عن حماية الأطفال. وبالنسبة لبلدي، تُعتبَر مكافحة العنف الجنسي في النزاع المسلح أولوية عليا. وكما ذكرْنا سابقاً، تشارك أوروغواي في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتساهم بنحو ١٠٠٠ فرد لحماية المدنيين هناك. ويُستخدَم أعضاء أفرقة الحماية المشتركة لرصد ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان في الأقاليم النائية. وحفَظة السلام هؤلاء يتعاونون مع روابط المجتمع المدني، ويقدمون أنواعاً مختلفة من الدعم، تشمل إمداد الغذاء والماء، فضلاً عن الرعاية الطبية. وهم ينفِّذون أيضاً دوريات لمنع اغتصاب النساء والفتيات في المواقع النائية.

ومن الحيويّ أن نعزز إجراءات المنظمة ومجلس الأمن الرامية إلى مجابهة الإفلات من العقاب، الذي تتمتع به الجماعات المسلحة المسؤولة عن اختطاف الأطفال، وأن نحسِّن الحماية القانونية للأطفال، فضلاً عن حقوق الإنسان لديهم. وبناءً على ذلك، يطلب وفد بلدي بإلحاح اتخاذ التدابير الملائمة، مثل الجزاءات وتحسين التعاون على المستوى الإقليمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

السيدة فلوريس هيريرا (بنما) (تكلمت بالإسبانية): أود أولاً أن أشكر ماليزيا على ترأس مجلس الأمن هذا الشهر، وعلى عقْد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألةٍ مثل الأطفال والنزاع المسلح، لها هذه الأهمية الكبرى لدى المجتمع الدولي.

إنه لمصدر قلق كبير رؤية الزيادة في النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية في جميع أرجاء العالم، حيث الفتيان والفتيات ما برحوا يُستخدَمون بمثابة جنود. ومع أنَّ بعضهم استطاعوا الخلاص من العنف مع أسرهم، فمن المؤسف أنَ كثيرين منهم لا يزالون رهن التهديد، معرِّضين مستقبلهم كله للخطر. فكلا الفتيات والفتيان يُستخدَمون بمثابة وسائل حرب، وهم معرَّضون للعنف الجنسي، الصدمة النفسية، الاختطاف، التجنيد وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان لديهم. وطموحهم إلى حياة كريمة بحلول عام ٢٠٣٠ لن يتحقق.

إننا نرحب بالمبادرات التي اتخذتها اليونيسف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في معالجة هذه المسألة. ونحيِّي بشكل خاص عمل السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فضلاً عن جميع الأطراف الفاعلة الأخرى المشاركة في تنفيذ ولاية مجلس الأمن لحماية الأطفال في النزاع المسلح، وضمان المتابعة الفعَّالة والشاملة لآلية الإبلاغ.

ويجب أن نقف بثبات إذا أردنا القضاء بصورة دائمة على تجنيد الأطفال في النزاع المسلح. ومع أنه ليس للأطفال صوت في النزاعات السياسية، فإنهم يتكبَّدون الخسارة الكبرى. وقد شهد هذا الأسبوع المنصرم نشر تقريرٍ صادرٍ عن الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام، الذي له صلة وثيقة بالموضوع المطروح. وقد أوصى بحظر إرسال قوات

حفظ السلام من البلدان المُدرجة حالياً في تقارير الأمين العام السنوية بشأن الأطفال والنزاع المسلح، والعنف الجنسي المتعلق بالنزاع، طالما بقيت تلك البلدان مُدرَجة على القائمة.

ونعتقد أن إرساء المساءلة والقضاء على الإفلات من العقاب وإنفاذ المحاكمة وإنزال العقوبات أمور هامة في جهود إقامة الدعاوى على جميع من يرتكبون الانتهاكات بحق الأطفال. وينبغي أن تضمن نظم العدالة الوطنية والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي إجراء تلك المحاكمات. ويشكل إبداء الإرادة السياسية وتنفيذ المبادرات الرامية إلى حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وإنشاء آليات الحماية عوامل أساسية لمنع ارتكاب الانتهاكات بحق الأطفال وتعافي الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، ومن مسؤوليتنا كدول أن نضطلع بذلك الدور.

ويسرني أن بنما اتخذت قرارا بإقرار إعلان سلامة المدارس الذي قدم في أيار/مايو في مؤتمر أوسلو المعني بسلامة المدارس: حماية التعليم من الهجمات، إذ يوجد حاليا في مناطق النزاع ٢٨ مليون طفل لا يمكنهم الذهاب إلى المدارس، ووفقا لتقرير المؤتمر، ”الهجمات على التعليم ٢٠١٤“، تتعرض المدارس للهجمات في ٧٠ بلدا. ونناشد الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى هذه المبادرة القيام بذلك. ونود أن نؤكد مجددا على التزامنا بالمسعى العالمي لحماية الطلاب والمعلمين والمدارس والجامعات عن طريق دعم هذا الإعلان.

وأخيرا، نؤيد القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) بشأن الأطفال والنزاع المسلح، الذي قدمه اليوم ممثل ماليزيا في إطار بند جدول الأعمال، وهو قرار شاركنا في تقديمه ويسعى لتعزيز الجهود الرامية إلى التصدي لاختطاف الأطفال في حالات النزاع المسلح. ونؤكد مجددا على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الدول في حماية جميع الأطفال المعنيين ومساعدتهم. ويحدونا الأمل من خلال تلك الجهود الملموسة في عكس الاتجاه التصاعدي المأساوي لتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة وفي الوقت نفسه التركيز على ضمان تمكن هؤلاء الأطفال من المشاركة في إعادة إعمار مجتمعاتهم المحلية ودولهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روزيكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر ماليزيا على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة وأن أعرب عن تقديري لأعمال وتفاني مقدمات الإحاطات الإعلامية اليوم، وهن الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيد ليلى زروقي، والسيدة يوكا براندت والسيدة إيونيس آبيو، ليس على بياناتهن فحسب بل أيضا على الأعمال التي يقمن بها لصالح الأطفال في أصعب الحالات التي يمكن تصورها. وتود سلوفاكيا أن تعلن تأييدها للبيان الذي قدمه في وقت سابق ممثل الاتحاد الأوروبي. ونرحب باتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الذي نعتز بأننا شاركنا في تقديمه؛ وهو يهدف إلى تعزيز جهود التصدي لاختطاف الأطفال وإلى إعادة التأكيد على تدابير حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

وقبل مدة قصيرة، في آذار/مارس، اجتمعنا هنا في قاعة مجلس الأمن سعيا لوضح حد لما أصبح للأسف واقعا يوميا لملايين الأطفال في المناطق المتأثرة بالنزاع (انظر S/PV.7410). وبعد أقل من ثلاثة أشهر، ها نحن نعود إلى مناقشة المسألة نفسها. وبطبيعة الحال، يمكن للمرء أن يتساءل عما إذا كان تناول المسألة مرتين في ظرف ثلاثة أشهر أكثر مما ينبغي. وللأسف، الأمر ليس كذلك. وكما ورد في تقرير الأمين العام الصادر مؤخرا بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409)،

> ”شهد عام ٢٠١٤ تحديات لم يسبق لها مثيل فيما يخص حماية عشرات الملايين من الأطفال الذين ينشؤون في أوضاع متضررة من النزاع... لقد أضحت عمليات

الاختطاف الجماعية للمدنيين، بما في ذلك الأطفال، سمة غالبة على نحو متزايد من سمات النزاع في العديد من الحالات... وقد كان اختطاف الأطفال بالدرجة الأولى ينذر بوقوع انتهاكات أخرى، مثل القتل والتشويه والتجنيد والاستغلال، أو العنف الجنسي''.

وذلك واقع يدعو إلى الأسف، بعد ١٠ أعوام من اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وفي الوقت الحالي أضحى الموضوع أحد البنود المنتظمة في جدول أعمال المجلس.

وأود أن أشير إلى مصدر آخر للقلق ألا وهو: الإرهاب والتطرف الذي يمارس العنف. ولذلك التهديد للأطفال ثلاثة أبعاد على الأقل. البعد الأول هو أن الأطفال باتوا أهدافا متعمدة، وكثيرا ما يتعرضون لأقسى أعمال العنف التي تتراوح من الاعتداء الجنسي والزواج بالإكراه إلى عمليات الاختطاف والقتل الدموية. ثانيا، أصبح الأطفال بمثابة أسلحة، استخدمت للقتال إلى جانب الجماعات المسلحة واستخدموا في أوقات قنابل بشرية. وأفادت تقارير بوقوع سبعة وعشرين هجوما في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام، بل والواقع الأكثر مأساوية أن النساء والأطفال نفذوا ثلاثة أرباع تلك الهجمات. ثالثا، بات الكثير من الأطفال واقعين في حبائل خطاب الإرهابيين. فجيل الشباب هم الأكثر استعمالا للإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، فإن شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي هي التي تعمل على انتشار ذلك الخطاب وإغواء الشباب بالانضمام إلى صفوف الإرهابيين والمتطرفين الذي يمارسون العنف.

ولا بد أن يكون ردنا قويا ومحدد الهدف وشاملا. ويجب أن نركز باستمرار على الأطفال والمراهقين. وعلينا أن نتعامل معهم في مرحلة مبكرة للغاية وبطريقة يعرفونها وباستخدام لغة يفهمونها – ومن المؤكد للغاية أنهم لا يفهون لغة البيروقراطية، وبخاصة ليس لغة البيروقراطية الدولية. ويجب أن نوفر لهم آفاقا حقيقة لمستقبلهم ونبدد الأحلام الزائفة لدعاية الإرهابيين، التي كثيرا ما تتحول إلى كوابيس.

وأود أن أشير إلى أربعة مجالات يتعين أن نركز عليها من أجل تحسين حالة الأطفال في حالات النزاع المسلح. المجال الأول هو حفظ السلام وحماية الأطفال. وأود أن أبرز الأهمية الجوهرية لتزويد حفظة السلام من العسكريين والشرطة والمدنيين بالتدريب الكافي قبل الانتشار وبشأن مسائل حماية الأطفال لكل بعثة بعينها. وينبغي منح الأولوية لمكافحة جميع أنواع وأشكال أعمال العنف الجنسي المرتكبة بحق الأطفال. وينبغي أن يكون إلزاميا إدراج حماية الأطفال في تدريب حفظة السلام وولايات عمليات إدارة الأزمات وإجراءات التشغيل الموحدة وقواعد الاشتباك لجميع أفراد حفظ السلام النظاميين والمدنيين.

والمجال الثاني هو إعادة إقامة العدل واستتباب الأمن. وذلك جانب رئيسي للتعافي وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. وعلى بلدان مرحلة تحقيق التنمية بعد انتهاء النزاع، بمساعدة المجتمع الدولي، أن تتخذ خطوات ملموسة لمعالجة إعادة إقامة العدل وتوفير الأمن، وإبداء التزامها بسيادة القانون وبالمبدأ الديمقراطي الحيوي لسيطرة المدنيين على القوات المسلحة والأمنية. وضمن العديد من العوامل، تؤثر إصلاحات قطاع الأمن المصممة بشكل مناسب على سلامة الأطفال والشباب وأمنهم. وفي قراره ٢١٤٣ (٢٠١٤) بشأن الأطفال والنزاع المسلح، أعرب مجلس الأمن عن اقتناعه الواضح ''بضرورة أن تكون حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح جانبا مهما في أي استراتيجية شاملة لفض النزاعات وبناء السلام''.

والمجال الثالث هو إنشاء وحدات لحماية الطفل في إطار قوات الأمن الوطنية. ويجب أن نمضي إلى أبعد من سياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسي في تلك

القوات. وينبغي تدريب القوات على كيفية معالجة المسائل المتعلقة بالأطفال والشباب في الفترة الصعبة بعد انتهاء النزاع.

والمجال الرابع هو التثقيف والاتصالات. ومن أجل تنشئة الشباب الذين يقاومون الأيديولوجيات المتطرفة، علينا التعامل مع استراتيجياتنا للاتصالات بصورة أفضل وتنفيذ منهج "التثقيف من أجل التسامح" بغية تشكيل جيل ينظر إلى التنوع الاجتماعي باعتباره بيئة طبيعية للعيش فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد كابينتاييف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة ماليزيا للمجلس على لفت الانتباه إلى ضرورة حماية الأطفال من أعمال العنف والاعتداء والاحتجاز، وعلى وجه الخصوص، من الاختفاء القسري والاختطاف خلال حالات النزاع المسلح، وكلها أمور اتخذت أبعادا غير مسبوقة ومنذرة بالخطر في العام الماضي. ويشيد وفد بلدي بمجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح على اهتمامهما والتقدم الذي أحرزاه في تقليص عدد جرائم الحرب المرتكبة ضد الأطفال.

ومع ذلك، وفيما يشتد الفزع الناجم عن ارتكاب تلك الجرائم وتواترها، مع تزايد أعداد الأطفال الذين يصبحون ضحايا اليوم أكثر من أي وقت مضى، من الضروري أن نتصدى بسرعة أكبر مما فعلنا حتى الآن، للأزمات الناشئة وللنزاعات التي تزداد سوءا على السواء. وكازاخستان داعم قوي للتنفيذ الصارم للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الجنائي وملتزمة بهذا التنفيذ، ولذلك نود أن نطرح النقاط التالية للنظر فيها.

أولا، يلزم تحسين إدراج مسألة الأطفال في حالات النزاع المسلح في أعمال المجلس المحددة لكل بلد، وإدماج ولاية لحماية الأطفال في جميع بعثات حفظ السلام، مع تفويض السلطة لموظف لتحقيق ذلك الغرض.

لن يكون هذا التوجيه فعالا إلا إذا تلقى الجنود وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون في الميدان، التوجيه الكافي، وكذلك التدريب المسبق في بلدانهم قبل النشر. وستحقق جهودنا نتائج أفضل لو تم المزيد من التنسيق بين مجلس الأمن، وإدارة عمليات حفظ السلام، وفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، والممثلة الخاصة للأمين العام، والهياكل الإقليمية والأفرقة القطرية للأمم المتحدة في الميدان.

وينبغي لجميع الدول الأعضاء تأييد وتنفيذ حملة "أطفال لا جنود" التي أطلقتها اليونيسيف، لأن ما يناهز ٣٠٠ ٠٠٠ طفل، حسب تقديرات منظمة "هيومن رايتس ووتش"، يعملون كجنود في صفوف القوات الحكومية والجماعات المتمردة في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وتشير الإحصاءات أيضا إلى أن ما يصل إلى ٧٠ في المائة من الجنود في بعض الجماعات المسلحة هم من الأطفال، مع تجنيد الفتيات أيضا، رغم أن أغلبهن يجندن كرقيق جنسي. ولذلك، ينبغي إضافة اختطاف الأطفال كسبب جديد للإدراج في مرفقات تقارير الأمين العام، جنبا إلى جنب مع الأسباب الأربعة الأخرى المتمثلة في: التجنيد والعنف الجنسي والقتل والتشويه والهجمات على المدارس والمستشفيات. وعلاوة على ذلك، يجب تقديم كل الجناة إلى العدالة من خلال تطبيق أكثر صرامة لنظام روما الأساسي، عندما تكون الدول غير راغبة أو غير قادرة على حماية الأطفال. إن البلدان العاجزة بحاجة إلى الدعمين الإقليمي والدولي، وبناء القدرات على عدة جبهات، بما في ذلك الجيش، وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون.

إن وفد بلدي يشيد بهيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، وغيرها من المدافعين عن حقوق الإنسان للأطفال، ويؤيد المقترحات التي قدموها، أي التوصية أن يشمل الأمين

العام في مرفقات تقريره أطراف الصراع المشاركة في اختطاف الأطفال، وضرورة معاملة جميع أطراف النزاع الأطفال كضحايا، وضمان أولا بشكل كامل علاجهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل كل جهد ممكن لمنع وقوع هجمات على المؤسسات التعليمية، ووضع حد للاستخدام العسكري للمدارس. ويتطلب ذلك دعوة الأطراف المتنازعة إلى احترام إعلان أوسلو للمدارس الآمنة. ويجب أيضا بذل جهد منسق أكبر لجعل الأطراف الفاعلة في القطاع الأمني في مناطق النزاع، مسؤولة عن توفير الحماية الفعالة للأطفال، وضمان أن يتم اعتماد خطط عمل وطنية للأمم المتحدة.

في الختام، تدافع كازاخستان عن حقوق الطفل وكرامته، وستنضم إلى المجتمع الدولي لدعم توفير حماية آمنة ومأمونة للأطفال، الذين هم المجموعة الأكثر تعرضا للأخطار في النزاعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة إبرغوير (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): تهنئ الفلبين ماليزيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وتقدر مبادرتها لعقد مناقشة اليوم بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

كما تعلن الفلبين تأييدها للبيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم لفييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وكمظهر من مظاهر الالتزام الثابت للفلبين بحماية الأطفال، خاصة في حالات النزاع المسلح، تواصل حكومتنا اتخاذ خطوات في هذا المجال، بتعاون ودعم مختلف الوكالات في الحكومة والمجتمع المدني، إلى جانب شركائنا في منظومة الأمم المتحدة. وبعد ٤٠ عاما من الصراع الدموي و ١٦ عاما من عملية السلام الصعبة، إختتمت الحكومة العام الماضي، مفاوضات السلام مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير، ووقعت اتفاقا شاملا بشأن بانغسامورو. ومن المزمع أن يشكل مشروع القانون، الإطار القانوني، والقانون الذي يحكم كيان بانغسامورو الجديد، هو الآن قيد نظر الكونغرس الفلبيني. وقمنا الثلاثاء الماضي بتنفيذ المرحلة الأولى من تسريح مقاتلي جبهة مورو وتسليم أسلحتهم. ومع هذه التطورات الهادفة لبناء الثقة، أصبح تحقيق سلام دائم في جنوب الفلبين في متناول أيدينا، بحيث يستيقظ أطفالنا كل يوم في بيئة آمنة وسلمية سواء كانوا في المنزل أو في أماكن اللعب أو في المدرسة.

ويذكر أعضاء المجلس أن جبهة مورو وقعت في عام ٢٠٠٩ على خطة عمل الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة مسألة تجنيد واستخدام قوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة للأطفال الجنود. وتم تجديد هذا الاتفاق في عام ٢٠١٣، ويظل خبير اليونيسف المتخصص في حماية الطفل المقيم في جنوب الفلبين واثقا من أن الجبهة ستواصل التعاون، لتأمين إزالة اسمها من قائمة الجماعات التي تستغل الأطفال في النزاعات المسلحة. وأكملت اليونيسف أيضا توجيهها وتدريبها في مجال حقوق الطفل عبر ٣١ مركز قيادة تابعة للجبهة، وسبعة مراكز في ميناداناو لقادة وجنود قوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة. ونأمل أن يجري تنفيذ المرحلة الثانية من خطة العمل، التي تسعى إلى تنفيذ حملة إعلامية قريبا. كما ستتواصل أيضا، باقي الأنشطة المنفذة في إطار خطة العمل، مثل ضمان وصول الأمم المتحدة دون عائق لأغراض التحقق وفصل مقاتلي الجبهة الذين اكتشف أنهم دون سن ١٨ عاما.

ويشير الأمين العام في تقريره (S/2015/409)، إلى انخفاض حالات تجنيد الأطفال الجنود في الفلبين، من ٢٠ خلال عام ٢٠١٣ إلى سبعة في عام ٢٠١٤. وتواصل الحكومة الفلبينية

العمل بجد لتخفيض هذا العدد إلى الصفر. وبالنيابة عن القوات المسلحة الفلبينية، قدمت خطة استراتيجية بشأن منع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل في حالات النزاع المسلح ومواجهتها، فضلا عن مشروع تعميم بشأن حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وقد أصدرت أيضا مبادئ توجيهية لتنفيذ الأنشطة التي تقوم بها القوات المسلحة الفلبينية داخل مباني المدارس والمستشفيات.

وفي هذا السياق، نفذت وزارة التربية والتعليم في الفلبين مبادئها التوجيهية في مجال حماية الأطفال أثناء النزاع المسلح من خلال إلزام مديري المدارس، فضلا عن المعلمين وغير المعلمين، بتقديم تقرير لمجلس رعاية الأطفال في غضون ٢٤ ساعة يتضمن معلومات عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل، وتوفير معلومات عن تاريخ ووقت ومكان وقوع الانتهاك، واسم ورقم ونوع الجنس وسن الأطفال المصابين والمجموعات المسلحة المعنية. كما أنشأنا لجنة مشتركة بين الوكالات بشأن الأطفال في النزاع المسلح، التي هي بمثابة نظام رصد وإبلاغ ومواجهة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح. ويعمل الفريق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار فريق عمل تقني تابع لفرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في النزاع المسلح.

ولا تزال الفلبين ملتزمة بالحفاظ على سلامة أطفالنا، وستواصل الانخراط والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة لمنع وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل، وكذلك فيما يخص رصد هذه الانتهاكات التي ارتكبت في سياق النزاع المسلح والإبلاغ عنها ومواجهتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد لرم (قطر): أود في البداية شكر ماليزيا الدولة الصديقة على تخصيص رئاستها لمجلس الأمن لتسليط الضوء على تفاقم معاناة ملايين الأطفال، المتأثرين بالنزاعات، وعلى جهودها الحثيثة بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وأخص بالشكر معالي وزير خارجية ماليزيا على رئاسته هذه المناقشة، وحرصه على المشاركة فيها، ولا يفوتني أن أشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ونائبة المدير التنفيذي لليونيسيف ومدير التيسير من أجل السلام والتنمية على مشاركتهم القيمة.

ونؤيد البيانين اللذين أُدلي بهما باسم منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الدول العربية. ونشيد باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) بشأن الأطفال والنزاع المسلح، الذي شاركت قطر في تقديمه.

بالرغم من جميع المبادرات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، فقد أبرز التقرير الأخير للأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409) ما شهده عام ٢٠١٤ من تحديات لم يسبق لها مثيل فيما يتعلق بحماية عشرات الملايين من الأطفال الذين ينشأون في المناطق المتضررة من النزاعات، والتي أضحت فيها عمليات الاختطاف الجماعي للأطفال سمة غالبة للنزاع. ولئن كان توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في النزاعات أمراً بالغ الأهمية، إلا أنه يبقى دون تحقيق الفائدة المرجوة منه ما لم يستكمل بإنفاذ القوانين وبجهود مضاعفة وشاملة ومنسقة لمنع وقوع المزيد من هذه الانتهاكات في المستقبل وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة.

وإيماناً من بلادي بأهمية التعليم وآثاره الإيجابية في تنشئة الأطفال على أسس سليمة بعيدة عن العنف والتطرف، أولت دولة قطر اهتماماً كبيراً لمسألة ضمان التعليم للأطفال في أوقات الأزمات. وقد تجسد هذا الاهتمام من خلال تأسيس

مؤسسة التعليم فوق الجميع، وهي مبادرة عالمية أسستها دولة قطر لتوفير الفرص التعليمية، وخاصة في المجتمعات التي تعاني من التراعات والفقر. ومن ضمن برامج تلك المؤسسة مبادرة ”علم طفلك“، وهي مبادرة عالمية تنفذ بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وتهدف إلى توفير تعليم ابتدائي عالي الجودة لكل أطفال العالم وتمكين الأطفال في مناطق التراعات. كما شاركت بلادي بفعالية في مؤتمر أوسلو، النرويج، الذي انعقد في أيار/مايو الماضي تحت عنوان ”مدارس آمنة: حماية التعليم من الهجمات“، وأيدنا إعلان أوسلو بشأن المدارس الآمنة، إيمانا منا بما لحماية التعليم من أهمية بالغة، وهو ما نص عليه أيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بأن لكل شخص الحق في التعلم.

وفي هذا الصدد، نجدد الدعوة لمواصلة الجهود لمنع الهجمات على المدارس ووضع حد لاستخدامها للأغراض العسكرية، وذلك وفق أحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونود أيضاً أن نثني على الدور الهام للتحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات بوضع الأدلة الإرشادية من أجل حماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء التراعات المسلحة.

لقد أوضح التقرير الأخير للأمين العام الانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها الأطفال في مناطق مختلفة من العالم جراء الاعتداءات التي تقوم بها الأطراف المتنازعة. وإننا ننظر ببالغ القلق إزاء ما أبرزه هذا التقرير من انتهاكات واسعة النطاق يعاني منها الأطفال في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة وفي سوريا، والذين ستستمر معاناتهم ويتواصل وقوع الضحايا منهم ما لم يتمكن المجتمع الدولي من التوصل إلى حل لتلك التراعات. وفي هذا الصدد، نؤكد على أنه لا بد من مساءلة جميع الأطراف التي ترتكب تلك الانتهاكات أينما كانت من أجل وقف الخسائر الفادحة في أرواح الأطفال التي تزهق بلا سبب، ولتوفير سبل الإنصاف للضحايا.

ختاماً، لقد أدرك العالم أن بناء مجتمعات آمنة ومستقرة وتحقيق الأمن والاستقرار في العالم يجب أن يبدأ بحماية الأطفال وتوفير البيئة الصحية والآمنة لهم. وعليه، فإننا أمام اختبار لمدى قدرتنا على احترام وتنفيذ المواثيق والصكوك الدولية التي اعتمدها المجتمع الدولي إذا ما أردنا حفظ السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد حسن (السودان): نتقدم بالتهنئة لماليزيا على رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر. ونثق أنكم، سيدتي الرئيسة، من بلد يملك من المؤهلات ما يقود مداولات هذا المجلس إلى ما فيه خدمة هذه القضية الحساسة المتعلقة بالأطفال في التراعات المسلحة. ويتقدم وفدي بالتحية والتقدير أيضاً للممثلة الخاصة، السيدة ليلى زروقي، والسيدة يوكا براندت، نائب المدير التنفيذي لليونيسيف على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما يقدر مشاركة السيدة يونيس أبيو في هذه الجلسة، ويؤيد وفدي البيانين اللذين أُدلي بهما باسم منظمة التعاون الإسلامي والمجموعة العربية، ويرحب كذلك باتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) الذي اعتمد الاختطاف كواحد من الجرائم التي توجب إدراج مرتكبيها في مرفقات تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والتراع المسلح.

تأتي قضايا حقوق الأطفال وحمايتها في مقدمة أولويات حكومة السودان، وتقف شاهدة على ذلك مجموعة من المجهودات والإنجازات التي قامت وتقوم بها الحكومة والتي نود أن نُذكر ببعض منها، على سبيل المثال لا الحصر.

أولاً، على صعيد الالتزامات الدولية، صادقت حكومة بلادي على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الملحقين بها - البروتوكول المعني بإشراك الأطفال في التراع المسلح والبروتوكول المعني ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية. كما صادقت على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية: الاتفاقية رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٩، بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال، والاتفاقية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٣، بشأن الحد الأدنى لسن التشغيل. كذلك، أعلنت حكومة السودان عن دعمها لحملة ''أطفال لا جنود'' التي نظمها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح بالاشتراك مع مكتب اليونيسيف، في بداية العام قبل المضي. وشاركنا في حفل افتتاح الحملة في نيويورك.

ثانياً، على صعيد التشريعات الوطنية، فإن القوات المسلحة وقانون الشرطة وقانون الأمن تمنع بشكل قاطع تجنيد الأطفال دون سن ١٨ في صفوفها. وأقامت حكومة السودان أيضاً نظاماً متكاملاً لعدالة القُصَّر والعدالة الإصلاحية شمل سن قانون حماية الطفل لعام ٢٠١٠، وإنشاء آليات النيابات ذات الصلة بعدالة القصَّر.

ثالثاً، على صعيد آليات حماية الأطفال، أقامت حكومة السودان وحدات حماية الأطفال بالقوات المسلحة ووحدات حماية الطفل والأسرة بوزارة الداخلية. وأنشأت المجلس القومي للطفولة، كما عينت المدعي العام لجرائم دارفور للتحقيق في كل المزاعم بدارفور منذ بزوغ التراع في عام ٢٠٠٣، لا سيما تلك المتصلة بانتهاك حقوق الأطفال. وأنشأت الحكومة لجنة لتقصي الحقائق بشأن اختطاف وتجنيد الأطفال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وفي تموز/يوليه من العام قبل الماضي، دشنت الحكومة الخطة الوطنية العشرية الشاملة لترقية وتعزيز حقوق الطفل في السودان.

رابعاً، على صعيد التواصل مع الجهات الأممية المعنية بالأطفال، فإن حكومة السودان، ومن خلال بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، على تواصل تام ومستمر مع مكتب وكيل الأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح، ومع مكتب صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بغية معالجة كل الشواغل الخاصة بالأطفال.

وتستمر حكومة بلادي في جهودها الرامية لتعزيز وضع الطفل. وفي هذا الإطار، فقد كون المجلس القومي لرعاية الطفولة في السودان مؤخراً لجنة وطنية تنسيقية لأوضاع الأطفال في حالات الطوارئ، وتضم كافة الجهات والأجهزة ذات الصلة بهذا الملف، ويأتي على رأس اختصاصات تلك اللجنة حماية الأطفال ومعالجة الأوضاع الطارئة التي تؤثر عليهم، إضافة إلى التنسيق في هذا الشأن مع مكتبي اليونيسيف والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وفي هذا الإطار، فقد كوّن المجلس القومي لرعاية الطفولة بالسودان مؤخرا لجنة وطنية تنسيقية لأوضاع الأطفال في حالات الطوارئ تضم كافة الجهات والأجهزة ذات الصلة بهذا الملف. ويأتي على رأس اختصاصات هذه اللجنة حماية الأطفال ومعالجة الأوضاع الطارئة التي تؤثر عليهم، إضافة إلى التنسيق في هذا الشأن مع مكتبي منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وعلى ذات الصعيد، فقد أقام المجلس القومي لرعاية الطفولة كذلك ندوة حول الثقافات المحلية وأثرها على حماية الأطفال (تجنيد الأطفال كنموذج).

إضافة لما سبق، فإن العمل يجري بين مختلف الجهات ذات الصلة بملف الأطفال لأجل الانتهاء من إعداد المسودة النهائية لخطة العمل المعنية بالأطفال في مناطق التراع. إننا وفي ضوء السياسات التي أشرنا إليها والخطوات الإجرائية العملية التي نفذناها بشأن الأطفال، نطالب بشطب اسم السودان من

قائمة الدول التي يضمها ملحق تقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح.

إنني من هذا المنبر أسجّل رفضنا القاطع واستنكارنا لما جاء في التقرير المعروض عليكم في الفقرة ١٨٣ من إشارة خاطئة ومضللة لتلك الادعاءات الساذجة السابقة التي روّج لها راديو دبنقا بشأن قرية تابت في دارفور في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وإننا إذ نرفض بشدة ونستنكر تلك الإشارة، فإننا نذكّر مجلسكم الموقر بالأدلة الموثّقة التي قدمناها تباعا في هذا الصدد، والتي كانت كفيلة بطي صفحة تلك الأكاذيب إلى الأبد، خاصة وأن تلك الأكاذيب قد كانت على درجة من السذاجة والضحالة بحيث لا يمكن تصديقها من عاقل أو ذي دراية أو إحاطة بأبسط الأعراف والقيم التي تحكم المجتمعات البدوية والريفية. وأعضاء المجلس الموقرون يعلمون جيدا أن راديو دبنقا هو مجرد بوق يبث أكاذيب الحركات المسلحة الرافضة للسلام من مقره في أمستردام. ويكفي أن العملية المختلطة قد زارت الموقع وقدّمت تقريرها بشأن الموضوع، والذي أثبت كذلك كذب تلك الاتهامات. لذلك ما كنا نتوقع أن تر مجرد الإشارة إليها لأن التقارير التي تُقدّم أمام المجلس وباسم الأمين العام يجب أن تستوفي أولا المصداقية وتستند على المعلومة الصحيحة المتحقق من صدقيتها وليست الشائعات. كما أن هذه المسألة في تقديرنا ليست من صميم تفويض السيدة وكيلة الأمين العام للعنف الجنسي الذي تم استعراضه أمام هذا المجلس في نيسان/أبريل الماضي (S/2015/203). وبالتالي، يصبح الأمر مجرد تكرار إذ أن هناك مكتبين قد أصدرا تقريرين تناولا الموضوع واستعرض المجلس ذات التقريرين، أي أن الأمر أصبح مجرد ضرب من الازدواجية.

لقد احتوى التقرير المعروض أمامكم على بعض التناقض ومثال لذلك الفقرة ١٧٤ التي أكدت عدم التحقق من أي حالة تجنيد جديدة للقوات المسلحة السودانية، ثم عاد ذات التقرير إلى الادعاء بأن الأمم المتحدة قد تلقت معلومات موثوقا بها عن قيام قوات الدفاع الشعبي بتجنيد الأطفال، علما بأن الدفاع الشعبي لم يعد قوة خارج إطار القوات المسلحة بل هو تشكيلة من إحدى وحدات القوات المسلحة السودانية له ما لها وعليه ما عليها من الالتزامات، وذلك منذ سنوات وليس شيئا جديدا.

كذلك أشارت الفقرة ١٨٠ إلى ادعاءات أفاد بها شهود عيان بوجود أطفال فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٥-١٧ سنة خلال عرض لقوات الدعم السريع في نيالا. ونحن نتساءل هنا: هل الرؤية بالعين المجردة تمكّن من تحديد الأعمار بهذه الدقة التي وردت في التقرير؟

كذلك جاءت الفقرة ١٨٤ لتدّعي بتعرض عشر مدارس للضرر الجسيم أو التدمير أو النهب مع تعرّض ثماني مستشفيات إلى انتهاكات مماثلة دون تحديد التي توجد بها هذه المقار، وكذلك دون نسبة الأحداث إلى مرتكبيها، إذ أن تلك الأحداث قد نفذتها مجموعات متمردة معلومة لدى المجلس، وردت تفصيلا في تقارير الأمين العام عن دارفور (S/2015/378).

لأجل أن تكون مخاطبة قضايا الأطفال بشكل شامل ومتكامل وموضوعي، فإن وفدنا يدعو إلى استصحاب النقاط التالية:

أولا، ضرورة مساعدة حكومات الدول التي تعاني من نزاعات في جهود إنهاء هذه النزاعات، وذلك بإقناع وإرغام الأطراف المتمردة حاملة السلاح إلى إلقائه والانخراط بصورة جادة في عمليات التسوية السياسية.

ثانيا، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية لوجود الأطفال في صفوف الجندية أو التسرب من المدارس أو غيرهم من

الفئات التي تعاني، وكذلك الأسباب الجذرية للنزاعات نفسها، وذلك عن طريق التصدي لمسببات الفقر ومعالجة آثار تغير المناخ وإنهاء العقوبات الاقتصادية الأحادية المفروضة على بعض الدول وإعفاء ديون الدول النامية مع تقديم المساعدات الفنية وبناء القدرات، لا سيما في مجال دعم التعليم في البلدان المتأثرة ودعم قطاع الصحة، والمساعدة في جهود الإعمار للدول الخارجة للتو من النزاعات.

ثالثا، إن توقيع الحركات المتمردة على خطط إنهاء تجنيد الأطفال لا يعتبر إجراء كافيا لوقف الانتهاكات التي ترتكبها تلك الحركات، بل لا بد من تعزيز هذا الإجراء عن طريق إدانة سلوك الحركات المتمردة ومن ثم إرغامها على وضع سلاحها وانتهاج التفاوض.

رابعا، لا بد من إشراك الحكومات في أي تحرك ذي صلة بملف الأطفال في النزاعات والعمل معها بشفافية وعلى أسس تراعي مبدأ السيادة الوطنية.

وختاما، فإن وفد السودان وهو يجدد التزامه باستمرار التعاون مع الجهات الدولية المعنية بأمر الأطفال، فإنه يطالب بأن تحتوي تقارير الأمين العام على المعلومات الصحيحة المتحقق منها ومن مصادرها مع ضرورة خلوها من العبارات حمّالة الأوجه. كما يطالب وفد بلادي بأن تتم مشاطرة الحكومات في العواصم، وليس البعثات المعتمدة فحسب، أي معلومات أو ادعاءات قبل تضمينها في تقارير الأمين العام وعرضها أمام المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد ماخاروبليشفيلي (جورجيا): بداية، أود أن أشكر الرئاسة الماليزية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وأن أشكر أيضا السيد أنيفا أمان، وزير الشؤون الخارجية في ماليزيا، على ترؤسه جلسة اليوم.

وأود أن أشكر أيضا السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيدة يوكا براندت، نائبة المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، والسيدة إيونيس آبيو، مديرة منظمة تيسير السلام والتنمية، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة وتحليلاتهم المتعمقة.

ونشيد بالجهود التي تبذلها الرئاسة الماليزية بشأن القرار (S/RES/2225 (2015)) الذي اتخذ اليوم، والذي شاركت جورجيا في تقديم مشروعه.

يؤيد بلدي تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

يذكر الأمين العام في تقريره السنوي الأخير (S/2015/409) ما يلي: ”شهد عام ٢٠١٤ تحديات لم يسبق لها مثيل فيما يخص حماية عشرات الملايين من الأطفال الذين ينشأون في أوضاع متضررة من النزاع“ (S/2015/409، الفقرة ٥). ونأسف لأن ذلك هو واقع اليوم. ووصفت اليونيسيف عام ٢٠١٤ بأنه ”عام مدمر للأطفال حيث حوصر ما يصل إلى ١٥ مليون طفل في حالات النزاع التي شهدتها فلسطين وسوريا والعراق وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وأوكرانيا“.

ونرى أنه ينبغي أن يتصدى المجلس لهذه المسألة الهامة بقدر أكبر من النشاط والعزم، ما دمنا نواجه اتجاها متناميا على نحو مستمر من العنف ضد الأطفال في حالات النزاع وفي غيرها على حد سواء، بما في ذلك أعمال العنف التي ترتكبها الجهات الفاعلة من غير الدول.

وبالرغم من فهم هذه المشكلة على نطاق واسع، فضلا عن الجهود العديدة المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي

في سبيل التصدي لها، فما زلنا نتطلع إلى إحراز تقدم ملموس بشأنها في الميدان.فلا يزال يستمر اختطاف الأطفال في حالات النزاع المسلح، ويجندون بوصفهم مقاتلين، في حين يستمر وقوع الفتيان والفتيات ضحايا لأعمال العنف والقتل والتشويه والاحتجاز التعسفي التي ترتكبها أطراف النزاع في جميع أنحاء العالم.ويأتي اختطاف جماعة بوكو حرام المئات من النساء والفتيات في بلدة شيبوك، وعمليات الاختطاف التي يرتكبها تنظيم داعش في سوريا والعراق ضمن أمثلة شتى لأشكال الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال في حالات النزاع المسلح.وتمثّل المناطق التي تسيطر عليها الجهات الفاعلة من غير الدول والجماعات الإرهابية، علاوة على الاحتلال الأجنبي، مناطق خطر جسيم على الأطفال، وتنطوي على أخطار وشيكة تهدد حياتهم على يد تلك الجهات الفاعلة التي تعمل في تجاهل تام للمعايير القانونية المعترف بها دوليا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا أن مسألة حماية الأطفال تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لجورجيا. ولا تدخر حكومة بلدي جهدا لكفالة توفير ظروف معيشية ملائمة للأطفال المتضررين من التشرد الداخلي. وتشمل مثل هذه التدابير: توسيع نطاق برامج المساعدة الاجتماعية والتعليمية، وعبر تنفيذ استراتيجية وطنية شاملة في هذا الصدد.

وللأسف فقد حُرمت حكومة بلدي من الفرصة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للأطفال المتضررين من النزاع والمقيمين في المناطق التي لا تزال ترزح تحت نير الاحتلال العسكري الروسي غير المشروع.

وقد أصبح ذلك مثيرا للقلق بشكل خاص نظرا لعدم وجود آليات دولية للرصد داخل المناطق المحتلة من جورجيا. فالأطفال المقيمون في مناطق تسخينفالي وأبخازيا محرومون من الحد الأدنى من الضمانات لحماية حقوقهم، على النحو الذي توخته اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

ويجري حرمان الأطفال الجورجيون الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي من ممارسة حقهم الأساسي في تلقي التعليم بلغتهم الأم، الأمر الذي يكفله دستور جورجيا واتفاقية حقوق الطفل. كما أن حرية التنقل مقيدة بشدة بالنسبة للأطفال الجورجيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. وتؤثر العملية المكثفة لبناء أسوار وحواجز من الأسلاك الشائكة على طول خط الاحتلال في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي تأثيرا كبيرا على سبل عيش السكان المحليين، بمن فيهم الأطفال. ولا تسمح القوات العسكرية الروسية لأطفال المدارس بعبور خط الاحتلال لحضور الفصول الدراسية في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة الجورجية. وفي العديد من الحالات المأساوية، يلقى حتى من يلتمسون الرعاية الطبية حتفهم في طريقهم إلى المستشفى بعد حرمانهم من المرور عبر الخط الفاصل. ونخشى أن ما يسمى معاهدات التكامل التي تم وقع عليها الاتحاد الروسي مؤخرا مع المناطق الجورجية المذكورة أعلاه ستكون سببا في المزيد من التدهور في الأحوال المعيشية للأسر المقيمة داخل الأراضي المحتلة.

وندعو مرة أخرى الاتحاد الروسي إلى احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي النهائية وغيرها من الصكوك القانونية في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن أحكام اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بين جورجيا وروسيا.

وتقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة لتعزيز جهودنا الرامية إلى حماية الأطفال في النزاع المسلح. ويتعين علينا اتخاذ خطوات محددة وملموسة للتخفيف من آثار الأعمال القتالية المسلحة على الأجيال الجديدة وضمان حقوقها وحرياتها. وأعربت جورجيا من جانبها عن استعدادها للإسهام في الجهود الدولية

وللمساعدة في كفالة توفير حماية أكثر فعالية للسكان العالقين في حالات النزاع المسلح وفي فترات ما بعد النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نتشرف بحضور وزير خارجية ماليزيا بين ظهرانينا هذا الصباح. ونقدر الملاحظات التي قدمها الأمين العام والإحاطة الإعلامية التي قدمتها ممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

خلال السنة قيد الاستعراض، تفاقمت التحديات القائمة المتعلقة بتجنيد الأطفال والاعتداء عليهم نتيجة لاختطاف الأطفال من المدارس والمجتمعات المحلية. وقد ارتكبت تلك الأعمال المروعة والوحشية جهات فاعلة من غير الدول استخدمت هذه الأساليب لإرهاب المجتمعات. ويحدونا الأمل في أن يعمل اعتماد قرار اليوم ٢٢٢٥ (٢٠١٥) بالإجماع على مساعدة الأمم المتحدة في التصدي للاتجاه المثير للقلق لعمليات اختطاف الأطفال في حالات النزاع المسلح.

ويمكن أن تقوم بعثات حفظ السلام بدور هام، حسب الولاية المنوطة بها. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب أن تتلقى التدريب اللازم وتحصل على الموارد المطلوبة. وباعتبارها واحدة من أكبر البلدان المساهمة بقوات، ترحب باكستان بالتدريب المركز السابق للانتشار وداخل البعثة في هذا الصدد.

ومن المهم أيضا أن يتم تحديد الممعنين في ارتكاب أعمال العنف ضد الأطفال وتقديمهم إلى العدالة من خلال النظم القضائية الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تعزيز قدرات التحقيق والملاحقة القضائية على جميع المستويات.

لقد كان عام ٢٠١٤ قاتما على الأطفال التعساء في فلسطين المحتلة. فقد خلف الغزو العسكري الذي استمر ٥٠ يوما على غزة ٥٥٠ طفلا فلسطينيا قتيلا وأكثر من ٠٠٠ ٤ جريح. ولا تزال صور الأطفال الذين قتلوا على الشاطئ في غزة حية في أذهاننا. ولكنها قد وصفت بارتياح على أنها ”عرضية“ في أحد التحقيقات الإسرائيلية. ولم يتمكن المجتمع الدولي من وقف تلك المذبحة، ومع عدم وجود مساءلة تلوح في الأفق، لا يمكن ضمان عدم تكرارها. وتشعر باكستان بالقلق إزاء النهج الانتقائي للإدراج في القائمة الذي اعتمد لتقرير الأمين العام لهذا العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409). ويعمل ذلك بمثابة تغاضي عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت ضد الأطفال الفلسطينيين. وهذا النهج لا يضر بمصداقية الولاية فحسب، بل إنه يرسي سابقة سيئة للمستقبل. ويجب ألا يخجل المجتمع الدولي من إدراج المتورطين في ارتكاب جرائم خطيرة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح في القائمة.

ولا يزال تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع يشكل جريمة بشعة. وقد أسفرت جهود مجلس الأمن خلال السنوات الست عشرة الماضية عن نتائج هامة. كما ساعد كثيرا العمل الجدير بالثناء الذي قام به الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، الذي ترأسه حاليا ماليزيا، والممثل الخاص للأمين العام المعني بحملة ”أطفال، لا جنود“. فقد تم تسريح آلاف من الأطفال، وأعيد تأهيلهم، وأعيد دمجهم في المجتمع. ومع ذلك، فإن العمل لا يزال بعيدا عن أن يكون قد أنجز. وعلينا أن نضاعف جهودنا لتحقيق الأهداف بالكامل بحلول التاريخ المستهدف وهو عام ٢٠١٦.

ولا يمكن التصدي بشكل كامل لآفة تجنيد الأطفال وغيرها من الجرائم الخطيرة ضد الأطفال دون معالجة الأسباب الجذرية للنزاع المسلح. ويجب إيلاء الاهتمام الواجب من مجلس الأمن والمجتمع الدولي لتسوية النزاعات ومنع نشوبها. ونرحب بتركيز تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام على هذا الجانب.

وأخيرا، نود أن نشدد مرة أخرى على أن المعايير القانونية لولاية الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح المنشأة بموجب قرارات مجلس الأمن يجب أن تحترم احتراما كاملا. ويجب أن يظل تركيزنا منصبا على حالات النزاع المسلح. وفي هذا السياق، نود أن نسجل موقفا بأن الإشارات الموجهة إلى باكستان في التقرير لا تقع في نطاق الولاية المحددة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ ماليزيا على رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر وأن أرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة ذات الأهمية الحيوية من أجل حماية الأطفال وتحقيق رفاههم في حالات النزاع برئاسة صاحب الفخامة داتي سري أنيفا أمان، وزير خارجية ماليزيا.

ونعرب عن بالغ تقديرنا للدور الذي تضطلع به ماليزيا، رئيسة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويشكل اعتماد القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) اليوم، الذي يضيف عمليات الاختطاف باعتبارها انتهاكا إضافيا يتم بموجبه إدراج الأطراف المشاركة فيها في مرفقات التقرير السنوي لمجلس الأمن، خطوة إلى الأمام نحو وضع حد لهذا الانتهاك الخطير المرتكب ضد الأطفال بما يخالف القانون الدولي.

ويشرفني أن أدلي بالبيان التالي باسم منظمة التعاون الإسلامي، بصفتي رئيس مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد استعرضت المجموعة بعناية التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409). ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق للجهود التي بُذلت في إعداد التقرير وللدور الذي تقوم به السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، في تحديد الحالات التي تدخل في نطاق ولايتها. فتلك الجهود تسلط الضوء على حالات الأطفال الذين ينشأون في مناطق متضررة من النزاع، ولا سيما – كما هو مذكور في التقرير – أولئك الأطفال الموجودين في العديد من البلدان المتضررة من الأزمات الكبرى، ألا وهي إسرائيل، ودولة فلسطين، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسوريا، وجنوب السودان، والعراق، ونيجيريا.

وبالرغم من كل ذلك، فإن التقرير يستثني إسرائيل من مرفقاته الخاصة بالأطراف التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، الأمر الذي – للأسف – يتعارض مع التوصية المشروعة بتقديم تقرير محايد وقائم على الأدلة، يذكر إسرائيل بوصفها من منتهكي حقوق الإنسان للطفل بصورة خطيرة. وهذا القرار لن يضع نزاهة الأمم المتحدة ومصداقيتها على المحك فحسب، بل إنه يشجع إسرائيل – فيما يتعلق بالإفلات من العقاب – على مواصلة ارتكاب انتهاكاتها الصارخة والمنهجية لحقوق الإنسان، التي لطالما ارتكبتها بتجاهل تام للقانون الدولي وعدم احترام لحياة أبناء الشعب الفلسطيني وحقوقه، بمن فيهم الأطفال. ولذلك فإن الفريق يشعر بخيبة أمل شديدة إزاء ذلك القرار المؤسف.

وترى منظمة المؤتمر الإسلامي أن التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ عن الأطفال والنزاع المسلح، الذي أعدته السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، يشكل وسيلة ذات مصداقية – من بين وثائق أخرى – لتحديد انتهاكات إسرائيل التي لا تحصى المرتكبة بصورة أساسية في حق الأطفال الفلسطينيين وتوضيحها. وفي هذا الصدد، تؤكد المنظمة من جديد على الحاجة إلى أن تظل ملتزمة بالولاية الفنية لمكتب الأمم المتحدة وأن تعمل بمثابة أحد الرواد الداعين في الأمم المتحدة إلى تعزيز سيادة القانون وضمان حماية الأطفال وتحقيق رفاههم، على نحو ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية ومعايير حقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، تتشاطر منظمة التعاون الإسلامي القلق إزاء الجرائم المتواصلة التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني، بمن فيهم الأطفال، الذي يتعرض لانتهاكات جسيمة لا تقتصر على القتل والاعتقال والاستجواب والتعذيب فحسب، لكنها تشمل تدمير مرافقه التعليمية والترفيهية والصحية، من بين أخرى.

ولا حاجة للتذكير بأن مؤشرات حقوق الإنسان للأطفال الفلسطينيين، الذين يشكلون ٥٣ في المائة من مجموع السكان، قد تدهور بشكل حاد نتيجة للهجوم العسكري الإسرائيلي الأخير – في صيف عام ٢٠١٤ – والذي أسفر عن قتل أكثر من ٥٥٠ طفلا وإصابة ٣٧٠ ٣، منهم أكثر من ٠٠٠ ١ بإعاقات دائمة، فضلا عما لا يقل ٠٠٠ ٣٧٠ طفل بحاجة، حسب تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى الدعم النفسي المتخصص. وعلاوة على ذلك، فإن الآثار المدمرة للقيود التي تفرضها إسرائيل على التحرك عن طريق نقاط التفتيش وجدار الفصل العنصري والحصار المستمر لقطاع غزة فاقمت من الفقر المتزايد والعزلة واليأس والحرمان التي يعاني منها عشرات الأطفال الفلسطينيين بمعدلات مثيرة للقلق.

وتكرر المنظمة دعوتها المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى الاضطلاع بمسؤوليته عن وقف الحالة المتدهورة في فلسطين وضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق الأطفال الفلسطينيين الضعفاء وسلامة الجهود الرامية إلى توفير أفق سياسي للمضي قدما. من شأن ذلك أن يساعد في تمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف وتوفير الأمل، في وقت عم فيه اليأس، للأجيال الجديدة من الفلسطينيين في أن تطلعاتهم المشروعة إلى مستقبل خال من سوء المعاملة والعنف سوف تتحقق.

وتعرب مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي عن قلقها العميق إزاء الأثر السلبي للتراع المسلح على الأطفال، بما في ذلك تجنيد واستخدام الأطفال في الصراعات، عمليات الاختطاف الجماعي للأطفال والعنف الجنسي المرتكب ضدهم، القتل والتشويه والهجمات على المدارس والمستشفيات التي ترتكبها مختلف الجهات الفاعلة. ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين في امتثال تام للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، نحن نثمن عاليا مبادرات الممثلة الخاصة لإدراج أحكام حماية الطفل في مفاوضات واتفاقات السلام، وحملة أطفال لا جنود الرامية إلى إنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال بحلول نهاية عام ٢٠١٦. ونرحب بالامتثال التام من جانب تشاد للتدابير الوارد تفصيلها في خطة عملها باعتبارها أول بلد يرفع اسمه من مرفقات تقرير الأمين العام في العام الماضي (انظر S/2014/339، الفقرة ٢١٧).

في الختام، وعلى الرغم من أن الحروب والصراعات المسلحة تؤثر على المجتمع ككل – الرجال والنساء والأطفال على حد سواء – فإن الأطفال أكثر الفئات ضعفا وأمسها حاجة إلى الحماية؛ إنهم أمل المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن التهنئة لماليزيا على تولي رئاسة المجلس هذا الشهر، وأن أشكرها على تنظيم هذه الجلسة البالغة الأهمية. ويود وفد بلدي أيضا أن يشكر الأمين العام على إعداد التقرير السنوي عن الأطفال والتراع المسلح (S/2015/409) وعلى جهوده التي لا تكل في العمل على تحسين حالة الأطفال في جميع أنحاء العالم.

قبل أن أدلي ببياني الوطني، أود أن أقول إن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لفييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

نحن نتشاطر الشواغل التي أعربت عنها العديد من الوفود بشأن الحالة الصعبة التي تواجه ملايين الأطفال نتيجة النزاعات المسلحة، ونود أن نؤكد على أهمية المناقشة بالنسبة للأطفال الذين يسقطون ضحايا للجماعات المسلحة من غير الدول. إن العنف ضد الأطفال والهجمات على رفاههم في تزايد على الصعيد العالمي وموثق توثيقا جيدا. ولا يمكن للمجتمع الدولي قبول الاختطاف والاغتصاب والتعذيب والاسترقاق والهجمات على المدارس واستخدام الأطفال كمقاتلين ومهاجمين انتحاريين وجلادين.

تدين كمبوديا بشدة جميع أشكال العنف التي ترتكب ضد الأطفال. ويشعر وفد بلدي بقلق عميق إزاء الاتجاه المتزايد لعمليات اختطاف الأطفال من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول. ويشير تقرير الأمين العام بدقة إلى أن هذه الممارسة ''تنذر بوقوع انتهاكات أخرى، مثل القتل والتشويه والتجنيد والاستغلال، أو العنف الجنسي''؛ وعلاوة على ذلك، يستخدم الاختطاف ''كوسيلة لإرهاب أو استهداف جماعات إثنية أو طوائف دينية بعينها'' (S/2015/409، الفقرة ٦). على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما وثيقا لذلك التكتيك الإرهابي الذي يستخدم لتجريد شعوب بأكملها من إنسانيتها وإذلالها وإخضاعها، ولا سيما النساء والأطفال.

وبصفتها دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل وموقعا على بروتوكولها الاختياري لعام ٢٠٠٠ المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، تؤيد كمبوديا مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى حماية الأطفال في النزاع.

تقع المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين على عاتق الأمم المتحدة، وعلينا، بصفتنا المجتمع الدولي، فرض سيادة القانون. يجب علينا أن نعزز الصكوك القانونية القائمة بشأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وتحقيقا لهذه الغاية، نرحب بجهود الوفد الماليزي لإدراج الاختطاف بوصفه انتهاكا إضافيا يستوجب إدراج طرف في مرفقات تقارير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح.

الأطفال هم مستقبل؛ إنهم مستقبل تقدمنا ورقي حضارتنا. يستحق الأطفال أن ينشأوا في بيئات ملائمة دون معاناة الصدمة الجسدية والنفسية للنزاع المسلح.

وفي ضوء ذلك، أعرب مجددا عن موقف وفدي الثابت المتمثل في أنه من أجل حماية الأطفال من العنف والاسترقاق والأهوال اليومية للحرب، يجب علينا أن نعالج الأسباب الجذرية للصراع. إن منع نشوب النزاعات شرط مسبق للسلام المستدام واحترام حقوق الإنسان. إن الفقر والتمييز والافتقار إلى التعليم والاستبعاد الاجتماعي وعدم المساواة أمور تديم فحسب دورة العنف.

لا يمكن تحقيق منع استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة إلا من خلال تهيئة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المناسبة في جميع أنحاء العالم. يجب أن ندرك ذلك تماما لأنه لا يمكن تطبيق أي خطة للتنمية المستدامة بنجاح دون أن نكفل أولا مستقبلا آمنا ومزدهرا لأطفالنا.

في الختام، أود أن أعيد التأكيد على أن الحكومة الملكية لكمبوديا عازمة على حماية الأطفال وحقوقهم في حالات النزاع المسلح. نحن ملتزمون بالعمل مع شركائنا على الصعيد العالمي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة في جهودنا الرامية إلى القضاء على إيذاء الأطفال على يد الجماعات المسلحة من غير الدول. لن يمكننا كفالة أن الأجيال المقبلة من الأطفال تعيش في حرية وسلام إلا من خلال العمل معا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إلر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الماليزية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ونرحب باتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) في وقت سابق اليوم، والذي كانت تركيا من مقدميه.

كما أكد تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409)، شهد عام ٢٠١٤ تحديات لم يسبق لها مثيل بالنسبة لملايين الأطفال الذين يعيشون في بلدان متضررة من النزاع. لقد مهد الزخم المتزايد الذي حققته الجهود الدؤوبة التي تبذلها الممثلة الخاصة زروقي الطريق لتحقيق تقدم ملموس.

إن الحملة الرائدة ”أطفال لا جنود“، التي يقودها مكتبها، تستحق دعما مطلقا. ولكن لا تزال هناك أوجه قصور كبيرة في حماية الأطفال في النزاعات المسلحة التي تستوجب اهتماما مركزا من المجتمع الدولي.

وللأسف، في ظل الطابع المتغير للنزاعات، تكون للأعمال مثل عمليات الاختطاف الجماعية والتعذيب والعنف الجنسي، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، ومحدودية فرص الحصول حتى على أبسط الاحتياجات الإنسانية والتشريد الواسع النطاق، آثار هائلة وغير متناسبة على الأطفال. وكشفت العديد من النزاعات التي نواجهها اليوم في مختلف المواقع الجغرافية عن زيادة ضلوع الجماعات المسلحة من غير الدول في انتهاك أبسط الحقوق الأساسية للأطفال. وفي ذلك الصدد، لا بد من إبراز الجرائم النكراء التي ترتكبها المنظمات الإرهابية، مثل تنظيم داعش وبوكو حرام.

وعلاوة على ذلك، يبين تقرير الأمين العام الحالة المزرية للأطفال الفلسطينيين، الذين يواجهون انتهاكات غير مقبولة تتعارض مع القانون الدولي. وكما أعربت العديد من الوفود بالفعل اليوم، في ضوء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال الفلسطينيين، تكون القائمة الواردة في مرفق تقرير الأمين العام غير مكتملة دون الإشارة الواجبة لها. ونتفق مع الملاحظات التي سلط عليها الضوء في البيان الذي أدلى به ممثل الكويت باسم منظمة التعاون الإسلامي.

وإبداء الإرادة السياسية المشتركة وقوية، وكذلك اتخاذ إجراءات متضافرة، الأداة الأكثر أهمية للتصدي لمسألة الأطفال والنزاع المسلح. لا بد من دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتوفير المساعدة الأساسية للأطفال، إضافة إلى مهام الرصد والإبلاغ التي تيسر تحسين التخطيط والحماية والاستجابة. وتنفيذ سياسة الأمين العام المبنية على عدم التسامح إطلاقا تجاه الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تتورط فيها عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يظل حاسم الأهمية. وعلاوة على ذلك، فإن القرار بإدراج الأطراف التي تشارك في أنماط من اختطاف الأطفال في حالات النزاع المسلح في مرفقات تقرير الأمين العام يبعث برسالة قوية إلى الذين يرتكبون هذه الأعمال المرفوضة.

وبينما نحاول تحديد الأدوات التي يمكن أن نستخدمها لممارسة الضغط على الجماعات المسلحة من غير الدول لمنع أي تجنيد أو استغلال للأطفال من جانبها، ينبغي لنا مراعاة أن توقيع الوثائق مع تلك الجهات الفاعلة يمكن أن يفضي إلى استغلال لتلك المسألة وكذلك تشجيعها على استخدام هذه الوثائق بوصفها وسيلة للدعاية للاعتداد بشرعيتها. ولذلك نعتقد أن على جميع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الإحجام عن توقيع أي نوع من الوثائق، بما في ذلك في شكل ما يسمى بوثيقة الالتزام، مع المنظمات الإرهابية. بدلا من ذلك، تعزيز الإطار القانوني لمنع ومعاقبة أنشطة التجنيد للمنظمات الإرهابية ينبغي أن يحظى بالأولوية.

سأمتنع عن أخذ وقت المجلس الثمين للرد على بعض الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة التي أدلى بها ممثل النظام السوري، الذي نرفضه رفضا قاطعا. فنحن مع الشعب السوري، ونقف معه. والجهود التي تبذلها حكومته لمساعدة والمشاركة تجرى على مرآى ومسمع المجتمع الدولي وبتعاون وثيق مع منظمات دولية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة.

كشف تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح مرة أخرى عن التدهور المؤسف لحالة الأطفال في سوريا، عبر حدودنا فحسب. وفي الواقع، إذ تدخل الأزمة عامها الخامس، يواجه جيل من الشباب السوري خطر الإنغماس في دوامة من العنف. أود أن أشاطر المجلس بعض الأرقام التي أن توضح الصورة لنا جميعا. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، يتضرر ٧,٣ مليون طفل بصورة مباشرة من النزاع الدائر في سوريا. منهم ٣،٥ مليون أصبحوا مشردين داخليا، و ٥,٩ مليون طفل داخل سوريا في حاجة إلى المعونة. وعلاوة على ذلك، ٣,٥ مليون من الأطفال خارج المدرسة بسبب النزاع. هناك ٣٢٣ ٠٠٠ من الأطفال دون سن الخامسة الذين إما تحت الحصار أو في مناطق من الصعب للغاية الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك، فر مليونان من الأطفال السوريين إلى البلدان المجاورة.

بالرغم من كل التحديات، اتبعت تركيا سياسة الباب المفتوح للسوريين الفارين من بلدهم دون أي تمييز على أساس الدين أو الأصل العرقي. ويجري إيواء ما يقرب من ٢٦٠ ٠٠٠ من السوريين في ٢٥ مركزا من مراكز الحماية المؤقتة في تركيا. وإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من ١,٥ مليون سوري ما زالوا يعيشون خارج المراكز في مدن مختلفة في تركيا. لا يمكننا أن نغالي في التشديد على أن الأطفال هم من بين أكثر الفئات ضعفا في حالة الأزمة. ونقدم كل شكل ممكن من أشكال المساعدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للأطفال السوريين، ولا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية. هناك أكثر من ٥٥٠ ٠٠٠ من الأطفال السوريين في سن المدرسة في تركيا. ويتلقى حوالي ٧٠ ٠٠٠ التعليم في الفصول الدراسية في مراكز الحماية المؤقتة. خارج هذه المراكز هناك تقريبا ٤٨٠ ٠٠٠ من الأطفال الذين يحتاجون إلى التعليم. ولا بد من التشديد على إيجاد المزيد من الفصول الدراسية وفرص التعليم للأطفال، بمساعدة المجتمع الدولي.

وتمثل الاشتباكات التي وقعت مؤخرا داخل تل أبيض وحولها، وهي بلدة تقع تماما بعد معبر أكشاكالي الحدودي، مصدر قلق شديد. فقد أدت إلى تدفق جديد من المشردين إلى تركيا. والتشريد القسري لسكان المناطق الشمالية في سوريا للسكان العرب والتركمان غير مقبول ولا بد أن يؤدي إلى مواصلة تعميق الأزمة في سوريا. وفي الواقع، أبلغنا مجلس الأمن والأمين العام عن الحالة في رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/ يونيه.

في الختام، أود أن أؤكد دعم تركيا الثابت لجميع الجهود الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية الأطفال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ ماليزيا على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وتؤيد مصر البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للكويت باسم منظمة التعاون الإسلامي. ونحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2015/409) ونشيد بالسيدة ليلى زروقي على العمل الجيد الذي اضطلعت به في إعداد التقرير. كما نهنئ تشاد على شطبها من قائمة تقرير عام ٢٠١٤ وعلى التزامها الكامل بخطة عملها. وندعو الأطراف المدرجة حاليا في القائمة إلى بذل المزيد من الجهود لكفالة رفعها من القائمة في التقرير القادم.

تقدم قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأدوات اللازمة للتصدي بفعالية للانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال في التراعات المسلحة، بدءا بتقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والصراع المسلح وانتهاء بإنشاء الفريق العامل لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح. وبالرغم من الدور المحوري الذي تضطلع به تلك الأدوات في حماية الأطفال في التراعات المسلحة وإنهاء إفلات الجناة من العقاب، هناك بعض التحديات القائمة أمام تحقيق كامل إمكاناتها في تلك المهمة.

نجح تقرير هذا العام في توعيتنا من حيث الانتهاكات البشعة المرتكبة ضد الأطفال في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تلك التي ترتكبها الجماعات الإرهابية مثل داعش وجماعة بوكو حرام في سوريا والعراق وأفريقيا. ولكن للأسف فشل في أن يجعل مرفقاته تجسد تجسيدا كاملا الوقائع الواردة في التقرير. ووفقا للولاية المسندة إلى الأمين العام، ينبغي إدراج أي طرف أو أكثر يرتكب إحدى الانتهاكات الستة ضد الأطفال أو أكثر في مرفقات التقرير. والهدف من ذلك الإدراج في القائمة هو بدء حوار مع الأطراف المدرجة في القائمة تتعلق بوضع خطط عمل ملموسة ومحددة زمنيا من أجل وقف ومنع الانتهاكات ضد الأطفال.

ووفقا للتقرير، يعتقد أن إسرائيل ضالعة في ارتكاب ثلاثة من الانتهاكات الجسيمة الستة بقتل الأطفال الفلسطينيين، واستهداف المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني. غير أن إسرائيل لم تدرج في مرفقات التقرير. ووفقا لتقرير آخر للأمين العام (S/2014/650) عن التسوية السلمية لقضية فلسطين، تفيد التقارير بمقتل ١٠٤ ٢ من الفلسطينيين على الأقل، بمن في ذلك ٤٩٥ من الأطفال على الأقل. في ذلك السياق، نعارض المعاملة التفضيلية الممنوحة لأي طرف، لأن ذلك يشكل حالة واضحة من حالات المعايير المزدوجة. في ذلك الصدد، تدعو مصر الأمانة العامة إلى تصويب هذا القصور في التقرير القادم.

في هذا العام، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) والذكرى السنوية الأولى لحملة ”أطفال لا جنود“، ينبغي لنا الاضطلاع بالتزاماتنا بحماية الأطفال الأبرياء في التراعات المسلحة والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم معاناتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل زمبابوي.

السيد شافا (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن ١٥ دولة عضواً في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

اسمحوا لي أن أرحب بوزير خارجية ماليزيا وأهنّئه على ترأس هذه المناقشة الهامة. وأود أيضاً الإعراب عن الامتنان للأمين العام بان كي – مون؛ والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة ليلى زرُّوقي، ومقدِّمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على عروضهم القيِّمة صباح اليوم.

إنَّ هذه المناقشة تأتي في مرحلة دقيقة في صون السلم والأمن الدوليين، مع الطفرة الحالية من العنف المنسوب في معظمه إلى أطراف غير حكومية. فعشرات آلاف الأطفال لم يُشرَّدوا ويُفصَلوا عن أَسَرهم فحسب، بل جُنِّدوا، وشُوِّهوا، وقُتِلوا أو أرغِموا على القتل. وأشرطة الفيديو المروِّعة التي نشرها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والتي تُظهِر فتىً يافعاً يُعدِم رهينة، ومفجِّراً انتحارياً شاباً، دليل على مدى الانتهاكات الخطيرة المرتكَبة ضد الأطفال المرغَمين على ارتكاب أعمال عنف خسيسة.

وبإحيائنا الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أنشأ الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع

المسلح، فإنَّ هذه المناقشة خطوة هامة في تقييم التقدم المحرَز حتى الآن بشأن مكافحة الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. ويصادف هذا العام أيضاً الذكرى السنوية الأولى لحملة ”أطفال، لا جنود“ التي أطلقتها في آذار/مارس ٢٠١٤ الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، إلى جانب اليونيسف، والتي تهدف إلى منع التجنيد واستخدام الأطفال في النزاع المسلح. وتعتقد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أنَّه يمكن بلوغ هدف الحملة الرئيسي المتمثل في تحقيق تشكيل قوات مسلحة حكومية خالية من الأطفال في النزاع بحلول عام ٢٠١٦.

إنَّ عدداً كبيراً من الأطفال المتضررين من النزاع يعيشون في القارة الأفريقية. وفي جهد لحماية أولئك الأطفال، ضَمِن الاتحاد الأفريقي أنَّ شواغل حماية الأطفال عناصر أساسية لسلام القارة وأمنها. وتعزيز التعاون بين دولها الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية، بهدف تحسين حماية الأطفال، يبقى أولوية للاتحاد الأفريقي. والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، الذي بدأ نفاذه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، يعالج مسألة الجنود الأطفال. وينصّ الميثاق في مادته ٢٢:٢ على أنَّ:

> ”الدول الأطراف في هذا الميثاق ستتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان ألاَّ يشارك أي طفل مشاركة مباشرة في الأعمال القتالية، وتمتنع بشكل خاص عن تجنيد أي طفل“.

وعلى المستوى دون الإقليمي، فإنَّ معظم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وقَّعت وصدَّقت الصكوك الدولية لحماية حقوق الأطفال، وسنَّت تدابير تشريعية مختلفة لتطبيقها. وبنود اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاع المسلح وصكوك أخرى تزوِّدنا بمبادئ توجيهية بشأن كيفية معالجة حماية الأطفال في النزاع المسلح. وتعتقد الجماعة الإنمائية أنَّ تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من شأنه أن يعزِّز حماية الأطفال في النزاع المسلح.

وبينما تواصل القارة الأفريقية ومناطقها دون الإقليمية أداء أدوار هامة وبارزة في عمليات القارة للوساطة وحل النزاعات وبناء السلام، لا بد من جعْل تلك الشراكة أقوى، بغية التصدي للتحديات الناشئة المعقَّدة الناجمة عن انتشار العصابات المسلحة والجماعات المتطرفة. ومن الأمثلة على هذا التعاون، العمل المشترك الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لإحلال الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة تلك الجمهورية في تحرير الجنود الأطفال من قبضة الجماعات المسلحة. وفي جنوب السودان، أطلق فصيل كوبرا التابع لجيش الحركة الديمقراطية هناك ١٫٧٥٧ طفلا لليونيسف وشركائها منذ كانون الثاني/يناير.

وعلى الرغم من إحراز تقدُّم بارز في تشكيل قوات مسلحة حكومية خالية من الأطفال، يجب أن نشير إلى أنَّ الحكومات ليست الجهات الوحيدة المجنِّدة للأطفال. والزيادة الحالية في انتشار الجماعات المسلحة غير الحكومية تشكل تهديداً كبيراً لحماية الأطفال. والأعمال الفظيعة التي ترتكبها جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تسلِّط الضوء على العنف المتزايد المرتكَب عبْر عمليات الاختطاف، القتل وغرس العقيدة المتطرفة وتكريسها في المجتمعات عبْر التلقين.

إنَّ التجنيد ليس الخطر الوحيد الذي يتعرَّض له الأطفال. فالانتهاكات والاعتداءات ضدهم في النزاع المسلح تتخذ أشكالاً أخرى عديدة، بما يشمل الاسترقاق الجنسي، والاتجار بالبشر والمشاركة في تفجيرات انتحارية.

إنَّ الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تُدين بشدة الاعتداءات على المدارس والمستشفيات، التي تحرم الأطفال الحق في التعليم والصحة. إذ يجب مساءلة أولئك الذين يرتكبون الفظائع ضد الأطفال على أفعالهم. ويجب ضمان

حقوق الأطفال في التعليم والصحة، وعلى مجلس الأمن أن يُدين تلك الانتهاكات بشدة متساوية أينما حدثت في العالم. وعلينا مضاعفة جهودنا لحماية الأطفال واحترام حقوقهم في زمن الحرب كما في زمن السلام. وعلى المجتمع الدولي أن يتصدى بحزم للتأثير المدمِّر للتراعات المسلحة على الأطفال في المناطق العديدة من العالم، التي تنشب فيها تلك التراعات. وفي هذا السياق، ينبغي استخدام المجموعة الكاملة من الوسائل المتاحة لممارسة الضغط على الدول والجماعات المسلحة غير الحكومية على السواء، بغية إنهاء ومنع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال في حالات التراع.

والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تعتقد أيضاً أنه لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في التراع المسلح، ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ضمان التزام من أطراف التراع بتعزيز حماية الأطفال في سياق حوار سياسي أثناء محادثات السلام. ومن شأن تعميم حقوق الأطفال في اتفاقات سلام نهائية أن يقطع شوطاً طويلاً نحو تعزيز حقوق الطفل.

وإننا نؤكد ضرورة بناء قدرات محلية وإقليمية، ولا سيما في السلطة القضائية، للتعامل مع مرتكبي العنف ضد الأطفال. فمساءلة الجناة تُسهم في منع الإفلات من العقاب على تجنيد الأطفال واستخدامهم في التراع المسلح. والمساءلة تقتضي وضع تدابير قانونية لتجريم العنف ضد الأطفال.

ختاماً، تود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن تؤكد مجدداً ضرورة منع التراع ومعالجة أسبابه الجذرية، بما يشمل العوامل العِرقية، الدينية، الاجتماعية والاقتصادية التي تُيسِّر تجنيد الأطفال من قِبَل الجماعات المسلحة غير الحكومية.

وتؤثر الصدمة التي عانى منها الأطفال خلال حالات التراع المسلحة لفترة طويلة ويمكنها أن تسهم في تكرار حلقات العنف إذا تركت بدون عناية. ولذلك من الأهمية بمكان إعادة إدماج وإعادة تأهيل الأطفال في تلك المناطق لضمان أن يتلقوا الدعم الطبي والنفسي والتعليمي والاقتصادي الذي يحتاجون إليه لبناء حياتهم وتحقيق إمكانياتهم الكاملة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفد الكرسي الرسولي أن يهنئ ماليزيا على رئاستها للمجلس لهذا الشهر وعلى وجه الخصوص على تنظيمها هذه المناقشة بشأن الأطفال والتراع المسلح. وأحد أكثر التطورات المحزنة في تداعيات التراع المسلح هو أن المزيد من أعداد الضحايا من المدنيين. وفي مطلع القرن العشرين، كان نسبة ٥ في المائة تقريبا من حالات الوفاة بين المدنيين، أما في التسعينيات فقد تجاوزت النسبة ٩٠ في المائة، بما في ذلك عدد كبير من الأطفال. ومع أن عددا غير متناسب من الأطفال قتل أو أصيب في التراعات، فإن أعدادا احزي لا تحصي من الأطفال ينشأون مع عدم تلبية احتياجاتهم المادية والعاطفية. ويتمزق كامل نسيج الحياة والمجتمع إذا لم تعد المنازل والمدارس ونظم الصحة والمؤسسات الدينة آمنة من الهجمات والعمليات العسكرية. وفعلا، أصبحت تلك المؤسسات أهدافا للهجمات المتكررة في التراعات المسلحة. وأعلن عام ٢٠١٤ باعتباره الأسوأ في التاريخ بالنسبة للأطفال المتضررين من التراعات المسلحة. ويقدر أن ٢٣٠ مليون طفل يعيشون حاليا في مناطق متأثرة بتلك التراعات، وعانوا من مستويات جديدة لأعمال العنف من خلال استخدامهم قنابل بشرية ودروعا بشرية. ويقدم تقرير الأمين العام السنوي (S/2015/409) عن الأطفال والتراع المسلح قائمة رعب لأشكال العنف التي تعرض لها الأطفال في عام ٢٠١٤: فهم يقتلون ويشوهون ويختطفون ويسترقون ويجندون ويشردون ويُتجر بهم ويعتدى عليهم جنسيا. ويمكننا أن نؤكد باطمئنان

أنه في التاريخ الحديث لم يتعرض ذلك العدد الكبير من الأطفال لتلك الوحشية إطلاقا.

ومن المهم للغاية إبراز مسألة اختطاف الأطفال في حالات التراع المسلح، لأنها تشكل في أغلب الأحيان المدخل لارتكاب المزيد من الاعتداء الخطيرة بحق الأطفال والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. ويدل اختطاف جماعة بوكو حرام في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ ٧٦ من فتيات المدارس على أهول تلك الجريمة المحددة ويبرز التحديات الإضافية التي ينطوي عليها تقديم الجماعات من المسلحة من غير الدول والإرهابية للعدالة وتحقيق امتثالها للقانون الوطني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالتزامات حماية الأطفال.

وأحرز تقدم في مكافحة أعمال العنف المرتكبة بحق الأطفال في حالات التراع المسلح. وعززت حملة أطفال وليس جنودا التزام الحكومات المعنية. وركز المجلس جهوده وموارده على تلك المسألة في مناسبات عديدة. ومع ذلك، لا تزال الفجوة بين التشريعات والتنفيذ واسعة للغاية ويتطلب ظهور تحديات جديدة أدوات جديدة. ولذلك يرى وفد الكرسي الرسولي أن علينا تعزيز تصدينا لجريمة الاختطاف ومحاولتها ارتكاب المزيد من الجرائم بحق الأطفال. ونرى أن بوسع المجلس القيام بالمزيد من العمل وعليه القيام به. وأعد وفد الكرسي الرسولي توصية من خمس نقاط للنظر فيها ويسرنا أن عدة نقاط من التوصية ورادة بالفعل في القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الذي اتخذ من فوره.

أولا، ينبغي أن تدرج في جهود بناء السلام توصيات محددة لحماية الطفل تهدف إلى الإسراع بإطلاق سراح الأطفال من قبضة القوات المسلحة والجماعات المسلحة. ووفقا لذلك، على المجلس أن ينظر في توسيع القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) ليشمل الاختطاف باعتباره مسألة إضافية يتعين رصدها تحديدا في عمليات حفظ السلام.

ثانيا، نظرا لازدياد عدد حالات الاختطاف، ينوه الكرسي الرسولي مع شعور بالارتياح إلى أنه وفقا للقرار المتخذ اليوم، يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يدرج في مرفقات تقريره السنوي عن الأطفال والتراع المسلح أطراف التراع التي تتورط في اختطاف الأطفال.

ثالثا، لا بد أن يساند رعاية الأطفال الذي أنقذوا من الجماعات المسلحة وإعادة تأهيلهم توفير موارد طويلة الأمد وكافية من أجل ضمان نجاح إعادة إدماج الأطفال في أسرهم ومجتمعهم بقدر الإمكان وألا يظلوا رهائن للأهوال التي نجوا منها.

رابعا، يجب أن يكون وضح حد للإفلات من العقاب جزءا رئيسيا من عملية التعافي، وأيضا رادعا للجناة المحتملين في المستقبل.

خامسا، يجب التنفيذ الصارم لحظر استخدام المدارس والمستشفيات ومؤسسات الأطفال الأخرى للأغراض العسكرية والهجمات المسلحة وإدانة تلك الممارسات بأقوى العبارات الممكنة. ولذلك يسر الكرسي الرسولي أن ذلك أيضا وارد في القرار المتخذ اليوم.

وأود أن أؤكد للمجلس على أن الكرسي الرسولي والكنيسة الكاثوليكية، عموما، ظلا منخرطين بفعالية وسيواصلان الانخراط في تقديم الدعم المتخصص للأطفال الضحايا، بما في ذلك تقديم العديد من أشكال خدمات العلاج من الصدمة والتصالح مع أسرهم. وأود أن أشير، على وجه الخصوص، إلى مركز سانت مونيكا في غولو، بأوغندا، الذي كرس نفسه لسنوات عديدة لإعادة تأهيل الأطفال ضحايا جيش الرب للمقاومة؛ وهناك العديد من المؤسسات المماثلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أيضا. وأطلقت العديد من المبادرات لزيادة الوعي العام بهذه الآفة والمساعدة في لم شمل الأطفال الضحايا وأسرهم.

وفي مناطق النزاع المسلح، لاحظنا أن المجتمعات المحلية برهنت على أنها عنصر أساسي في تعافي الأطفال الضحايا وإعادة إدماجهم في الحياة الطبيعية. وإضافة إلى ذلك، تشكل الطوائف الدينية جزءا رئيسيا من نظام للإنذار المبكر لمنع عمليات الاختطاف.

ومهما كانت الجرائم المرتكبة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح مروعة فإنها ليست سوى مظهر واحد لعالم يسوده العنف. وعلينا مكافحة جميع أشكال العنف، لا سيما الأشكال التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح، وعلينا ألا نتوقف عن تعزيز تعليم يشجع التعايش السلمي والقائم على الوئام فيما بين الشعوب.

ولذلك يهيب الكرسي الرسولي بالمجتمع الدولي والمجلس، على وجه الخصوص، الانخراط في المزيد من الدبلوماسية النشطة من أجل وضع حد لجميع حالات العنف التي تسلب الأطفال حاضرهم وماضيهم. وتشكل حماية الأطفال التزاما أخلاقيا وقانونيا. وحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح من جميع أشكال العنف تعني حماية مستقبلنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجبل الأسود.

السيد بيروفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن الأطفال والنزاع المسلح، ونشيد بالتزام ماليزيا القوي بالمسألة خلال فترة ولايتها في المجلس. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بياناتهم وأعمالهم الهامة بشأن المسألة.

ويعلن الجبل الأسود تأييده للبيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أبرز بعض النقاط التي تكتسي أهمية خاصة لبلدي.

إننا نشهد آثارا دراماتيكية للعنف تؤثر على ٢٣٠ مليون طفل في العالم بسبب الطابع المتطور للنزاعات المعاصرة. وترتكب جرائم شنيعة، مع زيادة تنذر بالخطر لعمليات الاختطاف، لا سيما عمليات الاختطاف الجماعي للأطفال التي وقعت في سوريا والعراق ونيجيريا وجنوب السودان. ومسألة الأطفال والنزاع المسلح مسألة عالمية تتطلب استجابة عاجلة وجماعية ويشكل اتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) اليوم خطوة إلى الأمام في النهوض بجدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الأولى لحملة أطفال وليس جنودا، التي تهدف إلى إنهاء تجنيد القوات الحكومية للأطفال واستخدامهم في النزاعات بحلول عام ٢٠١٦. وذلك تعهد طموح يتطلب العمل معا وتبادل الخبرات والموارد من أجل إنهاء تجنيد الأطفال في العامين المقبلين. ويثبت نموذج تشاد أن خطط العمل يمكن أن تنجح. ونناشد جميع الأطراف والدول والجهات الفاعلة من غير الدول التي لم تبرم خطط عمل الاقتداء بنموذج تشاد، وندعو الجهات التي لم توقع على خطط العمل إلى أن تفي بالتزاماتها بالكامل. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على أنه يجب على الدول الأعضاء تمكين موظفي الأمم المتحدة من الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الأطراف الفاعلة من غير الدول من أجل وضع حد للانتهاكات المرتكبة هناك فضلا عن إبرام خطط عمل وتنفيذها.

ونشهد اتجاها متزايدا ومثيرا للقلق للهجمات على المدارس واستخدامها للأغراض العسكرية، فضلا عن اختطاف الأطفال واحتجازهم، وهو أمر نعتبره منذرا بالخطر. وفي الوقت نفسه، يجب أن ندرك أن عواقب تلك الهجمات تتجاوز تدمير المدارس. فهي تعني مستقبل جيل كامل، ولن يؤدي أي مستقبل بدون أمل سوى إلى زرع المزيد من بذور النزاع.

ولذلك، نرحب بالتشديد في القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) على الشعور بالقلق إزاء استخدام المدارس لأغراض عسكرية، ونود أن تغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى الامتناع عن مثل هذا الاستخدام. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا باتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) اليوم وبإضافة الاختطاف كسبب جديد لإدراج أطراف الصراع في مرفقات تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح. وستعزز هذه الإضافة قدرتنا على إخضاع الجناة للمساءلة.

غير أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وللمحكمة الجنائية الدولية والسلطات القضائية الوطنية دور هام في التصدي للانتهاكات عند وقوعها. ومن المهم بشكل حيوي أيضا أن يستخدم مجلس الأمن، كلما أمكن، خيار إحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية وأن يواصل الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح النظر في وسائل لزيادة الضغط على الممعنين في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ولوضع حد للإفلات من العقاب.

وفي ما يتعلق ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية والدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به، يود الجبل الأسود أن يدعو إلى إدماج عنصر قوي يتعلق بحماية الأطفال في ولايات البعثات. وسيتطلب هذا الإدماج أن يتلقى حفظة السلام والموظفون العسكريون والأمنيون تدريبا متخصصا سابقا للانتشار في مجال حماية الطفل.

ولا يزال الجبل الأسود ملتزما بأهدافنا السامية المشتركة وبالارتقاء إلى مستوى التحدي المتمثل في تهيئة مستقبل أكثر أمنا لأطفال العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجبل الأسود على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد لوين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدنا أن يهنئ ماليزيا على توليها رئاسة مجلس الأمن ورئاسة فريق المجلس العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على ملاحظاته الافتتاحية. كما نشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على بياناتهم. كما تعرب ميانمار عن تأييدها للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لفييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

يشاطر وفد بلدي على نحو كامل المجتمع الدولي الشعور بالقلق إزاء الزيادة في عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة في كثير من أنحاء العالم. وقرار التركيز في جلسة اليوم على اختطاف الأطفال هو قرار هام جدا وحسن التوقيت للغاية أيضا، حيث أننا نشهد اتجاها جديدا يبعث على القلق في عمليات الاختطاف، والتي تستخدمها في الغالب الجهات من غير الدول لدعم مخططات شتى. ولا شك في أن الأطفال الذين يقيمون في بيئة غير آمنة يكونون أكثر عرضة للعواقب الخطيرة المترتبة على الصراعات المسلحة.

وما فتئت ميانمار تؤيد تأييدا كاملا البحث عن حل مستدام لحماية الأطفال الأبرياء من آثار النزاعات المسلحة. كما ندعم حملة ”أطفال لا جنود“، التي بدأت في العام الماضي لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال من قبل القوات المسلحة الحكومية بحلول عام ٢٠١٦. ومما يثلج صدورنا التقدم المطرد المحرز في السنة الأولى من الحملة. وتتعاون ستة من البلدان السبعة التي تواصل تجنيد واستخدام الأطفال مع الأمم المتحدة حيث وقعت على خطط عمل لإنهاء ومنع هذا التجنيد وأعادت تأكيد الالتزام بها. ومن ثم، يجب على مجلس الأمن اتباع نهج تعاوني وليس عقابي حيال هذه المسألة المؤججة للمشاعر في حالة الأطراف المتعاونة مع الأمم المتحدة.

وبلدي، ميانمار، هو في الواقع أحد البلدان التي تعمل بنشاط مع الأمم المتحدة من أجل معالجة هذه المسألة. ومنذ التوقيع على خطة العمل في حزيران/يونيه ٢٠١٢، أوفت ميانمار بالتزاماتها باتخاذ مجموعة من التدابير بالتشاور المنتظم مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة واللجنة المركزية المعنية بمنع التجنيد العسكري للقُصر التابعة لوزارة الدفاع في ميانمار. وجرى تمديد خطة العمل مرتين، وذلك لمدة ستة أشهر في كل مرة. وتم القيام بأكثر من ٣٥ زيارة رصد إلى مقار القيادة الإقليمية والكتائب. وجرى إطلاق حملات توعية على الصعيد الوطني لمكافحة تجنيد واستخدام القصر. وتلقى أكثر من ٠٠٠ ١٢ من أفراد القوات المسلحة تدريبا على خطة العمل. وجرى تقريبا تنفيذ جميع الخطوات المحددة في الخطة، بما في ذلك إصدار أوامر بحظر تجنيد القصر والتحقق من السن والاستدلال على المجندين دون السن القانونية وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع ومعاقبة المخالفين. والزيادة في عدد الشكاوى يمكن ببساطة أن يُعزى إلى عوامل من قبيل تنامي الوعي وزيادة حرية التعبير وتكرار تقديم شكاوى متماثلة. وتجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة محظور بشكل صارم في إطار الأنظمة القائمة. وأي شكوى من هذا القبيل تكون ذات صلة بجرائم ارتكبها أفراد وليست نتيجة سياسة عامة للقوات المسلحة.

وقد تجاوزت التطورات الأخيرة في ميانمار بعض المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409). ففي ٤ حزيران/يونيه، سرحت القوات المسلحة الحكومية ٥١ طفلا آخر من الخدمة العسكرية إثر إجراءات للتحقق. ومنذ توقيع خطة العمل في عام ٢٠١٢، جرى تسريح ما مجموعه ٦٤٥ طفلا دون السن القانونية من الخدمة العسكرية وجمع شملهم مع أسرهم. ووفقا للاستراتيجية المشتركة للقضاء على العمل القسري، التي وقعت عليها ميانمار ومنظمة العمل الدولية، تم إصدار توجيه يُجرم التجنيد القسري. وجرت معاقبة مجموعه ٣٢٧ من المخالفين، بما في ذلك ٥٠ ضابطا ٧٧ فردا من رتب أخرى، على التجنيد غير المشروع للقصر. ومنذ حزيران/يونيه من العام الماضي، أصبحت مراكز التجنيد وليست وحدات المشاة وحدها المسؤولة عن التجنيد وأصبح مطلوبا من المجندين الجدد تقديم المزيد من الوثائق الشخصية الداعمة، ليتسنى التحقق من السن ومنع التزوير. ويحول التفاهم التكميلي الموقع بين ميانمار ومنظمة العمل الدولية فعليا أيضا دون اتخاذ إجراءات ضد المجندين دون السن القانونية الفارين من القوات المسلحة.

ويود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على أن تقريره (S/2015/409) يعبر عن حق عن بعض التدابير الإيجابية التي اتخذتها ميانمار. وفي الوقت نفسه، تبذل الحكومة قصارى جهدها من أجل التوقيع على اتفاق عام لوقف إطلاق النار مع الجماعات المسلحة العرقية لإنهاء الصراع في البلد، الذي دام أكثر من ستة عقود. ومن شأن إنهاء الصراعات المسلحة أن يقضي على المعاناة الناجمة عن العنف ضد الأطفال الأبرياء.

وفي الختام، فإن وفد بلدي يسره أيضا أن يبلغ مجلس الأمن بأنه جرى توجيه دعوة إلى السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام، لزيارة ميانمار وإجراء مشاورات من أجل مواصلة الدفع قدما بخطة العمل. ونحن نتطلع إلى استقبالها في ميانمار قريبا حتى نتمكن من إزالة العقبات المتبقية أمام بلوغ الهدف المشترك المتمثل في وضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال في القوات المسلحة الحكومية بحلول عام ٢٠١٦.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل ميانمار على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أحمد فتح الله، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

السيد فتح الله (جامعة الدول العربية): أود في مستهل كلمتي أن أتوجه بالتهنئة لجمهورية ماليزيا بمناسبة توليها مسؤولية رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، كما أتمنى لكم كل النجاح والتوفيق وأتوجه بالشكر والتقدير لعقد هذه الجلسة، لمناقشة موضوع الأطفال والنزاع المسلح.

كما أود اغتنام هذه الفرصة لتوجيه الشكر للأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الوارد في الوثيقة S/2015/409، وأؤكد اهتمام جامعة الدول العربية بما ورد فيه، وإن كنا نود أن يكون التقرير أكثر وضوحا فيما يتعلق بإدراج تسمية المسؤول عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال الفلسطينيين في القائمة الواردة في هذا التقرير، ولذلك، فإننا نأمل في أن يمكننا هذا الاجتماع من بلورة رؤية شاملة عن كيفية زيادة ودعم الجهود المبذولة لتنمية وحماية الأطفال ورعايتهم أثناء النزاع المسلح، وبالطبع عدم مشاركتهم في النزاع سواء من خلال الجيوش النظامية أو الجماعات المسلحة من غير الدول.

إن الظروف الاستثنائية التي تمر بها منطقتنا العربية والتي لا تزال تمر بها، وما يعانيه الأطفال في بعض البلدان العربية، وأعني بذلك العراق وسوريا وفلسطين واليمن وليبيا، زادت من تصميم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على التزام المسار التي اختارته على طريق الوفاء بتطبيق المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بقضايا الأطفال، ومنع كافة أشكال العنف الذي يمارس ضد الأطفال. وإيمانا من جامعة الدول العربية بحماية الأطفال خلال النزاع المسلح، وحرصا على توطيد وتفعيل التعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فقد وقع أمين عام جامعة الدول العربية ونائب أمين عام الأمم المتحدة على اتفاق تعاون بين جامعة الدول العربية ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، التابع للأمم المتحدة على هامش الشق الرفيع المستوى للجمعية العامة خلال الدورة التاسعة والستين التي جرت خلال عام ٢٠١٤، ونتج عنه خطة عمل تتضمن عددا من البرامج والأنشطة الهادفة إلى تعزيز حقوق الأطفال المتأثرين بالنزاع، وحمايتهم ومن أبرز تلك الأنشطة عقد منتدى رفيع المستوى على هامش مؤتمر القمة العربية الذي سيعقد في شهر آذار/مارس ٢٠١٦، وسيتم إطلاق استراتيجية عربية شاملة تهدف إلى حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.

أود إلقاء الضوء على بعض الحقائق التي جاءت في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، حول الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأطفال الفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال الإسرائيلي، ومنها أن نسبة قتل الأطفال الفلسطينيين هي ثالث أعلى نسبة في العالم عام ٢٠١٤، مما يعني في المتوسط قتل عشرة أطفال فلسطينيين في اليوم الواحد، وأن أكثر من مليون ٠٠ ألف فلسطيني في غزة، يرزحون تحت الاحتلال ويتعرضون لعقاب جماعي في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧، مما تسبب في أضرار كبيرة لأكثر من ٨٠ في المائة من أسر غزة التي تعتمد على المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى تدمير ٥٤٣ مدرسة فلسطينية على الأقل خلال عام ٢٠١٤، مما يؤثر على الأطفال الفلسطينيين ونموهم كأعضاء صالحين في المجتمع الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، أود معاودة إلقاء الضوء على حالة الأطفال في قطاع غزة وحاجتهم إلى تضافر جهود المجتمع الدولي ودعمه، والوفاء بالتزاماته وتوفير الحماية لهم وتأمين المساعدة الإنسانية، من خلال وكالة الأونروا، وأجهزة الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى، والعمل الجاد والمخلص لإعادة إعمار غزة، وضمان حقوقهم الأساسية للعيش بكرامة وأمان، ومحاسبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي والقانون الإنساني، واتفاقيات جنيف الأربع وغير ذلك من

المعاهدات والمواثيق الدولية التي تكفل سلامة وأمن الشعوب الواقعة تحت الاحتلال.

وفي ختام كلمتي، أود إعادة تأكيد دعم جامعة الدول العربية للجهود التي تبذلها السيدة ليلى زروقي الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، في مجال تعزيز حقوق الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح وحمايتهم، كما ندعم حملة أطفال لا جنود، التي أطلقتها السيدة زروقي في بداية العام الماضي بهدف وضع حد بحلول نهاية عام ٢٠١٦ لتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل أي قوات حكومية طرف في نزاع، خاصة وأننا نعمل سويا مع الأمم المتحدة من أجل قيام ثلاث دول عربية بالاستجابة لما ورد في هذه الحملة حتى تكون جميع الدول العربية خالية من هذا المفهوم الخاطئ لإشراك الأطفال في الحروب والنزاعات المسلحة. وإذ نرحب بالجهود المبذولة لإنهاء تجنيد الأطفال من قبل القوات الحكومية، ونسعى لتعزيز أطر التعاون للوصول إلى هذا الهدف النبيل، فإنه يجب علينا ألا نغفل الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدول في حق الأطفال، فأغلبية الأطراف المدرجة في تقارير الأمين العام هي جماعات من غير الدول، وعلينا التكاتف لمواجهة هذا الخطر الذي هدد السلم والأمن الدوليين، وهذه هي المسؤولية الرئيسية لمجلسكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بوتسوانا.

السيدة موغوبي (بوتسوانا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي ماليزيا رئاسة مجلس الأمن، والتعبير عن دعمنا المستمر لعمل المجلس.

إن بوتسوانا تؤيد البيان الذي ألقاه قبل فترة وجيزة، ممثل زمبابوي باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي.

ووفد بلدي ممتن لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة للغاية، في مرحلة حرجة من تاريخنا، حيث يستمر تصاعد الصراع العنيف بسرعة لم يسبق لها مثيل في جميع أنحاء العالم. ونحن ممتنون للمشاركين في المناقشة على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة اليوم، التي أتاحت الفرصة لنا اليوم لتقييم المخاطر التي يواجهها الأطفال المتضررون من النزاع المسلح. وقد أخذت تلك الصراعات أيضا طابعا مرعبا يثير القلق، حيث تستهدف على نحو متزايد المدنيين الأبرياء، وتخضعهم لأعمال إرهابية شنيعة، ومجموعة متنوعة من أنواع الاستغلال وسوء المعاملة. ويعقّد تزايد الأطراف الفاعلة من غير الدول المشاركة في هذه النزاعات، طابعها المعقد أصلا.

إن التهديد التي تشكله تلك التطورات على السلم والأمن الدوليين، تهديدا حقيقيا اليوم أكثر من أي وقت مضى، وتستدعي تحرك المجلس بشكل عاجل وحاسم لمواجهته. ومن أهم أهداف المجلس، ضمان الحماية والنهوض بحقوق الأطفال في كل مكان، بما في ذلك في النزاعات المسلحة، وتمكين إنشاء بيئة مواتية، للقيام باستجابة فعالة وفي الوقت المناسب للأزمات الإنسانية التي لم نشهد لها مثيل في أجزاء كثيرة من العالم.

وقد أحطنا علما كما يجب بالتقرير الأخير للأمين العام بخصوص هذا الموضوع (S/2015/409)، الذي يسلط الضوء على حقيقة تعرض الأطفال المتضررين من الأزمات الكبرى، لأكثر الانتهاكات إثارة للصدمة. ويساور بوتسوانا قلق بالغ جراء خطورة وضع هذه الانتهاكات ضد الأطفال، بما في ذلك عمليات الاختطاف، التي حدثت بوتيرة متسارعة في الآونة الأخيرة. ويبين التقرير بأنه وبينما كانت عمليات الاختطاف الجماعية للمدنيين في الماضي، بمن فيهم الأطفال في حالات النزاع، تعتبر إلى حد كبير وسيلة لتحقيق غاية، فإنها اليوم وسيلة في حد ذاتها لنشر الرعب.

ومن غير المقبول تماما استخدام الأطفال كمجرد أشياء أو أدوات في الحرب والإرهاب. حيث تسرق براءتهم وطفولتهم جراء اقتلاعهم بالقوة من مجتمعاتهم المحلية، أو تجنيدهم في الجيوش للتشويه والقتل، وكثيرا ما يشوهون هم أنفسهم ويقتلون، ويحولون إلى قنابل ودروع بشرية، ويتعرضون للعنف الجنسي وأشكال الاستغلال المؤلمة الأخرى، ويعتقلون بصورة غير قانونية بسبب الشك في ارتباطهم بهذه الجماعة أو تلك. وغني عن القول إن لهذه الحالات عواقب وخيمة على صحة للأطفال وأسرهم ورفاهيتهم، وكذلك المجتمع ككل. لذلك، يترتب علينا واجب والتزام أخلاقيين، كأعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، باتخاذ تدابير عاجلة وحازمة لحماية الأطفال من الانتهاكات الخطيرة لحقوقهم.

ويجب علينا ضمان الحماية الكاملة لحقوق الأطفال، بما في ذلك تمكينهم من ولوج المدارس بدون انقطاع، والحصول على جميع الخدمات الاجتماعية التي تسهم في تنميتهم، وصحتهم الجيدة ورفاهيتهم، حتى يتمكنوا من الاستفادة من كامل إمكاناتهم.

وأياً كانت السبل التي سيقررها المجتمع الدولي في نهاية المطاف سعياً لتحقيق ذلك الهدف النبيل، يجب أيضا أن تضمن مقاضاة ومساءلة كاملتين لمرتكبي تلك الأفعال الشنيعة. ولا بد أيضا من إخضاع أفراد الأمن، بما في ذلك الموجودين في بعثات حفظ السلام، للمساءلة عن الانتهاكات التي يرتكبونها بحق نفس المدنيين والأطفال الذين تقع على عاتقهم مسؤولية حمايتهم. فالثقة في قواتنا والاطمئنان إليها شرط أساسي لنجاح أي بعثة لحفظ السلام.

وفي هذا العام الذي يوافق ذكرى مرور عشر سنوات على صدور القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أتاح منبراً لأعضاء المجلس لإجراء تقييم مستمر للانتهاكات ضد الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، وضمان التنفيذ الكامل للمبادرات الرامية لحمايتهم، يجب أن ندلل على إحراز تقدم ملحوظ في هذا الصدد، وعلى امتلاكنا للعزم الراسخ على مواصلة تعزيز جهودنا. وبوتسوانا تشيد بالجهود التي بذلتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي، جنباً إلى جنب مع اليونيسيف، قبل عام مضى، في إطلاق ''حملة أطفال، لا جنود''، المستمرة في زيادة الوعي بتلك القضية. ويشجعنا أيضاً دعم المجلس الكامل للقرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الذي اتخذ في وقت سابق اليوم، والذي نأمل أن يساعد أيضا في معالجة القضية.

ختاماً، تود بوتسوانا أن تؤكد مرة أخرى التزامها بكافة الاتفاقيات الدولية التي نحن طرف فيها والتي تحمي حقوق الأطفال، وتلك التي تدعو إلى مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ومن الواضح في بعض الدول التي ما زالت تحتدم فيها نزاعات وأزمات كبيرة، أن السلطات قد فشلت بصورة جلية في تحمل مسؤوليتها عن حماية السكان المدنيين. لذلك، يرى بلدي أن عبء العمل ومسؤوليته تقع على عاتق المجلس والمجتمع العالمي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أذربيجان.

السيدة مامادوفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): باسم وفد أذربيجان، أود أن أشكر الرئاسة الماليزية على عقد هذه المناقشة الهامة التي تأتي في وقتها المناسب، وعلى دورها الريادي في النهوض بمسألة حماية الطفل في عمل المجلس. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره السنوي بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409).

إن النزاع المسلح والاحتلال الأجنبي سبب أساسي ونتيجة للانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال. وانتشار الجماعات المسلحة من غير الدول، وسهولة حصولها على الأسلحة واستخدامها المتزايد للاختطاف والتجنيد والاعتداء الجنسي كأسلوب من

أساليب الحرب أدى إلى تزايد حدة وضراوة وشدة الأزمات التي برزت كتحدٍ مشترك فيما يتعلق بحماية الأطفال.

وأذربيجان تشعر بقلق بالغ إزاء الزيادة الهائلة في عدد الضحايا من الأطفال والآثار غير المتناسبة للنزاعات المسلحة على أمن الأطفال وسلامتهم وصحتهم ورفاههم. وما فتئنا نطالب بالامتثال الصارم من قبل أطراف النزاع المسلح لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في كل الظروف. فهشاشة الأطفال في زمن الحرب تضفي عنصر الاستعجال والتفاني والالتزام القوي على جهود الحماية على مستوى العالم، والتي يجب أن تكون بعيدة عن الانتقائية.

وخلال العدوان الأرمني ضد بلدي، حُرم الآلاف من أطفال أذربيجان من حقوقهم الأساسية؛ وقتل الآلاف منهم أو شوهوا بدافع الكراهية العرقية أو أخذوا رهائن أو هُجِّروا من ديارهم قسراً. واستمرار أرمينيا في إنكار حق هؤلاء الأطفال في العودة إلى ديارهم له عواقب وآثار اجتماعية على إمكانية تحقيق سلام دائم. وقد أصبح كثير من الأطفال وأسرهم أيضا في عداد المفقودين، وبالرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن مصيرهم لا يزال مجهولاً. وبعد أكثر من ٢٠ عاماً على توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، لا يزال السكان والمنشآت المدنية في أذربيجان عرضة لهجمات مستهدفة وعشوائية من قبل القوات المسلحة الأرمنية.

ونحن نقدر أنشطة آليات الأمم المتحدة الرامية إلى ضمان حماية أكثر فعالية لحقوق الأطفال وتحسين حالة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، عملاً بالقرارات ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢١٤٣ (٢٠١٤)، ونرحب بالتقدم المحرز في هذا الصدد، بما في ذلك حملة ”أطفال، لا جنود“. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للأطفال المشردين داخلياً من حيث كفالة حقهم في العودة والآثار المترتبة على السياسات غير القانونية في حالات الاحتلال الأجنبي بالنسبة لحماية حقوق الطفل.

وإننا نقدر عمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي، ونثني عليه. فالوفاء بولاية الممثل الخاص فيما يتعلق بجميع حالات النزاع المسلح، بما فيها تلك التي طال أمدها، أمر بالغ الأهمية في هذا الشأن.

والجهود المبذولة لتحقيق السلام لا يمكن أن تجرى بطريقة تتعارض مع قواعد القانون الدولي المعمول بها. ولذلك، يجب ألا تشجع جهود واتفاقات السلام تلك على قبول الحالات الناتجة عن الاستخدام غير المشروع للقوة أو الانتهاكات الجسيمة الأخرى للقانون الدولي، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والتطهير العرقي. وقد اتخذت خطوات هامة في عدد من حالات النزاع المسلح لتحقيق المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات خطيرة. ونحن نؤيد الدعوة إلى بذل جهود أكثر حزماً لإنهاء الإفلات من العقاب وإيجاد حلول مستدامة وطويلة الأجل للقضاء على الممارسات غير القانونية التي تؤثر على حقوق الطفل ومنعها.

وأود أن أختتم بياني مرحباً باتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) اليوم، والذي يبرهن على عزم المجلس المستمر على معالجة المشكلة بصورة شاملة، مع التركيز على ظاهرة الاختطاف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد جرينون (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم. وكينيا تنوه بالأهمية والأولوية العالميتين اللتين ما فتئ مجلس الأمن والمجتمع الدولي

يولياهما لحماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة أو المشاركين فيها. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/٢٠١٥/٤٠٩)، الذي يسرد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في النزاعات المسلحة، ويطلعنا على إلحاح الحاجة إلى مزيد من الحماية لأطفالنا.

إن تجنيد الأطفال كسلاح من أسلحة الحرب يشكل أساساً لقضايا أكبر وأوسع نطاقاً تشمل انهيار النسيج الاجتماعي لبلد ما وينطوي على جانب بعيد الأمد من النزاع فيما يتعلق بتعاقب الأجيال واحتمالية وقوع فظائع جماعية في المستقبل. ولا بد لنا من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك أوجه الإجحاف السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وحماية الأطفال يجب أن تكون جزءاً أساسياً من أي استراتيجية لإدارة ومنع النزاع. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر التقدم المحرز من خلال آلية الرصد والإبلاغ والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

وكينيا تشعر بقلق عميق إزاء تصاعد أعداد الأطفال الذين يجري تجنيدهم أو اختطافهم، وحتى من يشاركون في النزاع المسلح تطوعاً في شتى أنحاء العالم، إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. ويشارك الجنود الأطفال في نزاعات عنيفة حيث وجدت أدلة على حدوث انتهاكات مروعة وعنف وحشي. وندعو مجلس الأمن للتصدي لهذه القضية الحساسة واعتبارها شاغلاً ذي أولوية خاصة. ونحيط علماً مع الأسف بالتحديات غير المسبوقة الحالية التي تنطوي عليها حماية الأطفال الذين يكبرون في ظل حالات متأثرة بالنزاع. وإخضاع الأطفال لأعمال مقيتة من العنف والانتهاك يجب أن يحرك ضمير الإنسانية لإعادة تصور المسؤولية عن الحماية؛ إنه في واقع الأمر التزامنا الحتمي والقانوني والأخلاقي الجماعي.

في كينيا، فإن الأوضاع المضطربة في جنوب السودان والصومال، ومؤخراً في اليمن، هي مصدر قلق كبير وتمثل تهديداً واضحاً وملحاً ومستمراً لأمننا القومي. والمجموعات المسلحة مثل حركة الشباب وبوكو حرام أصبحت أكثر جرأة ولن تلحق بها الهزيمة أو يثبط عزمها عن اختطاف الأطفال وتجنيدهم بالالتزام والدبلوماسية وحدهما. يجب أن يتدخل مجلس الأمن والمجتمع الدولي من أجل إنقاذ مستقبل العالم.

لقد أدت عقود من النزاع في منطقتنا إلى استمرار تدفق اللاجئين إلى كينيا. وعبء استضافة قرابة ٦٠٠٠٠٠ لاجئ ما فتئ يفرض ضغوطاً كبيرة على تقديم الخدمات الاجتماعية، وخاصة في مجالات التعليم والصحة وتوفير الأمن. والسواد الأعظم من اللاجئين نساء وأطفال، بما في ذلك الجنود السابقين والأطفال المشاركين في النزاع المسلح.

ويجب ألا يواصل العالم السماح بأن يشب الأطفال في مخيمات اللاجئين حيث لا يستطيعون البقاء على قيد الحياة، ناهيك عن الازدهار. وعليه، نحث مجلس الأمن على ألا يدخر جهدا وأن يعمل بجد مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في السعي إلى حلول لإنهاء النزاعات في المناطق المتضررة. وإذ يجتمع العالم في أيلول/سبتمبر في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإنه يجب تطبيق مفهوم عدم السماح بتخلّف أحد عن الركب على جميع البلدان والمناطق التي تشهد نزاعات.

وتشيد كينيا بإطلاق حملة ”أطفال لا جنود“ من قبل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) في سبيل تعزيز التزامات الحكومات الثماني المعنية لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات الأمن الوطنية بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

ونرحب بدعوة الأمين العام إلى مجلس الأمن لمواصلة دعم برنامج العمل المعني بالأطفال والنزاع المسلح عن طريق تعزيز الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال في جميع الولايات ذات

الصلة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والبعثات السياسية الخاصة وبعثات بناء السلام.

ونسلّم بأن منع نشوب النزاعات المسلحة والحيلولة دون تصعيدها يمثّلان أكثر الطرق فعالية لحماية الأطفال. وفي ذلك الصدد، تشارك كينيا بنشاط في البحث عن سبل لوضع حد للنزاعات والتوصل إلى السلام المستدام عبر التعاون مع الهيئة الحكومية الدولية. وما تزال كينيا في طليعة البلدان المبادرة إلى التفاوض بشأن السلام في المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي أن ينظر على وجه السرعة وعلى نحو جماعي في السبل الفعالة والكفيلة بوضع حد للنزاعات القائمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد ميندونسا إي مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الماليزية على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على عروضهم.

وأود أن أتقدم بكلمة شكر خاصة إلى السيدة ليلى زروقي، للعمل الذي تؤديه في سبيل حماية الأطفال.

في عام ١٩٩٨عقد مجلس الأمن مناقشة بشأن مسألة الأطفال في النزاعات المسلحة للمرة الأولى، وقد كانت البرتغال هي التي دعت إلى عقدها. وكنا آنذاك على اقتناع تام – كما نحن اليوم – بأن لهذه المسألة آثارا خطيرة على السلم والأمن الدوليين.

ومن المؤسف أن القوات الحكومية والجهات الفاعلة من غير الدول ما تزال تتجاهل مراعاة الحد الأدنى من المعايير في مجال حقوق الإنسان في أوقات الحرب، بل تواصل كلاهما انتهاك تلك المعايير على نحو منتظم. وحين يستمر وقوع الأطفال – وهم أكثر الفئات ضعفا – ضحايا العنف المسلح ويُقتلون ويصابون ويختطفون، بل يُستخدمون جنودا في بعض الحالات، فإن ذلك يمثّل انهيارا لنظام القيم الجماعية للمجتمع الدولي.

ويجب أن يكفل المجتمع الدولي تطبيق ومراعاة أحكام الصكوك الدولية المعيارية، من قبيل اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، ولا سيما المتعلق منهما بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، فضلا عن اتفاقيات جنيف.

ويتمثل الدور السياسي والأخلاقي لمجلس الأمن في أن يبعث برسالة واضحة مفادها عدم السماح بإساءة معاملة الأطفال، فضلا عن الإجراءات التي يتخذها لمكافحة الشعور بالإفلات من العقاب لدى الأطراف المتحاربة المسؤولة عن ارتكاب الفظائع والاعتداءات بحق الأطفال.

وكما جاء في آخر تقرير للأمين العام (S/2015/409)، فقد كان عام ٢٠١٤ من أسوأ الأعوام فيما يتعلق بآثار النزاعات المسلحة على الأطفال. فما يزال الأطفال يتضررون بشكل غير متناسب، بل يصبحون أهدافا مباشرة للعنف الشديد في كثير من الأحيان. وأصبح الاختطاف على وجه الخصوص أسلوبا من أساليب الحرب التي تستخدمها الجهات الفاعلة المتطرفة من غير الدول بقصد إرهاب المجتمعات المحلية والسيطرة عليها. وهو بمثابة إنذار مبكر بارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. وتدين البرتغال بأشد العبارات اختطاف الأطفال، وتدعو جميع الأطراف إلى الإفراج فورا عن جميع الأطفال المختطفين. وترحب البرتغال باتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) اليوم، وتوسيع نطاق معايير إدراج الجناة في تقرير الأمين العام السنوي، بحيث تشمل الاختطاف. ويمثّل القرار خطوة أخرى نحو مساءلة الجناة، فضلا عن التحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب الفظائع بحق الأطفال ومحاكمتهم.

ومن الأهمية بمكان الإقرار بأهمية العمل لتيسير التأهيل البدني والنفسي للأطفال من ضحايا النزاع وإعادة إدماجهم الاجتماعي. وينبغي أن تشمل تلك الجهود عمليات التسريح،

وعودة الأطفال المشردين واللاجئين. ويجب أن يكفل المجتمع تخصيص ما يكفي من الموارد لبرامج إعادة تأهيل الأطفال والتدريب عن طريق التدريب التثقيفي، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التخطيط لحالات ما بعد انتهاء التراع. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تركز جميع الخطط المعنية ببناء السلام بعد انتهاء التراع بشكل رئيسي على احتياجات الأطفال. وفي ذلك الصدد، تؤيد البرتغال إدراج أحكام حماية الأطفال في ولايات عمليات السلام والتدريب الإلزامي قبل النشر في مجال حماية الطفل لجميع وحدات قوات الأمم المتحدة وشرطتها. مع ذلك، وقبل السعي إلى مواجهة التحدي الصعب المتمثل في إعادة إدماج الأطفال المعنيين في المجتمع، فإن من الأهمية بمكان التسليم بأن الأطفال المحرومين من حريتهم بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المتطرفة إنما هم ضحايا في المقام الأول لممارسات التجنيد القسري، وأنهم تعرضوا لوحشية فظة.

كما أن عدم كفاية توفير التعليم للأطفال في حالات التراع المسلح يمثّل مشكلة خطيرة ستترتب عنها عواقب في الأجل الطويل على البلدان المعنية. ولا يزال ملايين الأطفال محرومين من الحق في الحصول على التعليم بسبب التراعات المسلحة. ويلاحظ الأمين العام في آخر تقرير له الاتجاه المتزايد نحو استخدام المدارس للأغراض العسكرية، علاوة على شن الهجمات على التعليم بحد ذاته. ويساورنا بالغ القلق إزاء تزايد شن الهجمات المتعمدة على المدارس والمدرسين والطلاب باعتبار أن ذلك وسيلة من وسائل الحرب. وذلك أمر غير مقبول تماما وينبغي معالجته على وجه السرعة. وما زال بلدي يقدم بصورة منتظمة مشروع قرار بشأن إعمال الحق في التعليم في مجلس حقوق الإنسان. وقد كان ذلك هو الأصل الذي انبثقت عن ولاية المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم. ويأتي ذلك القرار، الذي يعتزم وفد بلدي تقديمه مرة أخرى في الدورة الحالية لمجلس حقوق الإنسان، فضلا عن المبادرات ذات الصلة في الجمعية العامة، مثل القرار بشأن التعليم في حالات الطوارئ، الذي قدّمه بلدي أيضا، ضمن الخطوات المتخذة في الاتجاه الصحيح نحو ضمان ما هو حق أساسي من حقوق الإنسان بحد ذاته، فضلا عن كونه أداة هامة في تنفيذ الحقوق الأساسية الأخرى.

وعليه، تؤيد البرتغال أيضا الإعلان بشأن المدارس الآمنة، الذي أعلن عنه في مؤتمر أوسلو المعقود مؤخرا، ويدعو الأطراف إلى اتخاذ تدابير ملموسة لردع استخدام المدارس أثناء التراع، بسبل من بينها استخدام أدوات مبادئ لوسنز التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.

ولا يسعنا عدم المبالاة إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال التي نشهدها في جميع الأماكن. ونشكر قيادة ماليزيا على جهودها الرامية إلى تعزيز الآليات المتاحة للمجلس للتصدي لإحدى أبشع الآفات في عصرنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة. وأشكر أيضا الأمين العام بان كي - مون، والممثلة الخاصة ليلى زروقي على جهودهما الرامية إلى التشديد على حقوق الفتيات والفتيان المتضررين من التراعات المسلحة وحمايتها.

وليس أدل على الاهتمام العميق الذي نتشاطره جميعا بحماية أكثر فئات مواطنينا ضعفا - وهم أطفالنا - من أن اتفاقية حقوق الطفل هي أكثر اتفاقية حظيت بالتصديقات عليها بين سائر المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان في التاريخ. ومع ذلك، ما يزال الأطفال ضحايا التراعات اليوم، ويحرمون من التمتع بالحماية الأساسية على نحو مستمر. فعلى سبيل

المثال، أصبح مستقبل جيل من الأطفال في جنوب السودان عرضة للخطر من جراء تصعيد القتال والانعدام الحاد للأمن الغذائي بسبب طغيان المصلحة الذاتية السياسية. وباتخاذه القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) أنشأ مجلس الأمن آلية لفرض التقيد بالانضباط في محادثات السلام عن طريق استخدام الجزاءات المحددة الهدف.

ولكن مع عدم وجود أي دليل على التزام أي من الطرفين التزاما حقيقيا بالسلام، ينبغي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) أن تقوم على الفور بإدراج الأفراد والكيانات الذين يستهدفون المدنيين في جنوب السودان – ولا سيما الأطفال – في القائمة. وتعتمد جنوب السودان على أطفالها الذين ينشأون بأمان ولديهم أمل في المستقبل.

ويجب أن نفعل المزيد لإلزام الجهات الفاعلة من غير الدول بالوفاء بالتزاماتها من أجل حماية الأطفال في حالات التراع. وقد برهنت الجماعات الوحشية، مثل داعش وبوكو حرام، في استهدافها المستمر للأطفال على تجرد أفعالها من الإنسانية. فكلتا الجماعتان شاركتا في اختطاف الأطفال بصورة منهجية، وهي جريمة بشعة تستخدم لقمع المدنيين وإذلالهم وإرهابهم. ويشكل الاختطاف خلال التراع المسلح انتهاكا خطيرا لحقوق الأطفال وله آثار بالغة السوء. ويمكن أن ترتقي إلى مستوى جرائم أخرى، فنحن على علم بأن هناك آلاف من الأطفال اختطفوا من أسرهم وأجبروا على أن يصبحوا جنودا، أو أن يتم بيعهم بغرض الاسترقاق الجنسي، أو يتم استغلالهم كدروع بشرية أو انتحاريين دون دراية.

ولهذه الأسباب أدرج المجلس اختطاف الأطفال في قائمة الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال أثناء التراعات المسلحة. ونحن إذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، فإننا نرحب بقرار المجلس اليوم بإدراج عمليات الاختطاف باعتبارها سببا لإدراج الأطراف في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام (S/2015/409).

وتشيد استراليا بالعمل الذي يقوم به الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح. ونشجع الفريق على العمل بشكل مباشر مع قيادة بعثة حفظ السلام – كما فعل للمرة الأولى في العام الماضي مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان – والتوصل إلى فهم أفضل للتحديات المعاصرة على أرض الواقع.

ويجب أن يوجد في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تدريب على حالات بعينها لجميع أفراد حفظ السلام، بمن في ذلك أفراد الجيش والشرطة، على معالجة كامل نطاق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك عمليات الاختطاف. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد لمنع حدوث الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ووضع حد للإفلات من العقاب. والإدانة وحدها لا تكفي. وتضم أستراليا صوتها إلى أصوات الآخرين في تأييد إطار المساءلة المعني بالأطفال في التراع المسلح الذي وضعته ماليزيا باعتباره موردا عمليا يمكن أن تسترشد به الدول في استحداث تدابير المساءلة على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

وكما تنص ديباجة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل، فإن ''البشرية مدينة للأطفال بتقديم أفضل ما لديها''. ويسري هذا في أوقات التراع كما هو في أوقات السلام. ونرحب باستمرار اهتمام مجلس الأمن بهذه المسألة البالغة الأهمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لقد طلبت ممثلة إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة شيلو (إسرائيل): أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأود أن أدلي ببياني باللغة العربية. أرى أن هذا الأمر كان

يجب ألا يخرج إلى الوجود أصلا، ولكن لسوء الحظ أن تكون ثمة أماكن متعددة في العالم يصبح فيها الأطفال الأبرياء ضحايا للحرب والإرهاب. وقد تكون بعض البعثات التي تهجمت على إسرائيل اليوم نسيت معنى كلمة إرهاب، أو قد أصبحت جزءا من هذه الكلمة. ولمن لا يعلم، فإن حماس حركة إرهابية. وللأسف الشديد، اختارت بعض القيادات الإقليمية والعربية أن تتجاهل الشر الإرهابي وتركز جهودها لإدانة دولة إسرائيل. لقد أطلقت حماس – هذا التنظيم الإرهابي – بصورة عشوائية آلاف الصواريخ، مستهدفة رياض الأطفال والمدارس والمشافي والمراكز الطبية، ولكن تلك الصواريخ جميعا تم غض النظر عنها تماما في تقرير الأمين العام (S/2015/409). وقد أطلقت حماس نيرانها من مناطق مأهولة بكثافة بالسكان المدنيين وهدفها واحد لا غير، هو قتل المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال.

وتعلم البعثات التي تهجمت على إسرائيل علم اليقين أن إسرائيل تهتم بحياة أي رجل وامرأة وطفل، مهما كانت قوميتهم أو عرقهم أو ديانتهم، وأن اهتمام إسرائيل الكبير بالحياة البشرية له جذور ضاربة في عمق وجودنا اليهودي. و لم تكن إسرائيل تتعمد الإضرار بالسكان المدنيين الفلسطينيين ومحيطهم، بل بالعكس، فهي آسفة لما لحق بهم من أضرار خلال القتال الذي دار في غزة سنة ٢٠١٤. ولكن من سوء الحظ أن تضحي حماس بشعبها، بمن فيه الأطفال، كي تضفي على إسرائيل صورة سلبية. وكان المرء ليتوقع أن تستنكر السلطة الفلسطينية حماس لتعريضها حياة أطفال غزة إلى الخطر، ولكنها اختارت عوض ذلك التهجم على إسرائيل، وبدلا من إعادة سيادة القانون إلى نصابها وتحسين حياة شعب غزة اختارت الوقوف إلى جانب الإرهاب.

دعونا نصلي من أجل زمن السلام، حيث سيستطيع أطفال أشدود وأطفال غزة اللعب في الشوارع دون خوف، وهو أمر لن يتحقق إلى حين تتخلى حماس وسائر الجماعات الإرهابية في غزة عن طريق الحرب والدمار لتختار طريق السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلبت ممثلة الاتحاد الروسي أيضا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة خفان (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): لم يوافق ممثل أوكرانيا، في البيان الذي أدلى به، على المعلومات المتعلقة بوقوع خسائر في أرواح الأطفال في جنوب شرق أوكرانيا نتيجة إطلاق النار من جانب العسكرية الأوكرانية، واتهم روسيا بذلك. ومن أجل تفادي اتهامات الدعاية المعتادة، دعونا ننظر إلى تقرير بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموفدة إلى أوكرانيا. ويكفي النظر في التقارير الأخيرة. فالتقرير المؤرخ ٦ حزيران/يونيه يتحدث عن زيارة البعثة إلى تلمونابيف التي قُصفت بالمدفعية في ٤ حزيران/يونيه. ونظرت البعثة في ١٣ أثرا من آثار القذائف؛ وتمكنت من الخلوص إلى أن سبعة منها آتية من جهة الغرب. وقاموا أيضا بزيارة المستشفى المحلي، حيث قال نائب كبير الأطباء إن القصف قد أودى بحياة طفل في الرابعة من عمره في مترله. ويتحدث التقرير المؤرخ ٢٨ أيار/مايو عن القصف المدفعي على هورليفكا في ٢٦ أيار/مايو. ووفقا لتقييم البعثة، فإن القذائف التي سقطت في هذه الحالة أتت من اتجاهي الشمال والشمال الغربي. وهذا الإقليم يقع تحت سيطرة كييف. ولم يقتصر الأمر على البالغين فقط، فقد توفت فتاة تبلغ من العمر ١١ عاما، وخلص المراقبون إلى أن وفاتها جاءت نتيجة للقصف. وعلاوة على ذلك، فقد أصيب في ذلك اليوم أطفال بجروح مما استدعى دخولهم إلى المستشفى. وتحدث ممثلو البعثة إلى أم الأطفال التي كانت مصابة بجروح هي الأخرى. وتقع هاتان المنطقتان، تلمونابيف وهورليفكا، في الأراضي

التي لا تخضع لسيطرة السلطات في كييف. ولا نرى أن هذه المعلومات تستلزم مزيدا من التعليق عليها.

وفيما يتعلق بالتدمير، ذكر تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنه في منطقة لوهانسك – التي لا تخضع لسيطرة الحكومة الأوكرانية – تضررت نحو ٦٠ في المائة من المدارس وتم تدمير خمس مدارس. ومع ذلك، فوفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فقد عملت السلطات المحلية على التأكد من انتظام الأطفال في المدارس وحصولهم على التغذية.

وفيما يتعلق بمسألة عمليات الاختطاف، يتحدث تقرير الأمين العام (S/2015/409) عن حالات الاختطاف المخيفة لمئات الأطفال على يد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا وجماعة بوكو حرام، وكذلك تعرضهم للعنف البدني، والاستعباد الجنسي، والدعاية الإيديولوجية. وقد تحدث العديد من المشاركين في اجتماع اليوم عن أهمية وقف تلك الجرائم.

وإذا كان وفد أوكرانيا لا يرى الفرق بين هذه الجرائم ونقل الأطفال من منطقة بها نزاع مسلح لتلقي الرعاية الطبية، فليس لدينا إذا ما نقوله.

نحن مقتنعون بأن أولئك الأطفال الذين أصيبوا بجروح خطيرة، أو الذين يحتاجون، على سبيل المثال، إلى الغسيل الكلوي، الذي يستحيل توفيره في العديد من المناطق، لا يعتبرون أنفسهم مختطفين.

وفي غير محله أيضا الإدلاء ببيانات ضد روسيا، كتلك التي أدلى بها ممثل جورجيا. أصل المشكلة، في هذه الحالة، هو رفض جورجيا تطبيع العلاقات مع دولتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية المستقلتين حديثا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل أوكرانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد يارمينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود فقط أن أقول بضع كلمات. لا أريد، ولست مضطرا لإقناع جميع الحاضرين بحقيقة أننا في أوكرانيا، نواجه الروس منذ أكثر من عام ونصف. هناك قدر كبير من الأدلة، لذلك من غير الضروري تماما القيام بذلك.

الشيء الوحيد الذي أود أن أقوله للاتحاد الروسي هو أننا إن لم نكن نواجه الاتحاد الروسي، ما لحق ضرر بأي طفل أوكراني. لذلك يرجى، أن تأخذوا أسلحتكم وأموالكم وكل الميليشيات إلى خارج أراضينا وسيصبح كل شيء على ما يرام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل جورجيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر وأعطيه الكلمة.

السيد كفيلاشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على السماح لوفد بلدي بأن يأخذ الكلمة للمرة الثانية. إنني أرد على البيان الذي أدلى به الاتحاد الروسي والجزء الخاص بجورجيا من البيان. أود أن أكرر نفس الكلمات التي قالها للتو زميلي الأوكراني. على روسيا القيام بشيء واحد فقط، الخروج من جورجيا وأوكرانيا. إن غادرت أراضينا سيصبح كل شيء على ما يرام.

وفيما يتعلق بما يسمى تطبيع العلاقات مع نظام الاحتلال الذي أنشأته روسيا، نفسها، على الأراضي الجورجية، في عام ٢٠٠٨، فقد انخرطت روسيا في حرب عدوانية ضد جورجيا – نفس نوع الحرب الذي نراه الآن في أوكرانيا. وبعد حرب العدوان، أنشأت روسيا نظام الاحتلال. ومن ثم كيف يمكننا تطبيع العلاقات مع أحد يمثل هو ذاته جزءا من مشكلة أكبر، وهي الاتحاد الروسي نفسه؟

واسمحوا لي أيضا أن أدلي بمزيد من التفاصيل عن حقوق الطفل تحت الاحتلال الروسي. يجري حرمان الأطفال الجورجيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الروسي من ممارسة

حقوقهم الأساسية. إذ تفرض المناهج الدراسية الروسية على المدارس الجورجية في الأراضي المحتلة. ويوعد المدرسون بالحصول على راتب إن هم قاموا بالتعليم وفقا لمناهج التدريس المعتمدة من الدولة الروسية. يتعرض المدرسون الذين يخالفون التوجيهات الأجنبية ويقومون بتعليم تلاميذهم باللغة الجورجية للمضايقات والملاحقات القضائية من جانب نظام الاحتلال. هذا هو الواقع على الأرض، جزء من الواقع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥.